دور مؤسسات المجتمع المدنى المصري فى التنمية المستدامة
(الجمعيات الأهلية نموذجاً)

إعداد الدكتور/ محمود عطا محمد علي مسيل*

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المصري فى التنمية المستدامة ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصف التحليلي ، وفى ضوء هذا المنهج سارت الدراسة فى مجموعة من الخطوات بعد الإطار العام للدراسة ، بدأت بعرض إطار نظري تم فيه تحليل مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم ذات الصلة به ، ثم تحليل مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها .

وبعد ذلك تم عرض أهم ملامح بعض الخبرات الأجنبية حول دور مؤسسات المجتمع المدني فى التنمية المستدامة بمجتمعاتها ، شملت كل من : رواندا ، ماليزيا ، ايطاليا ، مع تحليل هذه الخبرات فى ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ، وبعد ذلك تم عرض الجهود المصرية فى هذا المجال سواء على المستوى القومي أو على مستوى قطاعات جغرافية معينة . وفى الختام عرضت الدراسة لمجموعة من الاجراءات التى يمكن من خلالها تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني المصري فى تحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : مؤسسات المجتمع ، الجمعيات الأهلية ، التنمية المتسدامة .

* أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية- كلية التربية – جامعة الزقازيق.

The Role of the Egyptian Civil Society Associations in Sustainable Development. (Civil Associations as a Model)

Prepared by:
Dr. Mahmood Ata Mohamed Ali
Prof. of Comparative Education and Educational Administration
Faculty of Education, Zagazig University.

Abstract

This study aimed at activating the role of the Egyptian Civil Society Associations in sustainable development. The descriptive analytical method was adopted. To achieve the aims of this study, the researcher introduced the general and the theoretical framework of the study where the civil society ,the other related concepts, and the definition of sustainable development and its dimensions were analyzed. The most important features of some foreign experiences related to the role of the civil society associations in sustainable development in Ronda, Malaysia and Italy. The researcher investigated the Egyptian efforts in this respect through introducing the legal framework that rules working in the civil society .Some civil society associations efforts were scrutinized on the national level of some geographical regions and to what extent these associations carried out their roles in achieving sustainable development in the areas where I work. Finally, the study introduced a group of procedural technicalities to activate the role of civil society associations (civil associations)in sustainable development.

Keywords: Egyptian Civil Society, civil associations sustainable development.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

مقدمـــة:

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم انتشارا في هذا العصر، فهو مفهوم يجمع بين البساطة في جوهره، والعمق في مهامه وواجباته، ويعطي هذا المفهوم للمرحلة القادمة هويتها وخصوصيتها التي تقوم علي العمل التطوعي وتهتم بالطابع الإنساني حيث يعد هذا المفهوم لبنة أساسية لإحداث التنمية والتماسك الاجتماعي.

المجتمع المدنى هو مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهى غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضى، والإدارة السليمة للاختلافات والتسامح وقبول الآخر[١].

ويدخل فى نطاق مؤسسات المجتمع المدنى: النقابات المهنية والعمالية والحركات الاجتماعية، والجمعيات التعاونية والحرفية والاستهلاكية والإسكانية والأهلية، ونوادى هيئات التدريس بالجامعات، والأندية الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية والغرف التجارية والصناعية، وجمعيات رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية مثل: مراكز حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية الأخرى للمرأة والبيئة، والصحافة المستقلة والإعلام غير الحكومى، ومراكز البحوث والدراسات[٢].

وقد تم الاعتراف بالجمعيات الأهلية كإحدى مؤسسات المجتمع المدنى منذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى شهر ديسمبر من عام ١٩٤٨م، والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦م، ودخل حيز التنفيذ الفعلى فى يناير ١٩٨٦[٣].

وقد شهدت نهاية الثمانينيات من القرن العشرين أدواراً أكثر فعالية للمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بقضايا التنمية خاصة بعد وجود شواهد على عدم كفاءة الحكومات المختلفة في التعامل مع المعونات التي تقدم لها، وهو ما أدى إلى فشل كثير من المشروعات التنموية. وقد برز نشاط المنظمات غير الحكومية بصورة أكبر في إطار الجهود الداعمة لتحرير الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الدولة كجزء من سياسات التكيف الهيكلي، وأصبح يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها أكثر فعالية، وهو ما يمثل بديلا أفضل مما يقدمه القطاع العام من خدمات، وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة دعوة المانحين الدوليين إلى تبني أجندة سياسية جديدة عنوانها الحكم الرشيد، والتي رأت أن نتائج التنمية تظهر من خلال علاقات متوازنة بين: الحكومة والسوق والقطاع الثالث، وفي إطار هذا النموذج يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية أيضاً على أنها جزء من المجتمع المدني الناشئ[٤] .

وعلى الصعيد العالمي اهتمت العديد من الدول بمنظمات المجتمع المدني منها على سبيل المثال المملكة المتحدة حيث تستند أنشطة المنظمات غير الحكومية إلى تحليل السياسات والبحوث وتوجيه المعلومات، وعلى هذه الأسس ينخرطون في مجموعة من الأنشطة بدءاً من إذكاء الوعي مروراً بالتثقيف الإنمائي والتواصل وبناء القدرات والضغط وتنظيم الحملات، وصولاً إلى العمل المباشر في حالات قليلة، وتتراوح أنواع القضايا التي تدافع عنها المنظمات غير الحكومية من المبادئ العامة للإدماج والمشاركة في صنع القرار، والقضايا الكلية مثل إصلاح منظمة التجارة العالمية وحقوق الإنسان ومسئولية الشركات، وتنظيم الشركات متعددة الجنسيات، إلى قضايا أكثر تحديداً مثل التعليم والديون وعمالة الأطفال والأمن الغذائي والتكنولوجيا الحيوية والصحة الإنجابية، وتفيد العديد من المنظمات غير الحكومية بأن التركيز الشديد على قضايا محددة ربما كوسيلة للوصول إلى قضايا أوسع يعتبر مؤشراً على النجاح[٥] .

وفي ألمانيا يستخدم مصطلح المجتمع المدني على وجه الخصوص كمصطلح جامع لكل الأنشطة الاجتماعية، ونجد لهذا الاستخدام اللغوي علاقة وثيقة بمصطلحات مثل المواطنة الفعالة، والمنظمات غير الحكومية أو المنظمات غير الربحية، وفي بعض الأحيان مع مصطلح القطاع الثالث[٦] .

وقد حدد المجتمع الألماني واجبات مختلفة للمجتمع المدني، منها[٧] :

١ - له وظيفة تنبيهية، حيث يكون قريباً من عالم حياة البشر من خلال منظماته الصغيرة، كما أنه يدرك مشكلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالظلم الاجتماعي.

٢ - وله وظيفة تنبؤية، يكشف فيها عن المشكلات ويجعلها ظاهرة وعلانية.

٣ - وله وظيفة حل المشكلات، على الأقل جزئياً بطريقة علنية على مستوى المنظمات الصغيرة بعيداً عن الدولة.

٤ - تظل وظيفة التحكم بالنسبة للمجتمع المدني واضحة بذاتها لحل المشكلات التي يجب إحالتها إلى الدولة، وهكذا يمنح المجتمع المدني في هذا التنسيق مرة أخرى مبدأ الإعانة كياناً.

وفي الفلبين يعترف الدستور الصادر عام ١٩٨٧ - والذي تمت صياغته وتشكيله في أعقاب الثورة الشعبية عام ١٩٨٦ - بوضوح بالمشاركة والتمكين بما في ذلك الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني، ويمكن ملاحظة ذلك في العديد من أحكام الدستور، حيث تشير المادة (٢)، الجزء (٢٣) إلى تشجيع الدولة للمنظمات غير الحكومية أو المجتمعية أو القطاعية التي تعزز رفاهية الأمة. وتشير المادة (١٣)، الجزء (١٥) إلى احترام الدولة لدور المنظمات الشعبية المستقلة لتمكين الناس من السعي وراء وحماية حقوقهم المشروعة وفي إطار ديمقراطي، مع توسيع قاعدة دعم مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وتطوير أجندة الإصلاح الاجتماعي لإشراك منظمات المجتمع المدني في عملية وضع السياسات الوطنية(٨).

وفي إيطاليا وعلى الرغم من كونه أصغر مما هو عليه في البلدان الأوربية الكبيرة الأخرى، فقد لعب القطاع الثالث دوراً مهماً في توفير الخدمات الاجتماعية للسكان وبدون مساهمة القطاع الثالث من حيث الموارد والخدمات ستكون قدرة نظام الخدمة الاجتماعية البشرية الإيطالي على تلبية احتياجات السكان أقل بكثير مما هى عليه الآن حتى احتمال الحفاظ على مستويات الخدمة الحالية في الفترة الحالية من الأزمة المالية وخفض الإنفاق الحكومي يعتمد إلى حد كبير على قوة واستمرارية القطاع الثالث(٩).

وتُعد حركة الحزام الأخضر في كينيا منظمة مجتمعية للتنمية والبيئة تركز على تعبئة المجتمع وتمكينه. وتتمثل رؤيتها في خلق مجتمع أفراده من القاعدة الشعبية، لهم مبادئ راسخة ويعملون بإخلاص من أجل تحسين حياتهم بصورة مستمرة، ويتحقق هذا الهدف من خلال حشد آلاف من المجموعات النسائية المتطوعة، حيث يقمن بإنشاء مشاتل للأشجار وزراعة أشجار محلية في مزارعهن وفي الأراضي العامة بما في ذلك الغابات، وذلك لمنع تآكل التربة، ولكي يتم بشكل عام حماية البيئة وإعادة تأهيلها والحفاظ عليها(١٠).

وقد انتشرت في الآونة الأخيرة الدعوة إلى تفعيل دور المنظمات الاهلية كجزء من الاهتمام بنمو المجتمع، وتأثراً بتصاعد الدعوة إلى الممارسات الديمقراطية التى تعتبر مكوناً أساسياً من مكونات التنمية الشاملة التى تعتمد على البشر. وفى هذا الإطار أصبح العمل الأهلى حقلاً خصباً لأنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية بالغة الأهمية، وأصبحت المنظمات الأهلية أحد أهم وسائط تجسير الفجوة بين المجتمع والدولة من ناحية، وبين الفرد والحياة العامة من ناحية أخرى، مما يسهم إيجابياً فى مواجهة السلبيات التى تعوق انتشار ثقافة المشاركة وإقامة أسس المجتمع الديمقراطى(١١).

وعلى الصعيد المحلي اهتمت مصر بمنظمات المجتمع المدني، ومن ملامح هذا الاهتمام ما تم إعلانه في استراتيجية مصر ٢٠٣٠، في النصف الثاني من عام

٢٠١٥ فقد تم الاعتماد على منهجية التخطيط بالمشاركة في إعداد الاستراتيجية، حيث لعب كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص الدور الرئيس في صياغة الاستراتيجية من خلال مجموعات العمل التي تشكلت مع مطلع عام ٢٠١٤م، وعلى مدار عامين تم تنظيم حوالي (١٥٠) ورشة عمل متخصصة ولقاءات مفتوحة للحوار المجتمعي لمناقشة الاستراتيجية مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية[١٢].

وفي هذا السياق رأت الاستراتيجية أن "دور المجتمع المدني يتعلق بالإسهام في العمل الخيري الهادف إلى تقليل وطأة الفقر والتأثير السلبي للفجوات المجتمعية، والتركيز على العمل التنموي الذي يستهدف بناء القدرات وتحقيق التمكين وإتاحة فرص الحراك الاجتماعي، كما يمتد دور المجتمع المدني إلى التعاون والتنسيق مع الدولة في خدمة أولويات العدالة الاجتماعية[١٣].

وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي[١٤] .

وانطلاقاً من أهمية مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها سواء على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، لما لهذه المؤسسات من أدوار إيجابية - إلى جانب القطاعات الأخرى - في إحداث التنمية بمجتمعاتها، كانت فكرة هذه الدراسة وذلك لرصد بعض الأدوار التي قامت بها هذه المؤسسات في خدمة قضايا التنمية بالمجتمع المصري. وهو ما نعرض له في الصفحات التالية.

مشكلة الدراسة:

تعددت وتنوعت الدراسات والبحوث الخاصة بقضايا المجتمع المدني في مصر بتنويعاته المختلفة، وقد ساهمت هذه الدراسات والبحوث في إبراز مساهمات منظمات المجتمع المدني في إحداث التنمية المستدامة في مصر، وفي مقابل ذلك أشارت إلى وجود

العديد من المشكلات التي تواجه هذه المنظمات والتي تقف عائقا أمام تحقيق الدور المأمول أو المتوقع لها في المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، ويمكن إبراز أهم هذه المشكلات فيما يلي:

١ - أشار (عبد الحميد يونس، ٢٠٢١) في دراسته عن واقع وإشكاليات القطاع الثالث، إلى وجود مجموعة من المشكلات التي تواجه هذا القطاع، منها[١٥] :

-القصور في وجود أهداف واضحة للجمعيات.

-ندرة الكوادر المؤهلة والمتخصصة.

-قلة الدورات والبرامج التدريبية.

-المقرات غير الملائمة لأنشطة الجمعيات.

-المركزية.

-هيمنة كبار السن والشللية.

-ضعف الأرشفة والتوثيق والإحصاء وعدم توفر قاعدة بيانات.

-القصور في التنسيق مع الجمعيات الأخرى.

-اعتماد الموارد المالية أساساً على التبرعات والهبات.

٢ - أشار (عبد الغني أحمد، ٢٠٢١) في دراسته عن موارد القوة في الجمعيات الأهلية، إلى أن هناك العديد من المشكلات التي تؤثر على البقاء التنظيمي للجمعيات، منها[١٦]:

-نقص الكوادر الفنية القادرة على التعامل مع البيئة الخارجية المانحة.

-القصور في المهارات الإدارية.

-قلة الموظفين المؤهلين.

-المنافسة الشرسة بين الجمعيات الريفية والحضرية حول المنح والعقود.

-غياب دعم الجمعيات الخيرية الكبرى.

-نقص الخبرات الخاصة بخدمة المجتمع متمثلة في: عدم معرفة أعضاء مجالس الإدارات بالواجبات والمسئوليات، نقص فرص التدريب، وقلة الروابط مع المنظمات المهنية، نقص المهارات ذات الصلة بالموارد المالية.

٣ - وأشارت (نها ممدوح، ٢٠٢٠م)، في دراستها إلى مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق الجمعيات الأهلية لأهداف التنمية المستدامة منها[١٧]:

-المعوقات المالية.

-قلة المهارات والخبرات اللازمة.

-سوء الجوانب الإدارية والمؤسسية.

-القصور في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الأنشطة والخدمات.

-قلة التبرعات والهبات والوصايا.

-قلة التدريب.

-عدم اتباع الأسلوب العلمي في التخطيط.

٤ - وفي التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠١٣ -٢٠١٤)، الذي اصدره مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عام ٢٠١٥م، إشارة إلى أنه على الرغم من النمو والحراك الكبير في العديد من تشكيلات المجتمع المدني، فإن التحديات الخارجية والذاتية مازالت قائمة بل زادت حدتها، منها[١٨]:

-احتدام الجدل بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني على القوانين المنظمة للجمعيات الأهلية والنقابات العمالية تحديدا.

-تعد قضية التمويل الأجنبي من القضايا الشائكة بالنسبة للجمعيات الأهلية والشركات المدنية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان.

-بالإضافة إلى ذلك قضية الجمعيات ذات السمة الدينية والإسلامية منها تحديداً بعد ٣٠ يونيو والتي قامت الدولة بفرض الحراسة على عدد كبير منها بسبب قيامها بتمويل تنظيم الإخوان المسلمين، والحقيقة أن هذه النوعية من الجمعيات تنتشر في غالبية ربوع مصر خاصة في قراها.

-لم يختلف الحال في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، والذي مازال غير قادر على مراوحة مكانه والخروج من تحت هيمنة الدولة مقابل نقابات مستقلة تعاني من التفتت والصراع على قواعد عمالية محدودة، مما أدى لبروز دعوات

في جوهرها تمثل إشكالية: وهى هل من الأفضل بعد النتيجة المحبطة لتجربة النقابات المستقلة هو دعم هذه التجربة أم العمل على استعادة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من قبضة الدولة كي يمثل عماله تمثيلاً حقيقياً.

٥ - وقد أشار (طارق اسماعيل، ٢٠١٠)، في دراسته عن المعوقات التي تواجه المشروعات البيئية في الجمعيات الأهلية، إلى المعوقات التالية[١٩]:

-السلوك السلبي للمواطنين.

-إحساس بعض المواطنين بالاحتياجات البيئية المعروفة للجميع.

-عدم اهتمام المواطنين بأنشطة الجمعية.

-اقتناع بعض المواطنين بعدم جدوى المشروعات البيئية.

-انشغال المواطنين في أعمالهم الخاصة يمنع مشاركتهم في تحديد الاحتياجات.

-اعتقاد بعض المواطنين أن خدمات الجمعية لأفراد معينين دون غيرهم.

-التدخل المستمر في عمل الجمعية من قبل الأجهزة المسئولة.

-عدم ملائمة المشروعات والأنشطة في الجمعية لاحتياجات المواطنين ورغباتهم.

-الاختلافات بين أعضاء مجلس الإدارة يعوق الوصول إلى قرار سليم.

-تغليب المصالح الشخصية على المصالح العامة في اتخاذ القرارات.

-عدم توفر العمالة المدربة والكافية.

-ضآلة الإعانات الحكومية.

٦ - وأشار (حسن سلامة، ٢٠٠٩)، في دراسته عن الجمعيات الأهلية ودور رأس المال الاجتماعي، إلى أن الجمعيات الأهلية، تعاني من أوجه قصور عديدة منها[٢٠]:

-ضعف البناء المؤسسي للجمعيات.

-مشكلة غياب المهنية.

-صعوبة الحصول على التمويل.

-ارتباط كثير من المنظمات بمؤسسات التمويل الدولية والاعتماد الدائم عليها، وهذا يمثل خطورة على الأمن القومي للبلاد.

-ضعف الممارسة الديمقراطية.

-عزوف الشباب عن المشاركة في عضوية الجمعيات ومجالس إداراتها.

-انخفاض مشاركة المرأة في مجالس الإدارة.

-تراجع ثقافة التطوع.

-طول الإجراءات من جانب الجهات الإدارية المختصة للحصول على الموافقات الخاصة بأعمال الجمعيات.

-الخلط بين العمل التطوعي في المجال المدني والعمل السياسي.

-سيطرة بعض المؤسسات الدولية على الجمعيات الأهلية ذات النشاط الخيري.

-نقص الخبرات الخاصة بإعداد الميزانية والحسابات ووضع خطط العمل.

-غياب فكرة المحاسبية والشفافية.

٧ - وأشار (أحمد ثابت، ٢٠٠٩)، في دراسته عن الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي في مصر إلى المشكلات التالية[٢١]:

-أن المنظمات غير الحكومية لم تصل بعد إلى مرحلة توافر القدرة على ممارسة تأثير فعال على السياسات الحكومية في مختلف الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

-ضعف امكانات هذه المنظمات في القيام بدور تغييري قصدي لأبنية الثقافة وأنماط التفكير، ولأجهزة الدولة وللمؤسسات السياسية بما يكفل لهذه المنظمات أن تشيع مفهوم التنمية بالمشاركة، وبما يمكنها من اكتساب قوة تضامن جماعي في مواجهة كل من الدولة أو السوق، من أجل تنمية ثقافة التغيير والمشاركة والحقوق، وأهمية قيم المحاسبة والمساءلة وإدارة النزاعات والصراعات السياسية والاجتماعية بطرق سليمة.

-غلبة مفهوم العمل الخيري على أنشطة العمل الأهلي في الثقافة المجتمعية وخاصة لدى الفئات القادرة والموسرة التي قادت هذا العمل في مصر.

-محاولة غالبية قيادات الجمعيات الأهلية الابتعاد عن القضايا ذات الاهتمام الوطني أو الاقليمي العربي.

وفي ضوء ذلك يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

- كيف يمكن تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية نموذجاً) في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع المصري؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

س١: ما الإطار النظري لمفهوم المجتمع المدني كما ورد في الفكر المعاصر؟

س٢: ما مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة في الفكر المعاصر؟

س٣: ما ملامح بعض الخبرات الأجنبية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة؟

س٤: ما أهم ملامح الجهود المصرية التي عبرت عن الدور الإيجابي لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع المصري؟

س٥: ما الآليات المقترحة لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع المصري؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية نموذجاً) في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع المصري.

ويتفرع عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١ - التحليل النظري لمفهوم المجتمع المدني، وأبعاده، والمفاهيم الأخرى ذات الصلة به، والأدوار المتوقعة لمنظمات المجتمع المدني في إحداث التنمية المستدامة بالمجتمع.

٢ - تحليل مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده.

٣ - إبراز أهم ملامح بعض الخبرات الأجنبية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة.

٤ - إبراز الإطار القانوني (التشريعي) الذي يحكم حركة العمل في المجتمع المدني، من خلال: أولاً: التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع، ثانياً: مكانة هذه المؤسسات في الدساتير والقوانين المصرية.

٥ - إبراز أهم ملامح الجهود المصرية التي قامت بها بعض مؤسسات المجتمع الأهلي، سواء على المستوى القومي، أو على مستوى مناطق جغرافية معينة، أو على مستوى محلي، وإلى أى مدى لعبت هذه المشروعات دورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق محل عملها.

٦ - تقديم مجموعة من الآليات الإجرائية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية نموذجاً) في تحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع المصري.

أهمية الدراسة:

يمكن عرض أهمية الدراسة الحالية من خلال الأبعاد التالية:

١ - تقديم إطار نظري تم من خلاله تحليل المفاهيم الأساسية للدراسة وهى: المجتمع المدني، مفهومه وأبعاده، المفاهيم الأخرى ذات الصلة بمفهوم المجتمع المدني، وتحليل مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده، وأخيراً الإطار القانوني (التشريعي) الذي يحكم حركة العمل في مؤسسات المجتمع المدني، وأخيراً تحليل مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده.

٢ - عرض ملامح بعض الخبرات الأجنبية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - إلقاء الضوء على بعض مؤسسات المجتمع الأهلي المختارة، مع إبراز أهم الأنشطة التي قامت بها، وإلى أى مدى ساهمت هذه الأنشطة في إحداث التنمية المستدامة في المجتمع المصري.

٤ - تقديم مجموعة من المقترحات الإجرائية، التي يمكن أن تفيد المسئولين عن قطاع المجتمع المدني المصري، وفي نفس الوقت تدفع العمل في هذا القطاع إلى الأمام.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته لطبيعة الدراسة، وهذا المنهج لا يتوقف عند وصف الظاهرة فقط والعوامل المؤثرة فيها، بل يتعدى ذلك إلى تفسير الظاهرة وتحليلها وتطويرها، وفي ضوء هذا المنهج سارت الدراسة في الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى**، وتضمنت الإطار العام للدراسة، وفيها تم تحليل مشكلة الدراسة وأبعادها.
- **الخطوة الثانية**، وفيها تم عرض الإطار النظري للدراسة، والذي تم من خلاله تحليل المفاهيم الأساسية للدراسة، وهى: المجتمع المدني، بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة بالمجتمع المدني، المجتمع الأهلي، وأخيراً مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده.
- **الخطوة الثالثة**، وتتناول الخبرات الأجنبية المختارة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وهى الخبرة الرواندية، الخبرة الماليزية، الخبرة الإيطالية.
- **الخطوة الرابعة**، وفيها تم عرض أهم ملامح الجهود المصرية التي عبرت عن الدور الإيجابي لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري.
- **الخطوة الخامسة**، وفيها تم رصد مجموعة من النتائج التي تم استخلاصها من متن الدراسة.
- **الخطوة السادسة والأخيرة**، وتضمنت عرض مجموعة من المقترحات الإجرائية التي تدفع العمل الأهلي في مصر، وإحداث التأثير المأمول في تفعيل دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

حدود الدراسة :

يمكن تعيين حدود الدراسة كما يلي:

١ - **الحدود الموضوعية:** وتتمثل في قضايا الإطار النظري الأساسية، وهى:

أ - تحليل مفهوم المجتمع المدني وأبعاده، بالإضافة إلى عرض بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة به وهى: المنظمات غير الحكومية، المنظمات التطوعية، المنظمات الأهلية، المنظمات غير الربحية.

ب -تحليل مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها.

٢ - **الحدود المكانية:**

وتتمثل في عرض بعض الخبرات المختارة لمؤسسات المجتمع المدني في بعض الدول الأجنبية ومصر ودورها في التنمية المستدامة.

أ - خبرات على المستوى القومي، وتتمثل في مشروع الأسر المنتجة، الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع شروق لتنمية الريف المصري.

ب -خبرات على مستوى مناطق جغرافية محددة أو فئات معينة وهى:

- ❖ جمعية كاريتاس مصر.
- ❖ الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية من أهل التخصص).
- ❖ جمعية الصعيد للتربية والتنمية.

٣ - **الحدود الزمانية:**

وتتمثل في عرض هذه الخبرات في فترات زمنية معينة تبدأ غالباً مع بداية نشاط هذه الجمعيات، بهدف إبراز الدور التاريخي لها، وإلى أى مدى لعبت دوراً في إحداث التنمية بالمجتمعات التي كانت محلاً لنشاطها.

مصطلحات الدراسة :

في مصطلحات الدراسة نشير إلى المصطلحات التالية: المجتمع المدني، الجمعيات الأهلية، والتنمية المستدامة، وهو ما نعرض له بإيجاز كما يلي:

١- المجتمع المدني:

حول تعريف مصطلح المجتمع المدني تجدر الإشارة إلى تعدد وتنوع الآراء حول تعريف المجتمع المدني، سواء لأسباب تاريخية أو لأسباب سياسية، وبالتالي يختلف تعريف المصطلح من شخص لآخر طبقاً لأيديولوجية من يقدم هذا التعريف، وبعيداً عن هذا التعدد والتنوع سوف نعرض أمثلة لتعريف مصطلح المجتمع المدني كما يلي:

أ - تعرف فاطمة عبد الواحد الجاسور، المجتمع المدني بأنه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة"[٢٢].

ب -ويشير فرانك أدلوف، إلى المجتمع المدني بأنه: "مجالاً اجتماعياً لمجموع الاتحادات والجمعيات والروابط العمومية التي تعتمد على العمل التطوعي للمواطنين والمواطنات، أو هى: "مؤسسات مستقلة تدار ذاتياً"، وتعين الناس لإنجاز أشياء محددة في مجالات الصحة والتعليم، والأهداف المجتمعية والثقافية والدينية والحقوقية، وهى لا توزع الأرباح على مساهمين"[٢٣].

٢- الجمعيات الأهلية:

أ - يعرف أحمد ثابت الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة بأنها تلك التي "لا تسعى إلى ربح، وتنشط في مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية، وأعمال الإغاثة وأنشطة الثقافة والتعليم والفن والأدب والبيئة"[٢٤].

ب -ويعرفها بهاء الدين عياد بأنها تلك التي "لا تسعى إلى الربح، وتنشط في مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية، وتنمية المجتمعات المحلية، وأعمال الإغاثة وأنشطة الثقافة والتعليم والفن والأدب والبيئة[٢٥] ".

جـ - ويعرض قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م، مفردات هذا المصطلح كما يلي[٢٦]:

-الجمعية هى "كل جماعة ذات تنظيم تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة، فالتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح، ويتم تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتتألف بحد أدنى من عشرة اشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معاً".

-العمل الأهلي، "كل عمل لا يهدف إلى الربح، ويمارس بغرض تنمية المجتمع".

-المؤسسة الأهلية، "شخص اعتباري ينشأ بتخصيص شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية أو منهما معاً، مالاً لا يقل عن عشرين ألف جنيه عند التأسيس لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض العمل الأهلي دون استهداف الحصول على ربح أو منفعة ما".

-مؤسسات المجتمع الأهلي، "الأشخاص الاعتبارية التي لا تهدف لتحقيق الربح، وتمارس نشاطها بغرض تنمية المجتمع في أحد المجالات المحددة في نظامها الأساسي وتتمثل في الجمعيات، والجمعيات ذات صفة النفع العام والمؤسسات الأهلية والاتحادات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأجنبية غير الحكومية المصرح لها بالعمل في مصر".

٣- التنمية المستدامة:

مصطلح التنمية المستدامة من المصطلحات المرنة، وكانت هذه المرونة سبباً في اختلاف كثير من المفكرين حول تعريف هذا المصطلح، ومن ثم سوف نعرض بعض تعريفات هذا المصطلح كما يلي:

أ - ربطت (تانيا فاغور) بين التنمية المستدامة والتنمية البشرية، فالتنمية البشرية عندها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، تتمثل هذه الخيارات في ثلاثة هى: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. أما التنمية البشرية المستدامة، فهى تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته

بشكل عادل أيضاً، وهى تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم[٢٧].

ب -ويرصد السفير عمرو حلمي مصطلح التنمية المستدامة كما يلي[٢٨]:

- "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
- "مواصلة النمو وذلك بهدف القضاء على الفقر ورفع مستويات المعيشة ومنع تدهور الأوضاع البيئية".

جـ - أما صلاح السيسي، فيرصد مفهوم التنمية المستدامة، كما يلي[٢٩]:

-"السعي الدائم لتطوير الحياة الإنسانية مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحفظ الحياة".

-"رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتسامي على مختلف القيم الدينية والأخلاقية، والخلفيات الثقافية للشعوب والتي تتعارض مع هذه الرؤية".

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

١ - مصطفى محمد على شديد: "دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة (٢٠٣٠)، دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية"[٣٠].

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع التعليم طبقاً للرؤية الاستراتيدية للدولة (٢٠٣٠)، وذلك من خلال محو الأمية الهجائية والرقمية وتمكين الطلاب من التعليم، بالإضافة إلى العمل على تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية على المستوى القومي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة متغيرات الدراسة، كما اعتمدت على المنهج

التطبيقي التحليلي في معرفة آراء العينة، حيث تم بناء استمارة استقصاء كأداة لجمع البيانات الأولية واستطلاع آراء المبحوثين.

قام الباحث بتوزيع (٢٠٠) استمارة كعينة عشوائية بسيطة على الجمعيات الأهلية داخل محافظة القاهرة المهتمة بالعملية الثقافية والتعليمية على المستوى المحلي.

وبعد مراجعة وفحص الاستمارات المسترجعة تبين صلاحية (١٦٢) استمارة لعملية التحليل الإحصائي، وبعد الرصد والتحليل والتفسير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج في ضوئها تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة وضع استراتيجية مناسبة لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة (٢٠٣٠) في إطار الشراكة الجادة والتي تتحول إلى تفويض مجتمعي لإدارة منظمات المجتمع المدني، كما أوصت بضرورة اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكاً مع الحكومة في وضع برامج التخطيط والتنفيذ الجادة للعملية التنموية على المستوى المحلي.

٢ - **وفاء فؤاد شلبي، شيماء عبدالسلام عبدالواحد، أسماء صالح أحمد: "دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية وعلاقتها بقدرتها على اتخاذ القرارات"**[٣١].

- هدفت الدراسة بصفة رئيسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية بمحاوره الأربعة (التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، التمكين الصحي، والتمكين المعلوماتي)، والقدرة على اتخاذ القرارات بمحاورها الثلاثة (تربية ورعاية الأبناء، العلاقات الأسرية والاجتماعية، الأمور الاقتصادية)، لدى عينة الدراسة.
- وقد اعتمد البحث على المهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.
- وفي ضوء نتائج البحث الميداني، قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات تدور في مجملها حول: ضرورة تضافر كافة الجهات المعنية ممثلة في: وزارة التضامن الاجتماعي، والمجلس القومي للمرأة، وجهاز تنمية المشروعات

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والجمعيات الأهلية، وجميع منظمات المجتمع المدني، لتذليل كافة العقبات المالية والإدارية والاجتماعية لتمكين المرأة بكافة القطاعات وصقل قدرتها على اتخاذ قرارات رشيدة.

٣ - **عبد الحميد يونس زيد: واقع وإشكاليات القطاع الثالث، دراسة ميدانية لتحديات الجمعيات الأهلية في مصر"**[٣٢].

- هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث في مصر، في محاولة لتحديد المعوقات التي تحول دون قيام هذا القطاع بالدور المنوط به، وكيف يمكن مواجهة تلك المعوقات من أجل ارتفاع نسبة المشاركة.

- وقد اعتمدت هذه الدراسة التقويمية على المدخل الوصفي التحليلي المستند إلى مسح الجمعيات الأهلية العاملة تحت مظلة القطاع الثالث في محافظتي بورسعيد والدقهلية.

- وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها أن العوامل المتعلقة بطبيعة وممارسات القيادة والإدارة في تلك المنظمات، والعوامل المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة، وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، وعوامل البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية، وكذلك الثقافة المدنية، هى المعوقات الرئيسية أمام هذه المشاركة التطوعية في القطاع الثالث، وفي ضوء ذلك تم اقتراح بعض الخطوط العامة الدافعة نحو تفعيل المشاركة التطوعية.

٤ - **عبد الغني أحمد عكاشة "موارد القوة في الجمعيات الأهلية، دراسة استكشافية بمحافظة بني سويف"**[٣٣].

- هدفت الدراسة إلى وصف الجهد المتنامي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التشغيل في نمط تفاعلها مع سياقها البيئي، وتوزيع موارد القوة داخلها وخارجها لمواجهة الشكوك البيئية وندرة الموارد.

- وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستكشافي.

- وفي ضوء هذا المنهج كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها:

- ❖ تجاوز الجمعيات بموارد مستقلة جديدة الموارد التقليدية القائمة على العضوية والتطوع والميزانية لبقائها على قيد الحياة.
- ❖ يملك القادة من الخصائص السوسيوبنائية التي تشكل الرغبة في تغيير الظروف الحالية للمتضررين عبر رؤوس أموالها المتنوعة ولمواجهة الشكوك البيئية.
- ❖ تعمد القادة توزيع موارد القوة داخلياً بإعادة برمجة الأنشطة والأهداف والأولويات لمواجهة تقلبات البيئة الطارئة.
- ❖ سارع القادة إلى توزيع موارد القوة خارجياً باختيار مجال التشغيل، التعاون مع الآخرين، للتغلب على ندرة الموارد ونقص الدعم الخارجي.
- ❖ حاجة الجمعيات إلى الدعم من سياقها البيئي، وإلا سيوضع على عاتقها خطورة تحمل المسئولية عن المتضررين من سوق العمل.

٥ - **محمد أحمد محمد أبو العلا الشريف: "دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، دراسة حالة لجمعية كاريتاس مصر في مشروع الدمج التعليمي لذوي الإعاقة"**[٣٤].

- تمثل الهدف الرئيس للدراسة في: تحديد دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
- وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على أحد مداخل هذا المنهج وهو: دراسة الحالة لجمعية كاريتاس مصر ودورها في مشروع الدمج التعليمي للمعاقين.
- وانتهت الدراسة إلى وضع رؤية مستقبلية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ومن عناصر هذه الرؤية:
  - ❖ التنسيق مع الجهات الحكومية والمشاركة الفعالة والتعاون معها.
  - ❖ مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع.

- ❖ بناء تحالفات والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الأخرى، بحيث تعمل كوحدات متكاملة معاً.
- ❖ ضرورة الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية.
- ❖ مشاركة المراكز البحثية والقيادات الشعبية ورجال الأعمال والنقابات المهنية... في وضع الاستراتيجية المناسبة لتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية.
- ❖ الاهتمام بالبرامج التدريبية المرتبطة بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية.
- ❖ بناء القدرات الداخلية كمنظمات المجتمع المدني والعمل على تطويرها.

٦ - نهى ممدوح مصطفى: "آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"(٣٥).

- هدفت الدراسة إلى الكشف عن آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، من خلال جمع البيانات عن جماعة معينة في بيئة معينة من حيث ظروف المعيشة ونشاطهم وتكوينهم الاجتماعي، ورصد هذه البيانات وتحليلها وتفسيرها.
- وقد انتهت الدراسة إلى تقديم رؤية مستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، العامل الرئيسي فيها ضرورة التدريب لزيادة المهارات والخبرات للأخصائيين الاجتماعيين، مع الاعتماد على التكنولوجيا لتطوير الأنشطة والخدمات المقدمة لتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

٧ - أحمد محمد عبد الغني: الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة، دراسة استكشافية في قرية مصرية[٣٦].

- هدف البحث إلى استكشاف قصة نجاح أصحاب المصالح في السياق التنموي في إيجاد الفضاء الشبكي المستقل - أى التكامل في المنتجات والطموحات والتطلعات بينهم - في قرية مصرية تميزت بارتفاع المستوى التعليمي (رأس المال البشري)، وفي الإنابة عن المجتمع المحلي لبلوغ أهداف ومبادئ ومكونات التنمية المستدامة.

- وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع أدوات البحث من الملاحظة والمقابلة ودراسة الحالة والسجلات عن أصحاب المصالح، وذلك في تحديد هذا الفضاء المتكامل.

- وكشفت أهم نتائج البحث عن:

❖ مهارة أصحاب المصالح - لا كجماعات ضغط - بفضل أرصدتها المعرفية عن حركة واحتياجات الحياة بتوجيه الناس مباشرة إلى الموارد التي لا تدمر البيئة.

❖ التوافق بين أصحاب المصالح على الروافد القيمية التي يمكن تعميمها محلياً وقومياً مثل: التطوع والمبادأة والإنصاف، في بلوغ مهام التنمية المستدامة، بعيداً عن العمل لفئة ما، أو أجندة فكرية أو سياسية، بديلة للدولة.

٨ - مرقص عبد المسيح عبده: دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر[٣٧].

- هدفت الدراسة إلى التعرف على شكل وطبيعة الأدوار التي تؤديها المنظمات غير الحكومية في مواجهة ظاهرة الفقر والحد من انتشاره.

- وقد اعتمدت الدراسة في إجراءاتها الميدانية على المنهج الوصفي، نظراً لما له من خصائص تتفق مع أهداف وتساؤلات الدراسة، مع الاعتماد على دليل المقابلة المتعمقة كأداة لجمع بيانات ومعلومات مباشرة من عينة الدراسة.

- ومن النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة الميدانية:

- ❖ أن التحولات الهيكلية التي ألمت بالمجتمع المصري في الفترة الأخيرة كان لها عظيم الأثر في زيادة وانتشار المنظمات غير الحكومية وتنوع أنشطتها.
- ❖ أن زيادة المنظمات غير الحكومية في المجتمع المصري كان مرتبطاً بمجموعة من الاحتياجات المجتمعية الضرورية مثل الحد من الفقر والبطالة والأمية، مع عدم قدرة الدولة على إشباع هذه الاحتياجات.
- ❖ وجود استقلال وهامش حرية أتيح للمنظمات غير الحكومية بعيداً عن الدولة أحياناً، تمثل هذا الاستقلال في حرية اختيارها للأهداف والمشروعات وتطوير الأنشطة القائمة.
- ❖ وجو شراكة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والجهات الخارجية، تمثلت هذه الشراكة في تحديد أجندة للأعمال نابعة من الاحتياجات المحلية من جهة، وبين الجهات الحكومية من جهة ثانية، والجهات الخاصة والشركات من جهة ثالثة.
- ❖ الفقر مفهوم نسبي يختلف فهمه والتعامل معه من منظمة إلى أخرى وفقاً للاقتراب الذي تتبناه كل منظمة.

٩ - عبد المعين سعد الدين هندي: الإسهامات التربوية لجمعية الصعيد للتربية والتنمية[٣٨].

هدفت الدراسة إلى:

- توضيح الإسهامات التربوية لجمعية الصعيد للتربية والتنمية وفروعها بمحافظات صعيد مصر.
- التعرف على المعوقات التي تحول بين جمعية الصعيد للتربية والتنمية وفروعها وبين تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.
- وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات المفيدة في هذا المجال منها على سبيل المثال:

- أن هناك أهدافاً لا تستطيع الجمعيات الأهلية بصفة عامة تحقيقها، وهو ما ينطبق على جمعية الصعيد للتربية والتنمية.
- ضرورة وضع خطة متكاملة لتفعيل وتعظيم دور الجمعيات الأهلية في التربية والتنمية من خلال التدريب والتمويل والمتابعة.
- زيادة الدعم المالي للجمعيات الخيرية التي لها أنشطة ومشروعات تربوية.
- وضع خطة إعلامية يمكن من خلالها نشر فكرة التطوع والتبرع والمشاركة الفعالة.
- أهمية استجابة وزارة التضامن الاجتماعي لمطالب الجمعيات الأهلية بطلب ندب العمالة اللازمة للعمل بها بعض الوقت بما يمكنها من تقديم الأنشطة والخدمات المختلفة وتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها.

١٠ - هناء أحمد محمود عبد العال: تفعيل الأنشطة العلمية للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية في ضوء خبرة الجمعيات العالمية للتربية المقارنة في كل من بلغاريا، استراليا، ونيوزيلندا[٣٩]:

-هدفت الدراسة إلى وضع مجموعة من الآليات المقترحة التي قد تفيد في تفعيل الأنشطة العلمية للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية في ضوء خبرة كل من: بلغاريا، استراليا، ونيوزيلندا.

-وفي سبيل تحقيق هذا الهف تم الاعتماد على المنهج المقارن، من خلال استخدام منهج بيريداي g. Beredy، في الدراسات التربوية المقارنة بخطواته المعروفة: الوصف، التفسير، المقابلة، المقارنة.

-وبعد التحليل المقارن لمحاور الدراسة في ضوء منهجية الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من المقترحات العامة، ومجموعة أخرى من المقترحات الخاصة في المجالات التالية:

أ - في مجال الأهداف الخاصة بالجمعية.

ب -في مجال العضوية والهيكل الإداري.

جـ - في مجال الأنشطة العلمية.

١١ - **طارق اسماعيل محمد: المعوقات التخطيطية التي تواجه المشروعات البيئية في الجمعيات الأهلية**[٤٠].

- تمثل الهدف الرئيس للدراسة، في محاولة توصيف أهم المعوقات التخطيطية المرتبطة بمراحل التخطيط والتي تواجه المشروعات البيئية في الجمعيات الأهلية.
- وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على منهج المسح الاجتماعي مع استخدام أسلوب العينة العمدية في اختيار عينة الدراسة.
- وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية، قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات والتي تفيد في مواجهة المعوقات التخطيطية التي تواجه المشروعات البيئية في الجمعيات الأهلية، خاصة في مجالات: تقدير الاحتياجات، تحديد الأولويات وتنفيذ الأنشطة والمشروعات، اتخاذ القرارات، المتابعة والتقييم.

١٢ - **منى هرموش: "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**[٤١]:

هدفت الدراسة إلى رصد وإبراز مدى فعالية المجتمع المدني في التنمية المستدامة، سواء في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، أو البيئي، وحصر المشاكل التي يمكن أن تواجهه في أدائه لوظائفه وكيفية تجاوزها.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على حزمة من المناهج هي: المنهج التاريخي، منهج تحليل الجماعة، منهج دراسة الحالة، مدخل تحليل النظم، وأخيراً مدخل الشبكة.

وقد انتهت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الآليات لتفعيل التشابك بين المجتمع لمدني والدولة والقطاع الخاص، منها:

-تعزيز مقومات الحوكمة	- انتهاج أساليب الحكومة الالكترونية
-ترسيخ الديمقراطية	- سن القوانين والتشريعات اللازمة
-اعتماد مبدأ تقاسم المعلومات	- العمل على تشجيع الحوار الإيجابي
-تشجيع وحماية الرعاية الإعلامية	- إيجاد منظومة قيمية.

١٣ - عادل عزت محمد عيد: التخطيط لتكامل الخدمات الاجتماعية بين منظمات المجتمع المدني والحكومة[٤٢].

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - تحديد طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة.

٢ - تحديد الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات والحكومة في أدائها للخدمة الاجتماعية.

٣ - تحديد صور التعاون المطلوبة لتحقيق التكامل في الخدمات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة.

٤ - الوصول إلى تصور تخطيطي مقترح لتكامل الخدمات بين منظمات المجتمع المدني والحكومة.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريق العينة كأساس لتحقيق أهدافها.

وقد انتهت الدراسة إلى وضع تصور تخطيطي مقترح لتكامل الخدمات الاجتماعية بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، يقوم هذا التصور على المحاور التالية: تحديد الاحتياجات، تحديد الأولويات، توفير التمويل اللازم، المشاركة في اتخاذ القرار، المتابعة، التقييم والتغذية الراجعة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١ - دراسة R. Mukamunana & P.A. Brynard (2005)[٤٣]:

هدفت هذه الورقة إلى بحث الدور الذي قامت به المنظمات المدنية الرواندية للتأثير على السياسة العامة الرواندية في الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية والإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تناول القضايا التالية:

١ - المجتمع المدني إطاراً نظرياً.

٢ - دور منظمات المجتمع المدني.

٣ - المجتمع المدني في رواندا خلفية تاريخية.

٤ - أداء منظمات المجتمع المدني في فترة ما بعد الإبادة الجماعية.

٥ - إبراز ملامح ثقافة الدولة المركزية في رواندا.

٦ - بعض المشكلات التي تواجه المجتمع المدني في رواندا، منها: بيئة عدم الثقة، مشاكل القدرة، قضايا الشفافية والمساءلة. وانتهت الورقة إلى عرض بعض المقترحات لمواجهة هذه المشكلات، وإقامة مجتمع مدني نشط في رواندا.

٢ - دراسة Karl W. Simon (2006) [٤٤]:

ناقش هذا التقرير التطورات الدولية والمحلية، فيما يتعلق بالإطار القانوني للمنظمات غير الحكومية وغير الربحية خلال عام (٢٠٠٦)، وما نتج عنها من إقرار مجموعة من التشريعات لمكافحة الإرهاب في عدد كبير من دول العالم خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أشار التقرير إلى الأطر القانونية التي تحكم حركة المجتمع المدني في مجموعة من الدول، منها: كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، انجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية، اليابان، الصين. ومن أمثلة القوانين التي دار حولها الحوار قبل إصدارها:

١ - في الصين، قانون الصدقة المقترح، قانون الجمعيات المهنية للمزارعين، قانون تنظيم عمل المحامين.

٢ - القوانين الخاصة بضبط حركة التمويل الأجنبي للمنظمات غير الربحية، في: روسيا، أوزباكستان، بيرو، فنزويلا، الهند.

٣ - القوانين الخاصة بحرية تداول المعلومات في تشيلي واستراليا.

٤ - التنسيق بين تشريعات المنظمات غير الربحية والقانون المدني، في العديد من البلدان، منها: أمريكا، المكسيك، كندا، الاتحاد الأوربي.

٥ - إصلاح الإطار القانوني للمنظمات غير الربحية في بلدان القانون العام، منها: المملكة المتحدة، كندا، الولايات المتحدة.

٦ - القوانين الخاصة بالإصلاحات الضريبية كآلية لزيادة الدعم في هذا القطاع، في: ألمانيا، نيوزيلندا.

٣ - دراسة Nike Cushman (2012) [٤٥]:

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات التي تؤثر على العلاقة بين القطاعين العام والخاص، ومدى المنافسة بينهما، وآليات القيادة والسيطرة ودور المجتمع في تشكيل ثقافات حديثة لتلك العلاقة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، مع عرض دراستين تناولتا العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مناطق مختلفة داخل المملكة المتحدة.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الثقافات والأطر التنظيمية في سوق العمل، قد أضرت بالثقة في العلاقة بين القطاعات المختلفة داخل المجتمع، وأسهمت في زيادة سلوكيات تجنب المخاطرة، كما قيدت الاستقلالية والابتكار والعمل المجتمعي المفترض في المجتمع الكبير، واختتمت الدراسة بتسليط الضوء على القضايا التي يجب معالجتها لضمان تطوير التعاون مع مقدمي الخدمات المجتمعية في المستقبل.

٤ - دراسة Costango Ranci (2015) [٤٦]:

اهتمت هذه المقالة بالبحث في تطور القطاع غير الربحي الإيطالي من خلال تتبع أصوله التاريخية والتطوعية، إلى موقعه كشريك أساسي لجهاز الدولة في تقديم

الخدمات البشرية.

ولوصف هذا التطور صارت المقالة كما يلي:

١ - عرض لمحة موجزة عن القطاع الثالث (غير الربحي)، ودوره في نظام الخدمة الاجتماعية.

٢ - رصد تطور العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الربحية.

٣ - بيان الشراكة الحكومية مع المنظمات غير الربحية النموذج التقليدي.

٤ - وصف التغييرات الرئيسية التي حدثت منذ مطلع القرن العشرين في العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الربحية.

٥ - إبراز القضايا الجديدة التي تعبر عن الوضع الحالي، وما نتج عنها من مشكلات، سواء للقطاع الثالث، أو في الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الربحية.

٥ - دراسة **(2015) Jacqueline Butcher & Breatriz Balian de Tagtachain** [٤٧]:

اهتمت هذه الدراسة بالقطاع الثالث في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وذلك في سبيل تحقيق هدفين: الأول تقديم لمحة عامة للمهتمين بهذا القطاع عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه المنطقة، وذلك لإظهار الحاجات والاتجاهات التي مارسها الأفراد ومنظمات المجتمع المدني خلال عشرين عاماً مضت، وإبراز أوجه التقدم والقصور في هذه الممارسات. الثاني عرض ما قدمته سلسلة من الدراسات الأصلية حول ثلاثة قضايا هامة هي: الدمج الاجتماعي والتنمية، حقوق الإنسان والسياسات العامة، وحوكمة منظمات القطاع الثالث.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقدمت في نهايتها مجموعة من النتائج أهمها:

-أن منظمات القطاع الثالث في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي نشطة للغاية خاصة في التواصل مع الآخر، وتحصل من خلالها على نتائج جادة وملموسة.

-أن حوكمة القطاع الثالث، تحتاج إلى نتائج جديدة للأداء والتعلم، وذلك لتحسين ظروف كل من المتطوعين والموظفين على حد سواء.

-أصبح البحث الكمي مهماً للحصول على معلومات لتخطيط مستقبل المنظمات غير الربحية، وكذلك للعلاقات بين القطاعات المختلفة من أجل الازدهار والتنمية.

٦ - دراسة Lazaro M. Bacallao-Pino (2015) [٤٨]:

هدفت هذه الدراسة إلى رصد ملامح العلاقة بين الحكومات والحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية حيث تلتقي الحكومات التي تنفذ السياسات العامة للتنمية ومكافحة الفقر وعدم المساواة، مع الحركات الاجتماعية التي تشارك في ممارسات التغيير الاجتماعي والحد من الفقر والتمكين في هذا السياق، وقد تم تحليل التفاعل بين العمليتين ووصف صراعاتهما من خلال ثلاثة أبعاد هى: البعد المادي، والديمقراطية، والبيئة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل والذي تم من خلال تحليل ثلاثة محاور هامة هى:

-أمريكا اللاتينية: التنمية، عدم المساواة، الصراع الاجتماعي.

-الحركات الاجتماعية، التنمية، والديمقراطية.

-الحركات الاجتماعية والسياسات المؤسسية: بين الصراع والتعاون.

وقد انتهت الورقة إلى الإشارة لمجموعة من المطالب التي طرحتها الحركات الاجتماعية أهمها:

-تخصيص الموارد المادية المطلوبة والعمل على توفيرها.

-استخدام الأساليب الديمقراطية للوصول لهذه الموارد.

-القضاء على كل أشكال الممارسات الفاسدة.

-الالتزام البيئي الظاهر في المشروعات والحملات التي يتم القيام بها، مع الوقوف ضد استخدام المواد الكيميائية السامة في الأنشطة الزراعية.

٧ - دراسة **Ann Mitchell** [٤٩]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الجذور التاريخية، وتطوير منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المهمشة، وذلك من خلال العمل الميداني، وقد تم إجراء الدراسة في (٧) مستوطنات عشوائية في مدينة (بوينس آيرس) بالأرجنتين، حيث توجد شبكة كثيفة من منظمات المجتمع المدني، والتي تتمثل وظيفتها الرئيسية في توفير الخدمات الاجتماعية وخاصة المساعدات الغذائية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي من خلاله تم الوصول إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها:

١ - تتعدد أنشطة منظمات المجتمع المدني في هذه المناطق، نظراً لتركيزها على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

٢ - رغم تعدد أنشطة منظمات المجتمع المدني في هذه المناطق، إلا أن تأثيرها كان محدوداً خاصة في إزالة الفروق الاجتماعية بين المواطنين (الفصل العنصري)، باعتباره مدخلاً مهما في إعادة إنتاج التهميش الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - إن التمكين الحقيقي لأعضاء المجتمع المحلي، للعمل بشكل جماعي نحو الأهداف المشتركة، يتطلب تقوية المنظمات الموجودة في هذه المناطق، وهو ما يعطي فرصة للسكان للعمل كقوة موحدة لإحداث التغيير.

٨ - دراسة **Cecelia Tortajad (2016)** [٥٠]:

هدفت هذه المقالة إلى مناقشة الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ومدى ارتباطها بالقضايا الاجتماعية والبيئية، وكذلك بقضاياها الخاصة

بغض النظر عن الاحتياجات الاجتماعية والبيئية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف عرضت المقالة للقضايا التالية:

١ - التمويل والفعالية.

٢ - جداول الأعمال والمصلحة الذاتية والأيديولوجيات.

٣ - المشاركة العامة من أجل الصالح العام، أو من أجل الترويج الذاتي.

٤ - الدروس المستفادة وأهميتها، خاصة ما يختص بثقافة التقييم.

٩ - دراسة Nicola Banks & Dan Brockington (2019)[٥١]:

هدفت هذه الورقة إلى دراسة أحوال المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الدولية، وذلك من خلال استخدام قاعدة بيانات فريدة من نوعها خاصة بالدخل والنفقات والموقع الجغرافي، وذلك لعدد (٨٩٥) منظمة غير حكومية إنمائية مقرها بريطانيا، تنفق أكثر من (١٠,٠٠٠) جنيه استرليني عام ٢٠١٥.

وقد سارت الورقة في مناقشة قضاياها كما يلي:

١ - البحث في الوضع الحالي للمنظمات غير الحكومية الإنمائية.

٢ - دراسة المنظمات غير الحكومية المتخصصة، ماذا تفعل وكيف تفعل ذلك.

٣ - دراسة متعمقة للمنظمات غير الحكومية للجنوب العالمي (الدول النامية)، من منظورين:

أ - منظور بلد التشغيل: كينيا، بنجلاديش، أثيوبيا، ليبيريا.

ب - منظور قطاعات التشغيل: المياه، الصرف الصحي، الصحة، البيئة، فيروس نقص المناعة.

٤ - استكشاف المنظمات غير الحكومية الشمالية (الدول المتقدمة)، وعملياتها وشراكاتها، تحليل النموذج الكندي.

٥ - انتهت الورقة إلى مجموعة من النتائج، خاصة بما يلي:

أ - إجمالي إنفاق المنظمات غير الحكومية التنموية عام ٢٠١٥م.

ب -التطور في عدد المنظمات غير الحكومية ونفقاتها في الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٥).

جـ - مصادر أموال المنظمات غير الحكومية الإنمائية في المملكة المتحدة خاصة: التبرعات، المنح المقدمة من الحكومة، والمنظمات غير الربحية، والحكومات الخارجية.

١٠ - دراسة **Delber Andrade Lage & Leonardo Nemer Caldeira Brant**[٥٢]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية في المجال السياسي، وتقديم لمحة عامة عن الفرص والمخاطر الرئيسية الناتجة عن إدراج المنظمات غير الحكومية في نظام الحوكمة العالمية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، مع تطبيق استبيان على مؤسستين أمريكيتين رئيسيتين هما: ميركسور Mercosur، ونظام حماية حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية تشترك بقدر كبير في المجال السياسي، ويرجع ذلك إلى تحديد حقوق الإنسان كهدف مركزي لها، وتبني إطار معياري يستوعب المجتمع المدني، كما توصلت الدراسة إلى أن وجود المنظمات غير الحكومية قد يقدم مجموعة من الفوائد للمجتمع، أو قد يهدده بمجموعة من المخاطر، ومن ثم اقترحت الدراسة مجموعة من الرؤى ذات الصلة للتعامل مع المشكلات.

١١ - دراسة **Peter Willetts** [٥٣]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تاريخ المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المدنية وطبيعة عملها، ومدى استقلالها عن الحكومات، وكذلك هياكلها المختلفة وعلاقتها بالأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية ومنظمات الأعمال الخاصة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن مصطلح منظمة غير حكومية بدأ في الظهور في عام ١٩٤٥، بسبب حاجة الأمم المتحدة إلى التمييز في ميثاقها بين الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الخاصة المستقلة عن الحكومة. وقد تكونت المنظمات غير الحكومية نتيجة الأنشطة الاجتماعية للأفراد والجماعات والحركات الاجتماعية في المجتمع المدني. كما توصلت الدراسة إلى أن هياكل المنظمات غير الحكومية تختلف بشكل كبير عن بعضها البعض، فهناك منظمات غير حكومية ذات تسلسل هرمي مرن تعمل على المستوى الدولي ولا ترتبط بهوية محددة، ومنظمات أخرى محلية تعمل على المستوى الوطني وتعرف بالمنظمات الشعبية أو المجتمعية. وفي ظل الديمقراطية يحق للمنظمات غير الحكومية – مهما كانت كبيرة أو صغيرة، ومهما كانت ممثلة أو غير ممثلة لقطاع معين في المجتمع - المشاركة في العمل السياسي من خلال صياغة مقترحات سياسية بديلة وانتقاد سياسة الحكومة.

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: بالنسبة للدراسات العربية:

١ - اتفقت كل الدراسات العربية على أهمية مؤسسات المجتمع المدني، واعتبارها قطاعاً ثالثاً بجانب الدولة والقطاع الخاص، يسهم بدور كبير في إحداث التنمية في المجتمعات.

٢ - اتفقت كل الدراسات على وضع إطار نظري تم فيه تحليل المصطلحات الأساسية الخاصة بمفهوم المجتمع المدني وأبعاده مع عرض المفاهيم ذات الصلة.

٣ - تميزت بعض الدراسات السابقة بعرض أهداف نوعية لها، مثل:

أ - دراسة وفاء فؤاد، وشيماء عبد السلام، وأسماء صالح، والتي اهتمت بالكشف عن دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية وعلاقتها بقدرتها على اتخاذ القرار.

ب -دراسة هناء محمد عبد العال، التي هدفت إلى تقديم آليات مقترحة لتفعيل الأنشطة العلمية للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.

جـ - دراسة طارق اسماعيل، التي هدفت إلى الكشف عن أهم المعوقات التخطيطية التي تواجه المشروعات البيئية في الجمعيات الأهلية.

٤ - تنوعت المناهج المستخدمة في هذه الدراسات:

أ - فقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي دراسة كل من: عبد الحميد يونس (٢٠٢١)، محمد أحمد الشريف (٢٠٢١)، أحمد محمد عبد الغني (٢٠١٨)، مرقص عبد المسيح (٢٠١٤)، عبد المعين سعد الدين (٢٠١٤).

ب -واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وفاء شلبي وآخرين (٢٠٢٢)،

جـ - واعتمد على المنهج الوصفي والاستكشافي عبد الغني أحمد (٢٠٢١).

د -تميزت دراسة هناء أحمد (٢٠١١) باستخدام المنهج المقارن، ودراسة نهى ممدوح (٢٠٢٠)، وطارق اسماعيل (٢٠١٠) باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي.

هـ - انفراد دراسة منى هرموش باستخدام حزمة من المناهج هى: التاريخي، تحليل الجماعة، دراسة الحالة، تحليل النظم، مدخل المشكلة.

٥ - اتفقت غالبية الدراسات العربية على تقديم رؤية أو مجموعة من الآليات أو المقترحات التي يمكن أن تفيد المجال الذي قدمت من أجله الدراسة.

ثانياً: بالنسبة للدراسات الأجنبية:

١ - تنوعت أهداف الدراسات السابقة باللغة الأجنبية يبدو ذلك من الأمثلة التالية:

أ - اهتمت ورقة R. Mukamunana & P.A. Brynard (2005) في الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني في رواندا في أعقاب حرب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤.

ب -اهتم تقرير Karl W. Simon (2006)، بمناقشة التقارير الدولية الخاصة بالأطر القانونية التي تحكم حركة المنظمات غير الحكومية في مجموعة من دول العالم.

جـ - اهتمت دراسة Nike Cushman (2012) بتحليل السياسات المؤثرة على العلاقة بين القطاعات المختلفة في المجتمع.

د -اهتمت مقالة Costango Ranci (2015) بالبحث في تطوير القطاع غير الربحي الإيطالي من خلال تتبع أصوله التاريخية والتطوعية.

هـ - اهتمت ورقة Nicola Banks & Dan Brockington (2019) بدراسة أحوال المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الدولية.

٢ - تنوعت المناهج المستخدمة في هذه الدراسات أو الأوراق أو التقارير، مثال ذلك: اعتمد على المنهج الوصفي في دراسته كل من: Delber Andrade (....) & Peter Willetts (....) & Nike Cushman (2012).

٣ - انتهت معظم هذه الدراسات إلى الكشف عن المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني (القطاع الثالث)، مع تقديم مجموعة من التوصيات أو المقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على هذه المشكلات.

ثالثاً: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

١ - تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية فكرة مؤسسات المجتمع المدني ودورها في إحداث التنمية المجتمعية.

٢ - تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف - رغم اختلاف طريقة العرض - وذلك يرصد دور مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف تصنيفاتها في إحداث التنمية المجتمعية.

٣ - تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره أحد مداخل المنهج المقارن.

٤ - استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في كتابة بعض أبعاد الإطار النظري، والخبرات الأجنبية.

٥ - تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للجهود المصرية الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني المصري في إحداث التنمية المستدامة في مصر.

القسم الثاني

المجتمع المدنى والتنمية المستدامة

(إطار نظري)

يهدف هذا القسم بصفة أساسية إلى تحليل مفهوم المجتمع المدنى وأبعاده، والمفاهيم الأخرى المرتبطة به، مع عرض بعض الآراء المختلفة حول هذا المفهوم، بالإضافة إلى عرض بعض القضايا الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدنى. وبالإضافة إلى ذلك يتم تحليل مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، ومن ثم فإن هذا القسم يتضمن المحاور التالية:

المحور الأول: المجتمع المدني مفهومه وأبعاده:

أولاً: تعريف المجتمع المدنى وأبعاده:

(١) تعريف المجتمع المدني:

المجتمع المدنى هو "مجموعة التنظيمات التطوعية، المستقلة ذاتياً، التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهى غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضى، والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر"[٥٤].

ويحدد طارق عثمان المجتمع المدني بوصفه: الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية، والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها، ويعتمد تعريف المجتمع المدني على أربع مقومات أساسية هى[٥٥]:

١ - الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.

٢ - التواجد في شكل منظمات.

٣ - السعي للوصول إلى الحقوق وليس الوصول إلى السلطة.

٤ - قبول التنويع بين الذات والآخر.

وبذلك يتضح أن مصطلح المجتمع المدني يوجد جنبا إلي جنب مع مصطلحي الأسرة والدولة، ومن هنا تكمن الإضافة النوعية التي يحدثها كونه يعد الوسيط بين ركيزتين أساسيتين وهما الأسرة والدولة حيث يراعي مصالح كلا منهم ويراعي حقوقهم دون المساس بالضوابط والقواعد العامة.

(٢) مؤشرات المجتمع المدنى:

وفقاً للتعريف السابق فإن المجتمع المدنى يتضمن مجموعة من المؤشرات هى[٥٦]:

أ - تبلور أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ليست ذات طبيعة واحدة، فقد تكون تعاونية أو تنافسية أو صراعية، فهو لا يتسم بالضرورة بالتجانس. وهذه التكوينات قد تتشكل على أسس موروثة أو تستند إلى معايير دينية أو تتشكل استناداً إلى معايير إنجازية حديثة، ترتبط بالقدرات والمهارات والتعليم والمهنة والدخل وترشيد الإدارة، وهذا النوع الأخير من التكوينات الاجتماعية هو الذى يعتمد عليه المجتمع المدنى الحديث.

ب -بالنسبة للعلاقات والتفاعلات بين القوى والتكوينات الاجتماعية، فيمكن أن تندرج فى ثلاثة أشكال رئيسية هى: التعاون، والتنافس، والصراع.

جـ - أن مؤسسات المجتمع المدنى تتشكل وفقاً للفعل الطوعى الإرادى الحر، فهذه المنظمات على اختلاف أشكالها تتشكل بشكل طوعى حر لحماية مصالح أعضائها والتعبير عنها.

د -أن مؤسسات المجتمع المدنى تتمتع باستقلالية عن الدولة فى النواحى المالية والإدارية والتنظيمية، وهذه الاستقلالية تجسد قدرة المجتمع على تنظيم جهوده ونشاطاته خارج الدولة.

هـ - أن هناك عدة أسس لتكوين وتطوير المجتمع المدنى وهى الأساس الاقتصادى والسياسى والأيديولوجى والقانونى.

(٣) ثقافة المجتمع المدنى:

وخلاصة القول حول مفهوم المجتمع المدنى ومكوناته، سواء المكونات المتوافق عليها عالمياً، أو المكونات التى تم استبعادها من دراسات المجتمع المدنى رغم الاختلاف حولها، أن أصبح من المتوافق عليه عالمياً الآن، أن هناك ما يمكن أن نسميه ثقافة المجتمع المدنى والتي تعرف بأنها: "منظومة الأفكار والقيم والاتجاهات السائدة التى تؤثر على مدى فعالية وقوة المجتمع المدنى، بل ان المجتمع المدنى نفسه عبارة عن إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذى يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء" [٥٧].

وتتمثل الأبعاد الأساسية للثقافة المدنية فى الآتى[٥٨]:

أ - الإدارة السلمية للخلافات والصراعات ب - النزوع للعمل التطوعى

جـ - الشفافية والمحاسبية د - الأداء المهنى المتميز

وفى نفس السياق هناك من حدد ملامح ثقافة المجتمع المدنى كالآتى[٥٩]:

أ - الاعتراف بالآخر واحترام حقه المشروع فى الاختلاف، وإدارة هذا الاختلاف إدارة سليمة، سواء فى الأداء أو فى المعتقدات أو المصالح.

ب -الاحتفاء بالتنوع ورعايته وتنميته، إيماناً بأنه مصدر ثراء فكرى واجتماعى، وأنه التربية الضرورية للإبداع.

جـ - تأكيد واحترام مبادئ المساواة بين البشر وحقوق الإنسان المدنية والسياسية وحقوق الشعوب فى الحرية وتقرير المصير.

د -حكم القانون والشفافية والمحاسبية فى الحياة العامة.

(٤) خصائص الشخصية المدنية:

وفى ضوء التعريفات السابقة للمجتمع المدنى، وتعريف ثقافة المجتمع المدنى، يمكن أن نستخلص خصائص الشخصية المدنية التى تؤهل الإنسان لكى يكون حاضراً وفعالاً فى مؤسسات المجتمع المدنى. من هذه الخصائص أو السمات ما يلى[٦٠]:

أ - السمات المعرفية، فالإنسان الذى يصلح للعيش فى المجتمع المدنى يجب أن يكون على دراية وإلمام بمجموعة الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية التى تؤلف كيانه الحقوقى، ولابد أن تتوافر لديه المعرفة ببعض الأفكار السياسية الأساسية، وبعض الأفكار الاقتصادية، ولابد أن يكون على معرفة بدستور البلاد وشكل الحكومة واختصاصاتها والحقوق والمسئوليات التى يقرها الدستور... الخ.

ب - السمات المهارية، وتسمى المهارات المدنية، وهى مهارات عقلية ومهارات خاصة بالمشاركة، ومن المهارات العقلية القدرة على التفكير الناقد، والتعبير، والتفاوض والقدرة على صنع أحكام واعية عن الحكومة والسياسة والحياة العامة، والقدرة على فهم وتفسير الأفعال السياسية والاجتماعية. أما عن المهارات الخاصة بالمشاركة فمنها التفاعل والتواصل بشكل تعاونى مع الآخرين، والقدرة على مراقبة الحكومة والسياسة العامة، بالإضافة إلى مهارة التأثير فى الآخرين لتحقيق أهداف معينة.

جـ - السمات القيمية والوجدانية، منها قيم الإرادة الحرة، وحق الاختيار، وتحمل المسئولية الفردية والعمل الجماعى، بالإضافة إلى ضرورة اكتسابه مجموعة من الميول منها: الميل إلى الاستقلال، والميل إلى احترام قيمة الفرد وكرامة الإنسان، والميل إلى الاشتراك فى الشئون المدنية بطريقة فعالة، وميله إلى التوظيف السليم للديمقراطية.

(٥) مكونات المجتمع المدنى:

المكونات هى مجموع الوحدات المتنوعة، والتى تشكل فى النهاية منظومة المجتمع المدنى، وينطبق عليها التعريف. ويمكن رصد هذه المكونات كما يلى:

أ - مكونات متوافق حولها عالمياً، هى[٦١]:

المنظمات غير الحكومية، المنظمات الحقوقية والدفاعية، منظمات الأعمال، الجماعات المهني، إتحادات العمال، النوادى الاجتماعية والرياضية (غير الربحية بمعايير محددة).

ب - مكونات تم استبعادها من دراسات المجتمع المدنى[٦٢] :

الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام (حكومى، خاص، حزبى)، الحركات الاجتماعية.

ويحدد علي الدين هلال المكونات الأساسية لخريطة المجتمع المدني في مصر كما يلي[٦٣]:

١ - الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وهى التجمعات المنظمة التطوعية غير الهادفة للربح، والتي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية، والأصل في هذه الجمعيات أنها هيئات نفع عام، أى لا تهدف إلى الربح وإنما تسعى للنهوض بمستوى المجتمع في مجال نشاطها، سواء كان اجتماعياً أو ثقافياً أو اقتصادياً وفقاً لرؤية مؤسسيها وأعضائها، وتتوزع هذه الجمعيات بين ثلاثة أنماط رئيسية هى:

أ - الجمعيات الخيرية والخدمية ب - الجمعيات التنموية جـ - الجمعيات الحقوقية والدفاعية.

٢ - النقابات المهنية، وهى التي تكون العضوية فيها على أساس الاشتغال بوظيفة أو مهنة معينة: كالتعليم أو الطب أو الهندسة أو المحاسبة وغيرها، ومن الناحية التاريخية كانت أولى هذه النقابات في مصر هى نقابة المحامين والتي تأسست في عام ١٩١٢م.

٣ - النقابات العمالية، وهى من أقدم التنظيمات التي تسعى لرعاية مصالح أعضائها من خلال التأثير على السياسات الحكومية، ووفقاً للقانون تتحدد أهداف هذه النقابات في المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحشد طاقات العمال من أجل تحقيق أهداف هذه الخطط والإسهام في تنفيذها.

٤ - نوادي القضاة، وهى إحدى تشكيلات المجتمع المدني، وتعود النشأة التاريخية لها إلى ١٠ فبراير ١٩٣٩م، حيث تم تأسيس أول نادي للقضاة مركزه الرئيسي محافظة القاهرة ونطاق عمله الجغرافي في جميع أنحاء الجمهورية، ويجوز إنشاء فروع له بسائر المحافظات وفقاً لأحكام اللائحة التي يضعها مجلس الإدارة.

٥ - جمعيات رجال الأعمال، وهى مجموعة منظمة إرادية لها هيكل مستقل ذاتياً عن الحكومة، تضم أعضاء يجمعهم الاهتمام بالسياسة الاقتصادية، وتعبر عن مصالح أعضائها بالإضافة إلى قدرتها على الإسهام في أنشطة تنموية مستقلة.

٦ - غرف التجارة والصناعة، وهى الهيئات التي تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية والإقليمية لدى السلطات الحكومية، وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة وتكون لها شخصية اعتبارية، ويعود إنشاء أول غرفة تجارية في الاسكندرية إلى عام ١٨٨٠، وكانت غرفة انجليزية.

وفي نفس السياق يلخص هاني سليمان خريطة منظمات المجتمع المدني في مصر كما يلي(٦٤):

١ - الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتصنف كالتالي:

أ - الجمعيات الحقوقية والدفاعية ب - الجمعيات الخيرية جـ - الجمعيات التنموية.

٢ - النقابات المهنية والعمالية، حيث يوجد في مصر (٢٤) نقابة مهنية، (٢٣) نقابة عمالية، يضاف إلى ذلك ما عرف بالنقابات المستقلة التي ظهرت بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، دون أى سند قانوني.

٣ - الإعلام المقروء والمتمثل في الصحافة المستقلة والحزبية.

٤ - جماعات الالتراس (الأهلي - الزمالك - الاسماعيلي).

٥ - مراكز الفكر والأبحاث.

٦ - الحركات الاجتماعية.

يتضح مما سبق تعدد مكونات المجتمع المدني وذلك من أجل تحقيق أهدافه المختلفة ، فهو يتنوع بين منظمات حقوقية و دفاعية، ومنظمات أعمال، واتحادات عمال وجمعيات ومؤسسات أهلية، ونقابات اجتماعية... وغيرها، كل حسب أهدافه وحسب مجال نشاطه، ورغم هذا التنوع إلا أن جميعها تسعي للنهوض بالمجتمع معتمدة في ذلك علي ارتكازها علي مبادئ إنسانية وأخلاقية وثقافية.

(٦) مقومات المجتمع المدنى:

إن عملية بناء مجتمع مدنى حقيقى، تتضمن فى الوقت ذاته عملية بناء للدولة، بحيث تصبح دولة المؤسسات والقانون، وتصبح دولة ملتحمة بمجتمعها ومتفاعلة معه ومعبرة عنه وليست دولة غريبة وخارجة عنه. وبناءً على ذلك فإن هناك مقومات يمكن أن تشكل مقدمات جوهرية وضرورية لبناء وتفعيل مجتمع مدنى حقيقى، ويمكن تحديد أهم هذه المقومات كما يلى:

١- الإطار القانونى:

ويقصد بالإطار القانونى تحديد الشروط والمواصفات الدستورية والقانونية التى يجب أن ترافق نشأة مؤسسات المجتمع المدنى التى تدخل فى نسيج بناء الديمقراطية. ويتحدد هذا الإطار كما يلى[٦٥]:

-وجود دستور مستفتى عليه شعبياً، يقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويحمى الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

-وجود نظام حكم دستورى ديمقراطى يقوم على مبدأ الفصل الواضح والمحدد بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

-وجود واحترام القواعد القانونية التى تنظم وتحكم قيام وعمل مؤسسات المجتمع المدنى وذلك طبقاً للقواعد الدستورية المنصوص عليها.

-وجود نظام قضائى مستقل يحمى الشرعية الدستورية والحريات والممارسات الديمقراطية من الانتهاكات والتجاوزات.

-وجود ضوابط دستورية تحول دون إقدام الحاكم على حل السلطة التشريعية الممثلة للشعب أو تجميد العمل بالدستور أو إعلان حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية أو استخدام القوة أو التهديد بها من أى جهة بما يتعارض مع الضوابط الدستورية والقانونية.

٢- الإطار السياسى:

ويقصد به الصيغة السياسية التى تسمح لمختلف قوى وفئات المجتمع المدنى

بالتواجد والتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية منظمة، ويتأتى هذا عن طريق نشر وإقرار أفكار التسامح والتعددية والتعايش بين مختلف تيارات المجتمع وتكويناته. وتتم هذه الصيغة سياسياً على النحو التالى[٦٦]:

- إقرار التعددية السياسية والفكرية والحزبية،
- التداول السلمى للسلطة.
- الحقوق والحريات السياسية والمدنية.

٣- الإطار الاقتصادى:

يعبر الإطار الاقتصادى فى جوهره عن انتهاج سياسة اقتصادية سليمة، تؤمن متطلبات حياة معيشية مناسبة، وتوزيع متوازن للخيرات المادية، بما يعنى ربط الديمقراطية السياسية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لتحقيق درجة معقولة من التطور الاقتصادى والاجتماعى، وذلك استناداً إلى نظام اقتصادى يرتكز على دور أكبر للقطاع والمبادرات الفردية، ويسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيداً عن الدولة، التى يجب أن يقتصر دورها فى المجال الاقتصادى على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، والقيام ببعض المشروعات والصناعات التى يعجز القطاع الخاص على القيام بها، فضلاً عن دورها إزاء بعض الطبقات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً، وذلك لأن تدخل الدولة فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى يقلص من إمكانية تبلور المجتمع المدنى المستقل بعيداً عن الدولة[٦٧].

٤- الإطار الثقافى والأيديولوجى:

ويتضمن هذا الإطار مختلف القيم والأفكار والاتجاهات السائدة لدى القوى والفئات فى المجتمع، وإحدى المسائل الهامة المرتبطة ببناء وتطوير المجتمع المدنى ومؤسساته تتمثل فيما يطلق عليه البعض الثقافة المدنية التى تتضمن نشر قيم المشاركة والنزوع للعمل التطوعى والتسامح والتنافس السلمى وقبول التعدد والاختلاف واحترام حقوق المعارضين والمختلفين ونبذ العنف والتعصب والتطرف وغير

ذلك من قيم المجتمع وضوابطه المعيارية التى تشكل العمود الفقرى للديمقراطية، والأهم أن تكون تلك القيم والمبادئ حاكمة لسلوك وأفعال القوى والجماعات المختلفة وليست مجرد شعارات ترفعها[٦٨].

(٧) أدوار مؤسسات المجتمع المدني:

تتنوع أدوار مؤسسات المجتمع المدني من مجتمع لآخر، كما تتنوع أساليبها في تحقيق أدوارها، وقد رصد علي الدين هلال في دراسته عن المجتمع المدني هذه الأدوار كما يلي[٦٩]:

أ - التكافل الاجتماعي والمساعدات الإنسانية، ونموذج ذلك ما تقوم به الجمعيات الخيرية باعتبارها أول أشكال مؤسسات المجتمع المدني في مصر.

ب -التمكين وتنمية رأس المال الاجتماعي، ونموذج ذلك ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقول التعليم والصحة والتدريب.

جـ - تمثيل المصالح، حيث تعبر مؤسسات المجتمع المدني عن مصالح الطبقات والفئات والمهن المختلفة لأنها تنظيمات ذات الصلة المباشرة بأفراد المجتمع.

د -نشر فضائل الثقافة المدنية والمواطنة، ويشير ذلك إلى الدور الثقافي والتنويري لمؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى تنمية الوعي ونشر المعرفة بقضايا الشأن العام وبالحقوق والواجبات، وتنمية قيم الثقافة المدنية.

هـ - الدفاع عن الحقوق المدنية، ونموذج ذلك المؤسسات ذات الطابع الحقوقي والدفاعي التي تهدف إلى حماية المواطن من عسف الدولة وجورها، والتأكد من التزام مؤسساتها بالقانون.

يتضح مما سبق أن المجتمع المدني يقع علي عاتقه العديد من الأدوار و المهام والتي تتضمن الدفاع عن الحقوق المدنية و تمثيل المصالح و التكافل الاجتماعي و المساعدات الإنسانية ، ....وغيرها ، ولكي يصبح المجتمع المدني فعالا و مؤثرا فلابد أن تكون له موارده الخاصة وأن يعي المجتمع أهمية الدور الذي يؤديه حتي يحظى بالدعم اللازم له .

ثانياً: مفاهيم أخرى مرتبطة بالمجتمع المدنى:

يهدف هذا الجزء بصفة أساسية إلى عرض بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بمفهوم المجتمع المدنى، من هذه المفاهيم:

(١) المنظمات غير الحكومية: NgO^s

عَرّفَتْ منظمة الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها:

"مجموعات تطوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على مستوى محلى، قطرى، أو دولى. ويتمحور عملها حول مهام معينة، يقودها أشخاص من ذوى الاهتمامات المشتركة. وهى تؤدى طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وتساعد على ترشيد وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعى"(٧٠).

أما فيما يتعلق بالتعريف القانونى للمنظمات غير الحكومية، فيصفها بأنها: "جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة، تتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معاً، لا يقل عددهم عن عشرة أفراد، وذلك لغرض لا يهدف إلى الربح المادى"(٧١).

وللمنظمات غير الحكومية سمات أساسية أهمها(٧٢):

أ - أن لها هيكلاً رسمياً، وتتسم أنشطتها بالاستمرارية إلى حد كبير.

ب - غير حكومية بمعنى أنه لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، حتى وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات حكومية مالية أو فنية.

جـ - غير هادفة للربح، وفى حال أن حققت ربحاً خلال العام، فيجب ألا يوزع الربح على الإداريين والأعضاء، بل أن يُستخدم فى دعم نشاط المنظمة.

د - ذاتية الحكم، أى أن تحكم الجمعية نفسها بنفسها عن طريق وجود إجراءات داخلية وليس عن طريق كيانات خارجية.

هـ - تطوعية بحيث تشتمل على درجة من التطوعية فى أداء أنشطتها.

وقد اتفق المقيمون لدور المنظمات غير الحكومية بشكل عام على أن هذه المنظمات تتمتع بالعديد من نقاط القوة والتي تتمثل فيما يلي[٧٣]:

-الوصول إلى الفقراء والمواطنين الخارجين عن نطاق الخدمات الحكومية أو الخاصة، وتعتبر هذه القدرات إحدى وظائف هذه المنظمات التى تساعد الفقراء والمهمشين.

-حشد الموارد المحلية وتنمية الأسر الصغيرة والجمعيات المحلية، التى يمكن من خلالها للفقراء تنمية أحوالهم والمشاركة، كذلك تعمل المنظمات غير الحكومية على تحديد الحاجات الاجتماعية والمحلية بشكل دقيق.

-تقديم الخدمات بتكلفة نسبية أقل وهو ما ينتج عن قدرة المنظمات غير الحكومية فى تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية.

-إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات غير المألوفة، إلى جانب دعم البرامج الحكومية، وتنمو هذه القدرة الإبداعية نتيجة صغر حجمها ومرونتها الإدارية والتحرر النسبى من القيود السياسية.

وفى مقابل ما سبق عادة ما تُنتقد المنظمات غير الحكومية لتواضع قدراتها (مواطن الضعف)، فى الجوانب التالية[٧٤]:

-المسائل الفنية للمشروعات المعقدة.

-تطوير مشروعاتها والخروج بها إلى النظامين الإقليمى والقومى.

-خلق وتنمية منظمات أصغر تكون قادرة على تطوير نفسها فى حالة انسحاب المنظمة غير الحكومية بمواردها والعاملين فيها.

-الرؤية الاستراتيجية ونسج علاقات مع الفاعلين المؤثرين فى المجتمع.

-المهارات الإدارية والتنظيمية.

إلى جانب ذلك توجد عدة مصادر أضعفت المنظمات غير الحكومية مثل[٧٥]:

-التنوع الشديد والزيادة المستمرة فى عددها، الأمر الذى يخلق مشكلات غياب المنافسة الجادة والتداخل وعدم التنسيق.

-اللجوء بشكل مستمر إلى جهود المتطوعين والاعتماد على الشعارات والكلمات وهو ما يؤدى إلى ظهور مشكلة الهواية مقابل الاحتراف.

-ضعف التركيز على رسالة المنظمة وأولوياتها.

-عدم النجاح فى استثمار مجالس الإدارة.

-تضارب الاختصاصات بين المسئول عن المتطوعين والمسئول عن الإداريين فى المنظمة.

-الفشل فى التعاقد مع مدير تنفيذى كفء.

-النقص فى إدراك المسئوليات القانونية والأخلاقية.

ومن هنا يصبح نجاح المنظمة غير الحكومية رهناً بقدرتها على تعظيم عوامل القوة وتقليل مواطن الضعف. أما إذا أرادت المنظمة أن تتمتع بسمات التميز – وليس فقط النجاح – فإن عليها أساساً أن تحقق المواءمة بين ظروفها ومعطيات العمل بها، ذلك أن التميز ليس له قانون موحد وإنما توجد أطر عامة يستطيع الجميع السير على نهجها.

إن الوصول إلى أفضل النتائج وتحقيق التميز يكمن بصفة أساسية فى المهارة فى تقدير الظروف الخاصة وأخذ البيئة المحلية والوطنية والدولية فى الاعتبار، وعدم محاكاة نماذج ثابتة لا تتفق مع ذلك. وتؤكد الأدبيات على مواصفات التميز الآتية فى المنظمات غير الحكومية[٧٦] :

-التحديد الواضح للرسالة والتعامل معها باعتبارها النقطة المحورية التى تدور حولها جهود مجلس الإدارة والعاملين بها واعتبارها كذلك الإطار العام الذى يتم من خلاله تقييم النجاح والفشل، وإحداث أية تعديلات مستقبلية.

-أن يكون هدف المنظمة مثيراً للمجتمع.

-التركيز على زيادة عدد الأفراد المهتمين برسالة المنظمة.

-إعطاء الاهتمام للمسائل الأخلاقية والنفسية لخلق روح العمل الجماعى.

-أن تعمل قيادة المنظمة على خلق الثقافة التى تمكنها وتحفزها لإنجاز رسالتها.

-أن يكون الاتصال داخل المنظمة إيجابى بين المتطوعين والمدير التنفيذى، وأن يكون للمنظمة علاقاتها الممتدة مع المجتمع.

-القدرة الدائمة على جذب وتعبئة الموارد المالية والبشرية المناسبة.

-القدرة على الحفاظ على المتطوعين تحت طلب المنظمة، حتى لو تم إسناد الأعمال التى كانوا يقومون بها على إداريين معينين.

-مرونة رد الفعل والاستجابة، لما يواجه المنظمة من مشكلات وما يتاح أمامها من فرص.

-القدرة على الرؤية المستقبلية ومعرفة ما فى الأفق، مع الحساسية فى تقدير الاحتياجات الإنسانية، وتوجيه المنظمة وإمكانياتها للتعامل والتغير من خلال تلك الرؤية وهذه الحساسية.

(٢) المنظمات التطوعية:

إن مصطلح المنظمات التطوعية، يميل إلى تعريف دائرة من دوائر منظمات المجتمع المدنى بأهم ما يميزها وهو عامل التطوع. هذا التعريف ارتبط فى أدبيات عديدة بالعمل الإحسانى أو العمل الخيرى، ويلاحظ فى سياق السجال والجدل حول المفاهيم، أن هناك اتجاهاً بقصر المنظمات التطوعية على تلك الأنشطة فى مجال البر والإحسان، ويعتبره آخرون أنه يرتبط بما يعرف بالجماعات المحلية التى تعتمد على العون الذاتى. بينما نلمس اتجاهاً آخر فى الأدبيات والممارسات، يتحدث عن المنظمات التطوعية، فى سياق المجتمع المدنى ككل، وتصف وكالة التنمية الأمريكية المنظمات التطوعية الخاصة PVO^s بأنها منظمات لا تهدف إلى الربح، وتبنى على مبدأ التعاون وتعمل فى نطاق الأنشطة الدولية وتتلقى دعماً فنياً، وفى تعريف آخر أكثر اتساعاً وعمومية اعتمدته الأمم المتحدة قبل عام ٢٠٠١م، اعتبرت أن المنظمات التطوعية هى التى تعمل بشكل إرادى حر، لمساعدة الآخرين دون الحصول على ارباح مادية وتسعى للنفع العام(٧٧) .

(٣) المنظمات الأهلية :

يوظف مفهوم المنظمات الأهلية فى المنطقة العربية، باعتباره مرادفاً للجمعيات الأهلية، أو مرادفاً لمفهوم المنظمات غير الحكومية الذى يشيع استخدامه فى كل دول العالم، ويرى البعض أنه يختلف إلى حد كبير عن مفهوم المجتمع المدنى، وعن مفهوم المنظمات غير الحكومية، ومصطلح المنظمات الأهلية يدفع البعض إلى استخدام مصطلح المجتمع الأهلى، استناداً إلى أن المجتمع المدنى هو مفهوم وافد من سياق ثقافى واجتماعى غربى يختلف عن السياق العربى والثقافة العربية الإسلامية، ومن ناحية أخرى فإن مصطلح المنظمات الأهلية أو المجتمع الأهلى يبتعدان بنا عن مكونات أساسية فى مفهوم المجتمع المدنى، فالأخير مختلف عن العلاقات القرابية والعشائرية، بالإضافة إلى البعد المؤسسى المهم فى مفهوم المجتمع المدنى والأفكار التى تتعلق بالديمقراطية والحريات والمواطنة[٧٨] .

(٤) المنظمات غير الربحية :

تتعدد المفردات التى تستخدم فى تسمية المنظمات التى تقع فى نطاق القطاع الثالث. فيلاحظ استخدام مصطلحات كالقطاع الطوعى، القطاع المستقل، القطاع الثالث، القطاع اللاضرائبى، المنظمات غير الحكومية، منظمات الاقتصاد الاجتماعى. وهذه التسميات المقصودة يراد من خلالها التركيز على اهتمامها بأنشطة معينة ومحددة من ناحية المشكلات الاجتماعية التى تسعى إلى معالجتها، فاستخدام مصطلح خيرى أو إنسانى، يعنى التركيز على العطاء الخيرى، وتسمية منظمات القطاع الثالث يقصد من خلالها الإشارة إلى مبدأ الاستقلالية عن الحكومات أو القطاع الخاص. واستخدام مفردة الطوعية يعتمد للتأكيد على الجانب الطوعى فى إدارة العمليات المؤداه ويرمز إلى المنظمات غير الحكومية فى البلدان النامية للدلالة على استقلالية هذه المنظمات عن الحكومات، فى حين يستخدم مصطلح المنظمات اللاربحية (NPO^s) للاشارة إلى تلك

المنظمات التى تنشأ ولا تعود بالربح على مؤسسيها. وقد ارتبط هذا المصطلح بشكل أساسى بالولايات المتحدة الأمريكية[٧٩] .

(٥) وهناك مصطلحات تعبر عن القطاع ككل: (المجتمع المدنى):

أ - القطاع غير الربحى ب - القطاع المستقل

جـ - القطاع التطوعى د - القطاع الأهلى

هـ - القطاع الثالث وذلك تمييزاً له عن القطاع الأول (الدولة) والقطاع الثاني (القطاع الخاص) [٨٠]

ويتضح من عرض الإطار النظري لمفهوم المجتمع المدني وأبعاده أن هناك تنوعاً في تعريفات المجتمع المدني، لكن لا خلاف حول أنه مجموعة التنظيمات التطوعية التي تتمتع بالاستقلال الذاتي، وتملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهى غير ربحية وتسعى لتحقيق مصالح المجتمع ككل. ومع تنوع التعريفات إلا أن هناك ملامح عامة لهذا المجتمع، يمكن تحديد هذه الملامح من خلال بعض المؤشرات، منها ما يرتبط بالإطار الثقافي للمجتمع، ومنها ما يرتبط بخصائص الشخصية المدنية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك تنوعاً في مكونات المجتمع المدني، منها ما هو متفق عليها عالمياً، ومنها ما هو مستبعد من دراسة هذا المجتمع لاعتبارات حددها أقطاب الفكر الخاص بالمجتمع المدني العالمي. وتتعدد مقومات المجتمع المدني، منها ما يرتبط بالإطار القانوني الحاكم لأنشطته، ومنها ما يرتبط بالعامل السياسي والثقافي.

ومع التنوع في تعريفات المجتمع المدني، هناك مفاهيم أخرى ذات صلة به ومعترف بها عالمياً، لعل أهمها: المنظمات غير الحكومية، المنظمات التطوعية، المنظمات الأهلية، المنظمات غير الربحية، القطاع الثالث، وهو ما يعني امكانية أن يتردد أياً من هذه المصطلحات في ثنايا هذه الدراسة.

المحور الثاني: التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها:

أصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدفاً لكل شعوب العالم غنيها وفقيرها، كل يسعى لتحقيقها بحسب قدراته وموارده وامكاناته. وقد زاد الاهتمام بالتنمية كطريقة ومنهجية علمية تستهدف تحسين مستوى المعيشة للإنسان فى المجتمعات الحديثة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة.

إن التنمية فى جوهرها عملية حضارية متكاملة تمثل نقلة نوعية على مستوى المجتمع كله وبجميع طبقاته الاجتماعية، والتنمية تستهدف الارتقاء بفكر الإنسان واستثمار قدراته الكامنة وتحقيق الحياة الكريمة له، وهى بالتالى تتضمن أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية. وعلى عكس ما كان يعتقده بعض الاقتصاديين فإن تحقيق التنمية يتطلب توجيه الاهتمام ليس للنمو الاقتصادى فقط ولكن للمسائل الاجتماعية والبيئية والثقافية أيضاً، وهذا انطلاقاً من المبدأ القائم على أن التنمية عملية شاملة لا تقتصر فقط على الجانب الكمى (النمو)، وإلا فإنها ستتعرض لمخاطر فى الأمد البعيد، ولتجنب ذلك وقع التطرق إلى ما أصبح متعارفاً عليه باسم التنمية المستدامة. فالمعنى العينى للتنمية المستدامة ليس كما يفهمها البعض على أنها تنحصر فى المجال البيئى، بل يدخل ضمن اهتماماتها المجالات الاجتماعية التى تشمل الاهتمام برفع مستوى المعيشة كماً ونوعاً[٨١] .

وتحقيق التنمية المستدامة بالشراكة مع الجمعيات الأهلية والتعاونيات أمر ضروري لم يعد من قبيل الرفاهية أو المغالاة، فالدولة لن تستطيع بمفردها تلبية الاحتياجات التنموية، فدور الجمعيات الأهلية والتعاونية سد الفجوة بين ما لا تقدر عليه الدولة وما لا يرغب فيه القطاع الخاص، ومثل هذا البعد لن يتأتى إلا بتحول الدور والنظرة إليه، فهذه الكيانات لابد أن تحتل مساحة كبيرة داخل مسيرة التنمية ويتحول دورها من الدور الرعوي إلى الدور التنموي الذي يساهم بالارتقاء وبمقدرات المجتمع من أجل الأجيال القادمة[٨٢] .

ولتحليل مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده، نعرض لتعريف التنمية المستدامة، أهميتها وأهدافها، مؤشرات التنمية المستدامة، خصائص التنمية المستدامة، ضوابط التنمية المستدامة، ودور المجتمع المدني في تحقيق أهدافها، وذلك كما يلي:

أولاً: تعريف التنمية المستدامة:

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والعام بأنها عبارة عن: "تضافر جهود جميع فئات المجتمع من منظمات ومؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والشباب، لإعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقات البشرية والمادية، والعمل على توجيهها بصورة تضمن الوفاء بمتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية، وترتكز على الحفاظ على سلامة وصحة البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية والترابط والتكافل المجتمعي"[٨٣] .

وهناك من يلخص تعريف التنمية المستدامة فى: "المساواة بين الأجيال"[٨٤] .

والحقيقة أنه يمكن تفسير مفهوم التنمية المستدامة بعدة طرق مختلفة تم توضيحها في المحور المتعلق بمصطلحات الدراسة، ورغم تنوع طرق التفسير إلا أن هذا المفهوم يتطلع في جوهره إلي تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر متطلبات المستقبل، مع الوعي بالقيود الاجتماعية والاقتصادية التي تحكم المجتمع ،وذلك للوصول إلي مجتمع قادر علي تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع أفراده.

ثانياً: أهداف التنمية المستدامة:

أشار الدكتور محمد زكي عويس في دراسته عن التعليم والتنمية المستدامة، إلى أن دول العالم اتفقت على تحديد عدد سبعة عشر هدفاً لتحقيق التنمية المستدامة، نعرض هذه الأهداف بإيجاز فيما يلي[٨٥] :

١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي، والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣ - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.

٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩ - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

١٣ - اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٥ - حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

١٦ - السلام والعدل والأمن العالمي.

١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وتشير أهداف التنمية المستدامة السابق الإشارة إليها (١٧) هدفاً، إلى كثرتها وتنوعها، وهو ما يخلق صعوبات كثيرة تواجه عملية تحقيق هذه الأهداف، ومن ثم

فقد اهتمت كثير من التقارير الدولية الخاصة بالتنمية المستدامة، بوضع شروط لتحقيق هذه الأهداف، من هذه الشروط[٨٦] :

١ - نظاماً سياسياً يضمن مشاركة المواطن الفعالة في صنع القرار.

٢ - نظاماً اقتصادياً يكون قادراً على توليد الفوائض والمعارف التقنية على أساس مستقل ومستديم.

٣ - نظاماً اجتماعياً يتيح حلولاً للتوترات الناشئة عن التنمية المتنافرة.

٤ - نظاماً إنتاجياً يحترم التزامات الحفاظ على الأساس الأيكولوجي للتنمية.

٥ - نظاماً تكنولوجياً يمكنه البحث باستمرار عن حلول جديدة.

٦ - نظاماً دولياً يعزز أنماط التجارة والتمويل المستدامة.

٧ - ونظاماً إدارياً يتسم بالمرونة ويملك القدرة على التصحيح الذاتي.

يتضح مما سبق تنوع أهداف التنمية المستدامة ووجود شروط واضحة لتحقيق هذه الأهداف ، وذلك حتي يمكن التصدي للمشكلات و التحديات العالمية التي نواجهها بما في ذلك الفقر و عدم المساواة و التدهور البيئي ،...وذلك لتحقيق مستقبل أفضل و أكثر استدامة للجميع .

ثالثاً : أهمية التنمية المستدامة :

ترجع أهمية التنمية المستدامة إلى ما يلي[٨٧] :

١ - ارتفاع نسبة التلوث العالمي وآثاره الضارة على البيئة والتغيرات المناخية.

٢ - زيادة نسبة الفقر في الكثير من دول العالم.

٣ - زيادة نسبة الاضطرابات السياسية في العديد من دول العالم.

٤ - الحاجة الملحة للابتكارات البيئية والاجتماعية للحد من الآثار الضارة على البيئة.

٥ - زيادة التوجه العالمي إلى المشروعات الخضراء الصديقة للبيئة والبنوك الخضراء والتمويل الأخضر في العالم.

٦ - الحاجة الملحة لزيادة عدد فرص العمل الحقيقية للحد من مشكلة البطالة.

٧ - زيادة العجز في ميزان المدفوعات للعديد من الدول.

٨ - زيادة الواردات ونقص الصادرات للعديد من الدول.

٩ - عدم توفر البيئة المحفزة للابتكار والإبداع في كثير من دول العالم.

١٠ - التقدم التكنولوجي السريع مما زاد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أهمية التنمية المستدامة من أجل مواجهة التحديات السبع التي حددها تقرير "عولمة ذات وجه إنساني" الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩، وتتمثل التحديات السبع الأساسية التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة فيما يلي[٨٨] :

١ - غياب الاستقرار المالي ٢ - غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل.

٣ - غياب الأمان الصحي ٤ - غياب الأمان الثقافي

٥ - غياب الأمان الشخصي ٦ -غياب الأمان البيئي

٧ - غياب الأمان السياسي والمجتمعي.

خلاصة القول: إن أهمية التنمية المستدامة يمكن بلورتها في فكرة محددة وهي أن التنمية المستدامة طريقة لتنظيم المجتمع حتي يكون قادراً علي الاستمرار لفترة طويلة، والبشر لن يستمروا إلا من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية، ومن خلال الالتزام بالتنمية المستدامة سوف يتم استخدام الموارد المتاحة بحكمة ويمكن الحفاظ علي البيئة و الموارد الطبيعية وهو ما يساهم في انشاء مجتمع آمن.

رابعاً : مؤشرات قياس التنمية المستدامة :

قبل الإشارة إلى أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة لابد من أن نعرض لبعض النقاط الأساسية التى تُعتبر خصائص مشتركة بين كل عمل تنموى، تتمثل هذه الخصائص المشتركة فيما يلى[٨٩] :

١ - التنمية عملية وليست حالة، وبالتالى فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن حاجات متجددة للمجتمع.

٢ - التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تسهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

٣ - التنمية عملية واعية، وهذا يعنى أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

٤ - التنمية عملية موجهة بموجب إرادة تنموية، تعى الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع إنتاجاً وتوزيعاً.

٥ - التنمية ظاهرة كلية، تحدث تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التى تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادى. وهذه التحولات تشمل الإطار السياسى والاجتماعى والثقافى، مثلما هى القدرة والتقنية والبناء المادى للقاعدة الانتاجية.

ويقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة فى أى دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول فى تحقيق التنمية المستدامة، وهى تقيم بشكل رئيسى حالة الدول من خلال معايير كمية يمكن حسابها ومتابعة تغيراتها وتوجهاتها، كما أن هذه المؤشرات من شأنها أن تسهم فى إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة فى الدولة.

ولقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض ١٩٩٢، كتاباً حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو (١٣٠) مؤشراً ومصنفة في أربع أبعاد رئيسية: اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية، نعرضها بإيجاز فيما يلي[٩٠] :

١ - البعد الاقتصادي، ويتضمن الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة، وهى: معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية، القضاء على الفق، الحد من التفاوت في توزيع الدخول.

٢ - البعد الاجتماعي، ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة واستمرارها، منها: الحكم الصالح للمجتمع ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي، توفير خدمات الصحة والتعليم.

٣ - البعد التكنولوجي، فقد أدى استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية وانعكاسه على تحسين المستوى المعيشي، ومن أهم أبعاده: استعمال التكنولوجيا الأنظف في الصناعة، تبني التكنولوجيا العالية.

٤ - البعد البيئي، ويعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن، ويتضمن هذا البعد: المحافظة على الموارد المائية، حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

خامساً: خصائص التنمية المستدامة:

تشير التعريفات الشائعة للتنمية المستدامة إلى أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص منها[٩١]:

١ - أن البعد الزمنى فيها هو الأساس، فهى تنمية طويلة المدى، تعتمد على تقدير امكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية.

٢ - أنها تراعى الحفاظ على المحيط الحيوى فى البيئة الطبيعية، سواء عناصره ومركباته الأساسية (الهواء، التربة، المواد الطبيعية، مصادر الطاقة)، أو العمليات الحيوية فى المحيط الحيوى مثل (دورات الماء والعناصر والغازات)، لذلك فهى تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية فى المحيط الجوى، أو تلويثها.

٣ - أنها تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشرى فيها وتنميته أولى أهدافها، لذلك تراعى الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسى والروحى للفرد والمجتمع.

٤ - أنها تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجى الأمر الذى يجعلها تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية، بما يحافظ عليها، وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

سادساً : ضوابط التنمية المستدامة :

لضمان نجاح عملية التنمية المستدامة، هناك مجموعة من الضوابط التى يجب أن توضع فى الاعتبار، تتوزع هذه الضوابط بين ضوابط مرتبطة بالبيئة الطبيعية، وضوابط مرتبطة بالمحيط الاجتماعى لعملية التنمية، لعل من أهم هذه الضوابط ما يلى[٩٢] :

١ - الحفاظ على البيئة الطبيعية، باعتبارها الحاضن الأساسى لكل الكائنات الحية.

٢ - الحفاظ على الموارد الطبيعية، باعتبارها ميراث يحتفظ به للأجيال القادمة.

٣ - أن تتضمن سياسات التنمية المستدامة أهدافاً تتصل بالسكان.

٤ - أن يكون هدف التعليم والتدريب هو تنمية الموارد البشرية.

٥ - أن تكون خطط تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، مستمرة، ولا تتوقف.

٦ - أن تقوم التنمية المستدامة على العدل الاجتماعى، سواء بين الريف والحضر، أو بين الرجال والنساء.

٧ - أن تقوم عملية التنمية المستدامة على مشاركة الناس مشاركة إيجابية وفعالة، فى مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

٨ - أن تتضمن المؤسسات العاملة فى مجال تنمية الموارد الطبيعية أقساماً متخصصة فى إدارة المخاطر البيئية.

٩ - أن تعمل المؤسسات الوطنية على دعم التعاون الإقليمى فى مجال تنمية الموارد المشتركة، وعلى مواجهة المخاطر البيئية ذات المدى الإقليمى، ودعم التعاون الإقليمى فى القضايا ذات المدى العالمى.

سابعاً : دور المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة :

اعتمدت الأمم المتحدة في ٢٠١٥/٩/٢٥م، وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية وثيقة (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١/٧٠)، والمأمول أن يضطلع المجتمع المدني من خلال تنظيماته المختلفة بدور هام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، وفي تقريرها عن

"دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، قامت مرفت رشماوي، بتلخيص الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني كما يلي[٩٣] :

١ - الرصد وجمع البيانات والأدلة حول مواطن القلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الأخرى المرتبطة بتنفيذ الخطة وتقديم التقارير بصددها.

٢ - المساهمة في وضع السياسات والخطط القائمة على الأدلة.

٣ - القيام بأنشطة الدعوة والمناصرة المبنية على أساس الأدلة والبحوث والتحليل.

٤ - القيام بأنشطة رفع الوعي والتدريب.

٥ - القيام بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والخطوات والإجراءات الأخرى المعاكسة للتنمية المستدامة.

٦ - ضمان سماع صوت المهمشين والضحايا في المحافل المعنية بالحقوق والمحافل الأخرى والمشاركة في الدفاع عنهم.

٧ - مراقبة دور القطاع الخاص والعمل على ضمان مساءلة هذا القطاع.

٨ - توفير الخدمات التي تساهم في تحقيق الخطة، والتي تسمح في الوقت ذاته لمنظمات المجتمع المدني بجمع المعلومات والأدلة التي ترشد رسم السياسات وإجراءات المساءلة.

وقد قامت مجموعة الاستشارات الدولية، التابعة لمؤسسة (آنالينداً: الشبكة المصرية) بإعداد دليل منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، في هذا الدليل تم رصد أهداف التنمية المستدامة (١٧ هدف)، ومع كل هدف تم بيان الدور المأمول لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق هذا الهدف، وهو ما نعرض له بإيجاز كما يلي[٩٤] :

١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنشط في مجال مواجهة مظاهر الفقر من خلال ما يلي: مواجهة الجوع وسوء التغذية، تمكين المواطنين من الحصول على التعليم، المساهمة في توفير خدمات البنية الأساسية (مياه الشرب، الصرف الصحي)، مواجهة أشكال

التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع، تمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات.

٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي، ويمكن أن تركز منظمات المجتمع المدني جهودها في قطاع الزراعة وتحسين سلاسل الإمداد بالغذاء، ويشمل ذلك تقديم الدعم الغذائي المباشر، والمساهمة في تحسين نوعية الإنتاج الزراعي وزيادة كميته، وتنظيم الزارعين وزيادة أرباحهم، والتعامل مع التغيرات المناخية.

٣ - الصحة الجيدة والرفاهية في جميع الأعمار، حيث يمكن تخفيض معدل الوفيات من خلال: المعالجة الوقائية، والتعليم، حملات التحصين، والرعاية الإنجابية، وهذه قضايا يمكن أن تلعب فيها منظمات المجتمع المدني دور كبير من خلال أنشطة التوعية والتثقيف.

٤ - ضمان التعليم الجيد، ويمكن أن تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في إتاحة فرص التعليم غير الرسمي، والتعليم المجتمعي، ومحو الأمية خاصة للنساء في المناطق الريفية، وتوفير خدمات التعليم للأطفال في سن مبكرة (رياض الأطفال)، بالإضافة إلى المشاركة في إصلاح السياسة التعليمية وتعزيز الحق في التعليم.

٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين، هنا يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتبني قضايا المساواة بين الجنسين من منظور حقوقي، والمساهمة في إصلاح القوانين والتشريعات التي تناهض العنف والتمييز ضد النساء، كما يمكنها تقديم فرص التدريب والتأهيل والتثقيف التي تمكن النساء من المشاركة في المجال الاقتصادي والمجتمعي والسياسي.

٦ - توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وذلك من خلال توفير خدمات مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، من خلال تحفيز وتنظيم إسهامات المجتمع في تحمل جزء من تكلفة هذه الخدمة، بالإضافة إلى ذلك المساهمة في عملية التوعية بأهمية الحفاظ على مصادر المياه ومنع الهدر والتلوث.

٧ - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ويقتصر دور منظمات المجتمع المدني هنا على التوعية بأهمية الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة، وتشجيع الناس على التحول لاستخدام الطاقة المتجددة، وذلك بالإضافة إلى الدور الدفاعي في حماية المستهلكين والتأكد من قدراتهم على الوصول لحقوقهم القانونية في الاستخدام العادل وبسعر عادل للطاقة.

٨ - تعزيز النمو الاقتصادي من خلال: التوسع في خدمات التدريب الحرفي والمهني، وتأهيل الشباب لسوق العمل وإكسابهم المهارات التي تلبي احتياجات هذا السوق وتجعلهم قادرين على المنافسة، وإتاحة فرص القروض الميسرة، ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والدعوة لإصلاح السياسات الاقتصادية والسياسات المرتبطة بحقوق العمال.

٩ - تحفيز الصناعة وتشجيع الابتكار، وفي هذا الهدف يقتصر دور المجتمع المدني على جانب الدعوة وكسب التأييد لتطوير السياسات الصناعية، والتحول لمجتمع صناعي، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الجوانب البيئية، وحقوق العمال والمجتمعات، وتصميم الأنشطة الصناعية.

١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ويبرز دور المجتمع المدني هنا من خلال تبني أنشطة الدعوة وكسب التأييد وإصلاح السياسات العامة الوطنية والدولية التي تعزز من المساواة والعدالة بين الدول وداخلها، كما أن هناك فرصة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني للعمل من خلال منظومة الأمم المتحدة لتقديم رؤيتها المتعلقة بتعزيز المساواة والعدالة في النظام الدولي والأطر الوطنية.

١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة ومستدامة، ويتم هذا الدور من خلال المساهمة في التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو مع تحسين في الوقت ذاته استخدام الموارد مع تخفيضها للتلوث والفقر، ويتحقق ذلك من خلال: التوعية والتنفيذ والدفاع

عن القضايا البيئية، والعمل على الحد من خلال أنشطة تمويل ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ويبرز الدور هنا من خلال المساهمة في النهوض والتعاون فيما بين الجهات العاملة في سلسلة الإمداد بدءاً من المنتج وحتى المستهلك، وتشمل أنشطة المجتمع في ذلك من خلال: إشراك المستهلكين من خلال لتوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المواصفات والملصقات التعريفية.

١٣ - التصدي لتغيير المناخ وآثاره، ويبرر هذا الدور من خلال مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة وتحفيز الدول والحكومات والقطاع الخاص على الالتزام باتفاقية باريس لتغيير المناخ التي تم إقرارها في ٢١ ديسمبر ٢٠١٥م، وهى الاتفاقية التي تلزم كل الدول على العمل من أجل الحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم، وذلك من خلال الرصد والمتابعة وتقديم بدائل السياسات وتنفيذ حملات المناصرة وكسب التأييد فضلاً عن توعية الأطراف المختلفة ذات الصلة.

١٤ - الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية، حيث يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور كبير في التوعية بأهمية الحفاظ على البحار والمحيطات، في إطار الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتبني مبادرات فعالة، كمبادرات تنظيف الشواطئ، والحد من استخدام البلاستيك والمواد غير القابلة للتحلل بسهولة.

١٥ - حماية النظم الأيكولوجية البرية، ويتم هذا الدور من خلال التوعية بأهمية الحفاظ على الحياة البرية في إطار الحفاظ على التنوع البيولوجي، والحفاظ على الغابات، ووقف ظاهرة التصحر وقطع الأشجار.

١٦ - السلام والعدالة والأمن العالمي، ويتم هذا الدور من خلال الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وتعزيز السلم الأهلي، وترسيخ ثقافة الحوار بين الثقافات والمجموعات المختلفة والدعوة للالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة،

والمساهمة في بناء قدرات الشباب والكوادر الوطنية على مهارات الحوار والتفاوض واحترام الآخر، بالإضافة إلى رصد وتقييم حالة حقوق الإنسان والسلم الأهلي والإقليمي والدولي.

١٧ - تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية، ويبرز هذا الدور في الاستفادة من أنشطة المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص والشراكات وإعادة توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن دوره في جذب التمويل من شركاء التنمية بهدف تنفيذ مشروعات وتدخلات تصب في صالح تحقيق هذه الأهداف.

خلاصة القول فقد أصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدفاً لكل شعوب العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة لا يتم إلا بالشراكة بين الدولة وأجهزتها المختلفة، الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني بتنويعاته المختلفة، لأن الدولة بمفردها لن تستطيع القيام بكل أعباء التنمية المستدامة.

وترجع أهمية التنمية المستدامة إلى قدرتها على مواجهة التحديات السبع التي تواجه كل شعوب العالم، والتي تم تحديدها في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩م، وتؤثر هذه التحديات على الأمن الإنساني العالمي في مجالاته المختلفة: سياسياً، وبيئياً، وثقافياً، وصحياً، ووظيفياً، ومالياً.

وقد اعتمدت الأمم المتحدة في ٢٠١٥/٩/٢٥م، من خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية، وثيقة (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م)، والمأمول أن يقوم المجتمع المدني من خلال تنظيماته المختلفة بدور فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، والتي تم تحديدها في (١٧ هدفاً). وقد قامت الشبكة المصرية (أنالينـدا)، بإعداد دليل لمنظمات المجتمع المدني المصري لكيفية المساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

القسم الثالث

الخبرات الأجنبية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة :

يتناول هذا المحور بعض الخبرات الأجنبية حول دور مؤسسات المجتمع المدني في إحداث التنمية، وسوف نعرض من الخبرات الأجنبية خبرة كل من: رواندا، ماليزيا، إيطاليا، ويتم عرض ملامح هذه الخبرات في الصفحات التالية كما يلي:

المحور الأول: الخبرة الرواندية :

ولعرض أهم ملامح دور مؤسسات المجتمع المدني في رواندا، يسير العرض وفقاً للخطوات التالية:

أولاً : مقدمة عن رواندا :

الاسم الرسمي جمهورية رواندا (Rwanda)، وهى جمهورية صغيرة داخلية مستقلة تقع في شرق الوسط الأفريقي، عاصمتها (كيجالي)، وجيران رواندا: أوغندا في الشمال، الكونغو (زائير سابقاً) في الغرب، بوروندي في الجنوب، تنزانيا في الشرق. ويبلغ عدد السكان (١٢,٣٣٧،١٣٨) نسمة، ينتمي منهم (٨٠٪) إلى قبائل الهوتو، ومعظم باقي السكان ينتمون إلى قبائل التوتسي (١٠٪)، وهناك أقلية من قبائل توا (بيجمي). واللغات السائدة هى: الفرنسية، الكينيارواندية، وكلاهما رسميتان، بالإضافة إلى لغة الكيسواحيلي. والديانة الغالبة هى المسيحية، (٤٩٪) الكاثوليك، (٤٣,٩٪) بروتستانت، (٨٪) معتقدات محلية، (٤,٦٪) مسلمون.

ونظام الحكم جمهوري، الرئيس الحالي (بول كاجيم)، والنظام السياسي قائم على التعددية، ومن الأحزاب الرواندية: حركة التنمية الثورية الوطنية، توجهاتها اشتراكية وطنية، توجهاتها إلى قبائل الهوتو، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وهو يسار الوسط، والحزب المسيحي الديمقراطي وسط، والحركة الديمقراطية الجمهورية: قومية تنتمي إلى قبائل الهوتو، الحزب الليبرالي: وسط معتدل، جبهة رواندا الوطنية: يتزعمها أفراد من قبائل التوتسي، لكنها تقول إنها لجميع الأعراق. وحول التقسيمات الإدارية، تنقسم رواندا إلى (١٢) ولاية، مقسمة

إلى (١٥٥) كميون، وعملة البلاد هى الفرنك الرواندي، وتبلغ نسبة الأراضي الزراعية (٤٧,٩٪)، والمحاصيل هى: البن، الشاي، الموز... الخ، ومن الشركاء التجاريون: بلجيكا، ألمانيا، كينيا، اليابان، فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة[٩٥] .

وفي ٦ أبريل ١٩٩٤، قُتل (هابياريمانا) رئيس رواندا ومعه (نتاريا ميرا) رئيس بوروندي، في حادث طائرة أحاطت به الشكوك والشبهات، وكلاهما من قبائل الهوتو، أدى هذا الحادث إلى اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق مات فيها نصف مليون شخص معظمهم من قبائل التوتسي علي يد قبائل الهوتو، واندلعت حرب أهلية، بسبب سعي جبهة رواندا الوطنية التوتسية للاستيلاء على الحكم، وفر حوالي مليون شخص من قبائل التوتسي والهوتو إلى معسكرات في الكونجو وبلاد أخرى، وقد مات كثيرون منهم بسبب الكوليرا وغيرها وفي شهر يونيو تحركت قوات فرنسية بتفويض من الأمم المتحدة إلى جنوب غرب رواندا لإقامة منطقة آمنة، وفي عام ١٩٥٥م عقدت محكمة لجرائم الحرب، والتي حكمت في سبتمبر ١٩٩٨، بالسجن مدى الحياة على (جان كميندا) رئيس الوزراء السابق بالسجن مدى الحياة. وفي ٢٢ أبريل ٢٠٠٠م حلف اللواء (بول كاجامي) اليمين كأول رئيس للجمهورية، من قبائل التوتسي، وهو زعيم جبهة رواندا الوطنية. وفي مايو ٢٠٠٣م أقر الروانديون دستوراً جديداً، وفي أغسطس أعادوا انتخاب (بول كاجامي) رئيساً للبلاد، وفي سبتمبر انتخبوا برلماناً جديداً للبلاد[٩٦] .

ثانياً: مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني في رواندا:

يشير التتبع التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني في رواندا، إلى أن بروز وتطور هذه المؤسسات قد مر بثلاث مراحل تاريخية[٩٧] (٢):

١ - المرحلة الأولى، وكانت في الثمانينيات من القرن العشرين خلال فترة حكم (هابياريمانا - Habyarimana)، وكان مجال أنشطة هذه المؤسسات هو المجال التنموي وجمعيات الفلاحين، وقد أدت الزيادة الحادة في المساعدات

الإنسانية خلال تلك الفترة إلى تعزيز توسعها والمساهمة في وضع جدول أعمالها، برعاية البنك الدولي، وقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في عام ١٩٩١ (١٤٣) منظمة، ارتفع هذا العدد إلى (١٧٠)، وقد اعتبرت هذه المنظمات نفسها غير سياسية، وتتمثل أدوارها في دعم المشاريع التنموية الصغيرة في المناطق الريفية.

٢ - المجموعة الثانية، وتشمل بشكل رئيسي منظمات حقوق الإنسان التي ظهرت في أوائل التسعينات خلال الفترة القصيرة الأمد للتحرر السياسي، وهى تشمل منظمات حقوق الإنسان، والجماعات النسائية، والنقابات العمالية مثل المجلس الوطني للمنظمات النقابية في رواندا. لقد ناضل هؤلاء دائماً من أجل الحريات المدنية والعدالة الاجتماعية.

٣ - المجموعة الثالثة، وهى الجمعيات والمنظمات التي تم إنشاؤها بعد حرب ١٩٩٤م، وكان هدفها الرئيسي هو توجيه المساعدات الطارئة إلى سكان رواندا، ومعالجة عواقب الإبادة الجماعية والحرب الأهلية، وهى تشمل منظمات مثل: (Ibuka & Avega Agahozo)، العاملتان في مجال حماية الحقوق ومساعدة الناجين من الإبادة الجماعية، وهذا يشير إلى أن الظروف الاجتماعية والسياسية قد قامت بدور رئيس في ظهور مؤسسات المجتمع المدني، بل وقد شكلت هويتها وحددت نطاق تدخلها.

ثالثاً: أداء منظمات المجتمع المدني في فترة ما بعد الإبادة الجماعية:

قامت منظمات المجتمع المدني في رواندا بأنشطة متنوعة تمثل مصالح دوائرها، وفي ضوء برنامج المكتب الوطني للحد من الفقر. وقد برزت المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة في رواندا منذ عام ١٩٩٨، وهو العام الذي يعكس الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية، ومن أمثلة هذه الأنشطة:

-تعبئة وتثقيف أعضائها لزيادة الوعي حول بعض القضايا العامة، مثل السلام والمصالحة، وفيروس نقص المناعة (الإيدز)، وانتهاكات حقوق النساء، والمشاركة في صنع القرار.

-شاركت معظم الجمعيات بشكل أساسي في التنفيذ البسيط للبرامج التنموية والاجتماعية.

-اللافت للنظر أن منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية هى الأكثر صراحة وانتقاداً لسياسة الحكومة.

ونعرض فيما يلي أمثلة لبعض مؤسسات المجتمع المدني الرواندي ودورها في التنمية فيما يلي:

١ - الجماعات والجمعيات النسائية[٩٨] :

ويمكن إبراز أهم ملامح دور الجماعات والجمعيات النسائية فيما يلي: للجمعيات النسائية تاريخ طويل في رواندا، ابتداءً من الجمهورية الأولى (١٩٦٢ - ١٩٧٣)، وقد دعمت سياسة الحكومة إنشاء مراكز اجتماعية نسائية في كل مقاطعة من مقاطعات الدولة، ركزت نشاطها في المقام الأول على تلبية احتياجات المرأة الريفية في الجمهورية الثانية (١٩٧٣ -١٩٩٤)، توسعت المنظمات غير الحكومية الإنمائية، والمنظمات الشعبية والتعاونيات، وقد ساهم ذلك في نمو القطاع، حيث كرست المنظمات جزءاً من أنشطتها لقضايا المرأة لاسيما في مجالات الصحة والتغذية.

وقد أثبتت الجمعيات النسائية بعد الحرب والإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، بشكل مثير للإعجاب أنها أكثر الحركات المدنية ديناميكية، لقد شاركوا بنشاط كبير في مختلف البرامج العامة، خاصة الحملة من أجل السلام، التي تم إطلاقها في عام ١٩٩٤ تحت رعاية Pro-Femmes المظلة الوطنية المكونة من (٤٠) مجموعة ورابطة نسائية. وحملة السلام هذه برنامج وطني لإعادة الإعمار، تعمل على تعزيز ثقافة السلام

والتسامح والنهوض بالنوع الاجتماعي، كما تسعى الحملة إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة على جميع مستويات الحكومة (الوطنية، والإقليمية، والمحلية).

وقد استثمرت مجموعات نسائية أخرى مثل: Haguruka & Avega Agahozo بشكل كبير في تقديم المساعدة القانونية والمشورة للنساء والفتيات الصغيرات، لقد نجحوا في الدعوة إلى مراجعة قانون الميراث، ونتيجة لذلك أصدرت الجمعية الوطنية في مارس (٢٠٠٠) قانوناً بشأن أنظمة الزواج والحريات والخلافة (الميراث)، الذي يمنح المرأة حق وراثة الأرض والممتلكات، واتخاذ قرار بشأن أنظمة الزواج. كما تتمتع الجمعيات النسائية بالديناميكية في الأنشطة التي تهدف إلى تحرير المرأة الرواندية اقتصادياً، على سبيل المثال: Duterimbere وهى منظمة غير حكومية تشارك فقط في برامج تمويل المشروعات الصغيرة، حيث تقدم قروضاً صغيرة للنساء وتعمل على زيادة الوعي بالحقوق الاقتصادية للمرأة من خلال التربية المدنية والتعبئة.

وقد تمت الإشادة بالمنظمات النسائية الرواندية لعملها بالقرب من جمهورها، حيث أشار تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (رواندا -٢٠٠١) إلى أنه على عكس غالبية المنظمات المدنية التي تعمل في العاصمة (كيجالي) والمراكز الحضرية، فإن الجمعيات النسائية أقرب إلى السكان المحليين، حيث لها روابط مع الجمعيات الشعبية من أجل الوصول إلى النساء الريفيات الفقيرات. وقد أقرت الحكومة الرواندية بمساهمة المرأة في المجتمع والتنمية على وجه الخصوص من خلال إنشاء وزارة الشئون النسائية وتنمية المرأة (Migepofe)، والتي أظهرت دعماً قوياً للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من خلال أعمال المناصرة وكسب التأييد للمنظمات النسائية - وتُعد رواندا حالياً الدولة الأولى في أفريقيا، وربما بين دول قليلة في العالم، لديها عدد كبير من النساء في البرلمان، حوالي (٤٩٪).

٢- اتحادات العمال[٩٩] :

ويمكن إبراز أهم ملامح دور اتحاد العمال فيما يلي: يبلغ عدد القوى العاملة

في رواندا حوالي (٣,٦) مليون نسمة من أصل ما يقدر بحوالي (٨) ملايين نسمة، ويعمل أكثر من (٩٠٪) من القوة العاملة في زراعة الكفاف، ويعمل حوالي (٧٪) فقط في قطاع الأجر، حوالي (٤٥٪) من هؤلاء أعضاء في النقابات العمالية. وتشارك النقابات العمالية بنشاط في السياسات التي تتعلق بحقوق العمال، وقد شارك كلا من: The central des Travailleurs de Rawanda (Cestrar)، والمجلس الوطني للمنظمات النقابية Liber au Rwanda (Cosyli) في المناقشات حول السياسات المتعلقة بالخصخصة، وضرائب الدخل وبوليصة التأمين الصحي للموظفين العموميين.

بالإضافة إلى ذلك ساهم اتحاد القطاع الخاص بشكل كبير في صياغة قانون العمل الجديد، وقد ساهم الاتحاد من خلال نقابة عمال الزراعة التي تغطي معظم أجزاء المجتمع الرواندي في تطوير روابط حقيقية بين المناطق الحضرية والريفية، مع أنشطة أخرى في مجال حقوق العمال، وتنظيم النقابات والمبادرات التعليمية، والدعوة التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر حوالي (٢٠٠,٠٠٠) أسرة في رواندا. وقد ساهمت (إمبارجا) بنشاط في المناقشات العامة حول سياسات إصلاح الأراضي ونظام حيازتها.

٣- منظمات حقوق الإنسان[١٠٠] :

ويمكن إبراز أهم ملامح دور منظمات حقوق الإنسان فيما يلي: تعتبر منظمات حقوق الإنسان ظاهرة حديثة نسبياً في رواندا، وقد عانت منظمات حقوق الإنسان مثلها مثل مكونات المجتمع الأخرى خلال الحرب. وتهدف منظمات حقوق الإنسان في رواندا إلى مراقبة حال حقوق الإنسان الرواندي والدفاع عنها، ومواجهة الدولة والجماعات الأخرى في المجتمع المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان.

وتوفر منظمات حقوق الإنسان معلومات عامة حول حقوق الإنسان في البلاد، بالإضافة إلى المشاركة في توفير التثقيف المدني لزيادة الوعي والمعرفة بالقوانين والمؤسسات المنشأة لاتخاذ اجراءات ضد مرتكبي الإبادة الجماعية، مثل:

قانون الإبادة الجماعية رقم (٨/٩٦)، وقانون Gacaca والسلطة القضائية (النظام التقليدي لمحاكمة جرائم الإبادة الجماعية) بالإضافة إلى ذلك تقوم منظمات حقوق الإنسان في رواندا بأنشطة تدعو إلى التسامح والمصالحة، وتعزيز آليات الحفاظ على حقوق الإنسان.

٤ - الكنائس والجماعات الدينية[١٠١] :

ويمكن توضيح أهم ملامح دور الكنائس والجماعات الدينية فيما يلي: تاريخياً كانت الكنائس المسيحية ولاسيما الكنيسة الكاثوليكية أهم وأقوى المؤسسات غير الحكومية في رواندا بجانب الدولة، فقد كانت الكنيسة ولازالت على مدى عقود رب العمل الرئيس ومالك الأرض والمستثمرين في رواندا. وخلال الحقبة الاستعمارية عملت الكنيسة الكاثوليكية التي يهيمن عليها البلجيكيون بشكل وثيق مع الإدارة الاستعمارية، ومن ثم تم تأسيس العديد من المرافق الصحية والتعليمية في البلاد ومازالت تعمل وتمول من قبل الكنيسة، كما أنها نشطة في مجال التنمية الريفية.

وعلى عكس منظمات المجتمع المدني الأخرى التي لديها عدد قليل من الأعضاء وموارد مالية محدودة تضم المؤسسات الدينية جمهوراً كبيراً يتجاوز الحدود العرقية، أكثر من ٥٠٪ من السكان ينتمون إلى الكنيسة الكاثوليكية، ٣٥٪ منهم على الأقل من البروتستانت، وما بين ٨ -١٠٪ من المسلمين. وبعد حرب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ عملت المؤسسات الدينية معاً لتعزيز السلام والمصالحة، وقد أقامت الكنيسة الكاثوليكية هياكل تهدف إلى الوصول إلى جميع رعاياها، مثل الجماعات الكنسية الأساسية، التي تعيد تجميع ما بين عشرة إلى عشرين أسرة تعيش في نفس المجتمع والتي يتم من خلالها نقل رسائل السلام والمصالحة.

رابعاً : معوقات مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة[١٠٢] :

حتى تقوم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى في المجتمع المدني بدورها في تعزيز الديمقراطية لابد من توافر أربعة شروط: التنظيم، الموارد، التحالفات، الفرص السياسية. إلا أن هناك العديد من العقبات التي تقف حائلاً أمام المساهمات الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في عملية صنع السياسات وتشمل هذه

المشكلات: البيئة السياسية المتشددة، الآثار السلبية العميقة التي خلفتها حرب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م، نقص الموارد، التحديات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المعوقات منها:

١ - غلبة الطابع المركزي والأوتوقراطي في إدارة البلاد، فلا تزال ثقافة الحكومة المركزية التي تمارس وتتحكم في جميع الأنشطة العامة هى السائدة.

٢ - النظر إلى نشطاء الديمقراطية على أنهم معارضون، ومن ثم فإن معظمهم يكرهون فكرة العمل الجماعي.

٣ - ووفقاً لدراسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام ٢٠٠١م، باستثناء جماعات حقوق الإنسان، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني تخشى انتقاد السياسات والممارسات الحكومية، وبالتالي تركز معظم المنظمات المدنية على تنفيذ البرامج المحددة سلفاً.

٤ - في إطار غياب الفضاء السياسي (فرص التعبير عن الآراء) كان من الصعب على منظمات المجتمع المدني التأثير على السياسات العامة، وعادة ما تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في التثقيف السياسي والتوعية، وتوفير فرص الحوار والمناقشة للقضايا العامة، وهو ما يعني اطلاع المواطنين على أداء الحكومة، والتعبير عن اهتماماتهم واحتياجاتهم، ومع ذلك لا تزال الحكومة تحتكر البث الإذاعي والتليفزيوني، وقد قامت وسائل الإعلام بأدوار سلبية ساهمت في توفير مناخ من الكراهية العرقية في الفترة التي سبقت حرب الإبادة الجماعية. كل ذلك دفع الحكومة الآن إلى وضع وسائل الإعلام تحت المراقبة الدقيقة، بحيث أصبحت تميل إلى أداء دورها بأمان أو المشاركة في التحليلات المؤيدة للحكومة.

٥ - ضعف النسيج الاجتماعي الرواندي، بسبب الحرب والإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م، وهو ما أدى إلى أن فقد الشعب الرواندي الثقة في الحكومة، وأصبحت قبائل التوتسي الذين عانوا من الفظائع التي حدثت في الإبادة الجماعية، يجدون

صعوبة في الوثوق بقبائل (الهوتو) بسبب تورطهم الجماعي في حرب الإبادة الجماعية.

٦ - الهوية غير الواضحة للمجتمع المدني الرواندي، فلازال هذا المجتمع شاباً وضعيفاً، ولم يتم تحديد دوره بشكل واضح.

٧ - الحرب وما نتج عنها من إبادة جماعية عام ١٩٩٤م، إلى خسارة أعداد كبيرة من القادة المتعلمين والمدربين والحركات الشعبية النشطة، فقد قتل العديد من المثقفين وهرب آخرون من البلاد، وهو ما أدى إلى حرمان البلاد من مجموعة كبيرة من الكوادر الماهرة، الأمر الذي يؤثر أيضاً على المجتمع المدني.

٨ - ضعف القدرة المالية لمؤسسات المجتمع المدني، فهى فقيرة وغير قادرة على تمويل عملياتها بنفسها.

٩ - تظل الشفافية والمساءلة تحدياً رئيسياً في إدارة منظمات المجتمع المدني في رواندا، فيغلب على هياكل بعض هذه المنظمات الطابع العرقي، في حين أن البعض الآخر يغلب عليه الطابع الشخصي، أو يهيمن عليها مجموعة من الأقارب والأصدقاء، وتتفاقم مشاكل المساءلة بسبب حقيقة أن آليات المراقبة والتقييم نادراً ما يتم دمجها في أنشطة منظمات المجتمع المدني.

وقد تم تفسير سلبية منظمات المجتمع المدني تجاه الدولة في ضوء مجموعة من العوامل: ثقافة الدولة المركزية التي لم تسمح بالمشاركة السياسية للمجتمع المدني، الغموض الذي يكتنف دور الجمعيات المدنية في صنع السياسات، ويرى مكتب البرنامج الوطني للحد من الفقر (عام ٢٠٠٢)، أنه حتى عندما يتم دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في المناقشات السياسية، فإنها تفتقر إلى الاستراتيجيات التي يمكن أن تتحدى رؤية الحكومة.

خلاصة الخبرة الرواندية :

تنتمي جمهورية رواندا إلى القارة الأفريقية، وهى جمهورية صغيرة داخلية مستقلة، تقع في شرق الوسط الأفريقي، عاصمتها "كيجالي". وقد برزت مؤسسات المجتمع المدني في رواندا في فترة الثمانينات من القرن العشرين، وكان مجال

اهتمامها المجال التنموي وجمعيات الفلاحين، وفي التسعينات كان اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بشكل رئيس يدور حول منظمات حقوق الإنسان، وفي المرحلة التالية لحرب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، كان اهتمامها أكبر بمعالجة عواقب الإبادة الجماعية والحرب الأهلية.

ومنذ عام ١٩٩٨، برز نشاط منظمات المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة، وذلك من خلال التعبئة والتثقيف لأعضائها، حول بعض القضايا مثل: السلام والمصالحة، مواجهة الإيدز، والاهتمام بحقوق النساء والمشاركة في صنع القرار.

وقد لعبت بعض مؤسسات المجتمع المدني دوراً بارزاً، يمكن تلخيص بعض ملامح هذا الدور كما يلي:

١ - **الجمعيات النسائية:** والتي ساهمت بتلبية احتياجات المرأة الرواندية، خاصة في مجالات الصحة والتغذية، الحملة من أجل السلام، المساعدات القانونية، وتقديم المشورة للنساء والفتيات الصغيرات، تقديم القروض الصغيرة للنساء، والعمل على زيادة وعي النساء بالحقوق الاقتصادية للمرأة، وكلها جهود أشادت بها بعض الوكالات الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقريرها عام ٢٠٠١م. وقد أقرت الحكومة الرواندية بمساهمة المرأة في المجتمع والتنمية، وهو ما برز من خلال إنشاء وزارة الشئون النسائية وتنمية المرأة.

٢ - **اتحادات العمال:** شاركت النقابات العمالية بنشاط في السياسة التي تتعلق بحقوق العمال، والسياسات المتعلقة بالخصخصة والضرائب والتأمين الصحي للموظفين، بالإضافة إلى المساهمة في صياغة قانون العمل الجديد في رواندا، وفي الأنشطة التي تربط بين المناطق الحضرية والريفية، وسياسة إصلاح وحيازة الأراضي.

٣ - **منظمات حقوق الإنسان:** هذه المنظمات حديثة نسبياً في رواندا، وتهتم بمراقبة حال حقوق الإنسان والدفاع عنها ضد أى انتهاكات، بالإضافة إلى توفير معلومات عامة حول حقوق الإنسان والتثقيف المدني للأعضاء والمؤسسات،

والمناقشة في إصدار القوانين الخاصة بإجراءات المحاكمة لمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، وفي نفس الوقت تدعو المنظمة لأنشطة خاصة بالتسامح والمصالحة وتعزيز آليات حفظ حقوق الإنسان.

٤ - **الكنائس والجماعات الدينية:** تاريخياً كانت الكنائس المسيحية (الكاثوليكية)، من أهم وأقوى المؤسسات غير الحكومية في رواندا بجانب الدولة، ومن خلالها تم تأسيس العديد من المراكز الصحية والتعليمية ورعايتها، كما أن لها أنشطة في مجال التنمية الريفية. وبعد حرب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، عملت هذه الجماعات على تعزيز السلام والمصالحة.

ورغم الجهود الكبيرة التي قامت وتقوم بها منظمات المجتمع المدني في رواندا إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى أن هناك مشكلات تواجه هذه المنظمات، من هذه المشكلات على سبيل المثال:

١ - البيئة السياسية المتشددة.

٢ - آثار حرب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م.

٣ - نقص الموارد المالية اللازمة.

٤ - المركزية الشديدة في إدارة البلاد.

٥ - احتكار الدولة للبث الإذاعي والتليفزيوني.

٦ - ضعف النسيج الاجتماعي الرواندي بسبب الحرب والإبادة الجماعية.

٧ - الهوية غير الواضحة للمجتمع المدني الرواندي، فلا يزال هذا المجتمع شاباً وضعيفاً.

٨ - فقد عدد كبير من القادة المتعلمين والمدنيين في الحرب والإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م.

٩ - انعدام الشفافية والمساءلة.

المحور الثاني: الخبرة الماليزية:

يتم عرض الخبرة الماليزية كما يلي:

أولاً: مقدمة عن ماليزيا:

ماليزيا دولة إسلامية تقع جنوب شرق آسيا، أعلن عن تأسيسها في ١٦ سبتمبر ١٩٦٣م، بعد أن نالت استقلالها عن الاستعمار البريطاني في ٣١ أغسطس ١٩٥٧م، وكانت تتألف في ذلك الوقت من الملايو، وسنغافورة، وولايتي صباح وسراواك. وكانت سنغافورة خاضعة للاستعمار البريطاني، إلا أنها حصلت على استقلالها السياسي عام ١٩٦٥م، وخرجت من الاتحاد وأصبحت جمهورية مستقلة[١٠٣] .

وتتكون ماليزيا الآن من اتحاد فيدرالي يضم ثلاثة عشر ولاية مقسمة إلى قسمين، يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي هما:

١ - القسم الغربي، ويشمل (١١) ولاية هي: برليس، قدح، بينانج، بيرق، سلانجور، نجري سبيلاق، ملاكا، جوهور، باهانج، ترنجانو، كلنتان.

٢ - القسم الشرقي، ويشمل ولاية سراواك، وصباح، اللتين تقعان في جزيرة بورينو الشمالية[١٠٤] .

وعدد السكان في ماليزيا نحو (٣٠,٠٧٣,٣٥٣) مليون نسمة عام ٢٠١٦م، موزعين بين عدة عناصر وفدت إلى هذا الاتحاد من جنوب شرق آسيا خلال العصور التاريخية القديمة واتخذتها موطناً لها، ويشكل الملايون الذين ينتمون للجنس المغولي أهم العناصر شأناً وأكثرها عدداً حيث يكونون حوالي (٥٨,١٪) من مجموع سكان الاتحاد، وهم يتركزون بصفة خاصة في الملايو، ويأتي الصينيون في المركز الثاني بين عناصر السكان إذ يشكلون حوالي (٢٦٪) من جملة السكان، والهنود (٧٪)، ويتألف باقي السكان من العرب واليابانيين والزنوج، وبعض الجاليات الأوربية، وتُعد الجالية البريطانية أهمها شأناً وأكبرها حجماً [١٠٥] .

ونتج عن تعدد العناصر السكانية تباين الأديان والعقائد السائدة، حيث يشكل المسلمون حوالي (٥٣٪) من مجموع السكان ومعظمهم سنيون، والبوزيون (١٧٪)،

والكونفوشيوسيون والتاويون (١٢٪)، والمسيحيون (٩٪)، والهندوس (٧٪)، وأخرى (٢٪)[١٠٦].

واللغة الماليزية هى اللغة الرسمية والوطنية لدولة ماليزيا، وتشجع الحكومة الماليزية على استخدام هذه اللغة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية لدى الشعب، وهى اللغة المستخدمة في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، إلى جانب أنها اللغة الرسمية المتداولة في الإدارات الحكومية، وإضافة إلى اللغة الماليزية هناك اللغة الصينية والهندية، وتستخدم اللغة الإنجليزية على نطاق واسع بوصفها لغة ثانية، ويتم التعامل بها في مجال التجارة والصناعة[١٠٧] .

وحول نظام الحكم، ماليزيا دولة ديمقراطية برلمانية اتحادية، وفيها ملك دستوري يسمى الحاكم الأعلى ينتخبه حكام الولايات الوراثيون من بين أنفسهم لمدة خمس سنوات، والسلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويشير الدستور إليهما كما يلي[١٠٨] :

- ❖ مجلس الشيوخ ويتكون من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين على النحو التالي:
  - -ينتخب عضوان اثنان لكل ولاية.
  - -يعين الرئيس الأعلى للاتحاد عضوين اثنين لإقليم كوالالمبور الاتحادي، ويعين عضواً واحداً لإقليم لابوان الاتحادي.
  - -يعين الرئيس الأعلى للاتحاد أربعين عضواً.
  - -تكون مدة شغل عضو مجلس الشيوخ ثلاث سنوات لا تتأثر بحل البرلمان.
- ❖ مجلس النواب، ويتكون من (١٨٠) عضواً منتخباً على النحو التالي:
  - -مائة واثنين وسبعين عضواً من ولايات ماليزيا.
  - -ثمانية أعضاء من إقليمي كوالالمبور ولابوان الاتحاديين، (٧) أعضاء من إقليم كولالمبور الاتحادي، عضو واحد من إقليم لابوان الاتحادي.

وفي سبيل الاهتمام بالمستقبل، قامت ماليزيا بوضع خطة رؤية عام ٢٠٢٠، في عام ١٩٩٠م، وطبقاً لهذه الخطة فإن ماليزيا سوف تصبح دولة صناعية متقدمة بصورة

كاملة بحلول عام ٢٠٢٠، في كل المجالات وليس فقط في المجال الاقتصادي، وتتمثل مرتكزات رؤية ٢٠٢٠ في أنه يجب:

أولاً: أن تتبنى ماليزيا الطرق العصرية وأن تصبح دولة متقدمة وفقاً لصيغة ماليزية خالصة.

ثانياً: يجب أن تتطور البلاد في جميع المجالات: اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وروحياً ونفسياً وثقافياً.

ثانياً: المنظمات غير الحكومية في ماليزيا:

يمكن فهم أنشطة المنظمات غير الحكومية في ماليزيا قبل وبعد الاستقلال في عام ١٩٥٧م، من منظور موضوعات محددة هى: الطائفية، الرعاية الاجتماعية، العالمية، أنماط التفكير التعاونية والمواجهة[١٠٩] .

فعلى سبيل المثال كان من العوامل التي دفعت لإنشاء المنظمات غير الحكومية خلال فترة الاستعمار الدفاع عن وتمثيل مصالح الأعراق الرئيسة في ماليزيا وهى: الملايو، والصينية، والهندية، والتي تأثرت بشدة بالعنصرية أو الطائفية. بالإضافة إلى ذلك كما كان معتاداً بالنسبة لمجتمع المهاجرين في ذلك الوقت، تم إنشاء المنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الاجتماعية ومعالجة القضايا التي ظهرت وتفاقمت بسبب الهجرة من بلد المنشأ (الصين والهند) إلى مالايا.

وهذا لا يعني أن اهتمامات المنظمات غير الحكومية السابق الإشارة إليها، لم تعد محل الاهتمام نفسه بعد إعلان الاستقلال. فحتى عام ١٩٦٩م، كانت قضية العنصرية تثار بشكل متكرر وبصوت مرتفع، سواء من قبل قادة الأحزاب السياسية أو من قادة المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك بعد الاستقلال تم اكتشاف أنه بالإضافة إلى إنشاء منظمات لحماية المنظمات غير الحكومية المماثلة والدفاع عن قضاياها، بدءاً من السبعينات أصبحت القضايا غير الطائفية والعالمية، مثل: النزعة الاستهلاكية، قضايا البيئة، القضايا النسوية، أصبحت هذه القضايا محور اهتمام ونشاط المنظمات غير الحكومية.

ثالثاً: دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع الماليزي:

ويتضح أهم ملامح هذا الدور فيما يلي[١١٠] : تعتبر عملية التنمية المجتمعية القوية بين الماليزيين ناجحة بشكل عام، حيث تقود الحكومة طاقات المجتمع لضمان الاستقرار السياسي والعدالة، فضلاً عن السلام الاجتماعي والاقتصادي، وتعمل ماليزيا في كثير من الأحيان كنموذج للدول الأخرى من حيث الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية، وبسبب نجاح ماليزيا في تعزيز السلام الاجتماعي بين المجموعات العرقية المتنوعة، ترجع غالبية هذه النجاحات نتيجة لجهود الدولة التعاونية بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

وتشير الإحصائيات إلى أنه حتى شهر سبتمبر ٢٠٢١، يوجد (٨٢,٦٧٥) منظمة غير حكومية مسجلة في ماليزيا، ويوجد في ولاية سيلانجور أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية (١٩٨٦٣)، والولاية التي بها أقل عدد من المنظمات غير الحكومية هي ولاية لابوان، التي تضم (٢٧٠) منظمة غير حكومية فقط، ووفقاً لتصنيف هذه الجمعيات ومجالات العمل فيها، فإن فئة الرعاية الاجتماعية لديها أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية في ماليزيا (٢٧,١٠٩)، منظمة غير حكومية، في حين أن فئة الأمن والسلامة لديها أقل عدد من المنظمات غير الحكومية (٦٥٨) منظمة.

ونظراً لأن المنظمات غير الحكومية مثل الأحزاب السياسية والهيئات الحكومية ووسائل الإعلام وبعض الشخصيات العامة، يمكن أن تؤدي دوراً مؤثراً في صنع السياسات، فقد يكون لبعض المنظمات غير الحكومية أهدافاً متباينة أو متضاربة تتعلق بالنضال أو القيم، تحدث خلافات ومواجهات بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في كثير من الأحيان خاصة في القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والبيئة.

ومع ذلك فقد طورت العديد من المنظمات غير الحكومية شبكة علاقاتها مع الحكومة لجذب الانتباه إلى قضية معينة، وأصبح من المعتاد أن يتم دعوة ممثلين من المنظمات غير الحكومية للعمل في المجالس الاستشارية إلى جانب الممثلين من القطاعات الأخرى، مثل: مؤسسات التعليم العالي والإعلام والقطاع الخاص، وتشير

المناقشات السابقة إلى أن المنظمات غير الحكومية ستستمر في الحصول على مكانة في الحكومة والمجتمع في المستقبل.

جدول رقم (١) [١١١]

يوضح عدد المنظمات غير الحكومية النشطة حسب نوع النشاط

م	فئة النشاط	عدد المنظمات غير الحكومية	ملاحظات
١	الخيري	٢٧١٠٩	الرعاية الاجتماعية
٢	الاجتماعي	٢٠٢٧٤	
٣	الترفيهي	٠٨٦٥٤	
٤	التعاوني	٠١٨٩٦	
٥	الثقافة والفنون	٠٣٩٣٦	
٦	التجارة	٠٥٧١٥	
٧	المهنية	٠١١٢٠	
٨	حقوق الإنسان	٠٠٨٥٠	
٩	الأمن والسلامة	٠٠٦٥٨	
١٠	الدينية	١٢٦٧٥	

جدول رقم (٢) [١١٢]

يوضح عدد المنظمات غير الحكومية النشطة في الولايات الماليزية

م	فئة النشاط	عدد المنظمات غير الحكومية	ملاحظات
١	سيلانجور	١٩٨٦٣	
٢	كوالالمبور	١٠٣٩١	
٣	جوهر	١٠١٤٣	
٤	بيراك	٠٧٠٩٥	
٥	صباح	٠٥٦٩٢	
٦	بولاوبينانج	٠٥٤١٠	
٧	ساراواك	٠٤٦٧٧	
٨	باهانج	٠٣٧٥٣	
٩	نيجري، سمبيلان	٠٣٧٢٣	
١٠	قدح	٠٣٤٧٦	
١١	ملقا	٠٢٦٩٩	
١٢	كلنتان	٠٢٢١٦	
١٣	تيرينجانو	٠١٩٨٦	
١٤	بوتراجايا	٠٠٧١١	
١٥	بيرليس	٠٠٥١٠	
١٦	لابوان	٠٠٢٧٠	

رابعاً : الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومية في ماليزيا :

وتتضح ملامح هذه الشراكة فيما يلي[١١٣] : يمكن تلخيص العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في ماليزيا في عبارة واحدة هى عدم تمتع كلا الطرفين بشراكة متناغمة لفترة من الزمن، حيث يفضل كلاهما التقيد بحدودهما الخاصة، ويترددان في المشاركة في مجال تبادل المعلومات بشكل خاص. ولا تحظى الحقوق المدنية والسياسية بالحماية الكافية في ماليزيا، ويمكن رد

ذلك إلى مجموعة من العوامل منها: طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والأحكام الدستورية، والأولوية المعطاة لحقوق المجتمع، بالإضافة إلى سيطرة السلطة التنفيذية على المؤسسات السياسية والمجتمع المدني، فعلى عكس نهج الحقوق الفردية كان نهج حقوق المجتمع شائعاً في التشريع والخطاب العام.

ونظراً لأن المجتمع المدني لم يطور مساحة مستقلة، بسبب هيمنة الحكومة على معظم المؤسسات، فقد أدت مركزية السلطة وقدرة الدولة على تحييد النشاط السياسي، إلى ضعف شكل المجتمع المدني خاصة في أعقاب الاضطرابات السياسية والتي شهدت ارتفاع أصوات المعارضة عام ٢٠٠٨م، وبشكل عام فقد تدهورت العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، بدلاً من أن تتحسن، ويرجع ذلك جزئياً إلى ميل العديد من المنظمات غير الحكومية إلى تفضيل السياسات التي تقترحها المعارضة والدفاع عنها، وهو ما لا ترضى عنه الحكومة، ورغم ذلك فقد أعطت الحكومة فرصة للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في بعض الأنشطة الهامشية، بدلاً من جعل المنظمات غير الحكومية تشارك بشكل مباشر في بعض الأنشطة الهامة تخطيطاً وتنفيذاً.

وقد شهد عام ١٩٨١م واحدة من أكثر حملات الاحتجاج المنظمة في ماليزيا والتي تم تشويهها - من قبل الحكومة - لسنوات عديدة، شارك في هذه الاحتجاجات: العديد من جماعات المصالح الرئيسية في ماليزيا، الأحزاب السياسية المعارضة، مؤتمر نقابات العمال الماليزيين، مجلس نقابة المحامين والأفراد، أقسام معينة من الصحافة.

ويمثل قانون الجمعيات المعدل والصادر عام ١٩٨١م، تدخلاً تشريعياً من قبل المجموعة الحاكمة لمواجهة ما اعتبرته انحرافاً عن الخط العام للدولة، وكذلك لمواجهته تحديات بعض مجموعات المصالح الفردية، ونتيجة لذلك هناك من وصف النظام السياسي الماليزي بأنه شبه ديمقراطي، وذلك بسبب القيود التي وضعتها الحكومة على التنظيمات المجتمعية، كما منعت أيضاً نقل

السلطة على المستوى الفيدرالي من خلال إجراء الانتخابات. وعلى الرغم من أن الدستور الاتحادي في ماليزيا يشير في المادة رقم (١٠) منه البند (١)، إلى : لكل مواطن الحق في حرية الكلام والتعبير، لجميع المواطنين الحق في التجمع سلمياً وبدون أسلحة، لجميع المواطنين الحق في تكوين رابطات [١١٤].

إلا أن هذه الحقوق قد تكون مقيدة لصالح النظام السياسي بسبب[١١٥] :

١ - الإطار القانوني الذي يحكم المنظمات غير الحكومية هو قانون الجمعيات وقانون الشرطة ومجموعة من القوانين الأخرى التي تقيد الكلام والصحافة والتجمع، هذه القوانين القديمة والجديدة تحد من جهود المنظمات غير الحكومية وتثبط عزيمة المؤيدين المحتملين.

٢ - سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، وقد فرض هذا قيوداً خطيرة على عرض وسائل الإعلام لأنشطة المنظمات غير الحكومية وقد أدى ذلك إلى انتشار وسائل الإعلام البديلة في البلاد.

٣ - سعي الحكومة الدائم للبحث عن مساءلة المنظمات غير الحكومية في الدولة، ومن ثم كان من العقبات الكبيرة التي تواجه المنظمات غير الحكومية في ماليزيا، هي أن الحكومة لديها القدرة على تسهيل أو عرقلة أنشطة المنظمات غير الحكومية.

خامساً : التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع الماليزي[١١٦] :

تؤدي المنظمات غير الحكومية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني، دوراً حاسماً في إدارة مجموعة متنوعة من الأنشطة المعقدة والمتنوعة، ومن ثم فهي تواجه مجموعة من التحديات الإدارية على المستويين الداخلي والخارجي خاصة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ ما تعهدت به. وقد أظهرت العديد من الدراسات والممارسات أن المنظمات غير الحكومية تواجه تحديات كثيرة منها:

- التدخل السياسي.
- نقص التمويل.
- الشبكات غير الفعالة.
- سوء الإدارة.

وفيما يلي نعرض لهذه التحديات بإيجاز كما يلي:

١ - التواصل غير الفعال، بالإضافة إلى ازدواجية الجهود والسياسات المتناقضة على مستوى المجتمع، ونقص التعلم القائم على الخبرة، وعدم قدرة المنظمات غير الحكومية على معالجة الأسباب الهيكلية للتخلف على المستوى المحلي، بالإضافة إلى ذلك فإن المنافسة المدمرة على الموارد تقوض سمعة القطاع وفعالية أنشطة المنظمات غير الحكومية على مستوى المجتمع نتيجة لذلك، وهناك شك واسع النطاق في المنظمات غير الحكومية، وانتشار ثقافة السرية وعدم الشفافية. وتتدخل العديد من المنظمات غير الحكومية الكبيرة منها والصغيرة على مستوى المجتمع، دون التدريب على رسم خرائط مجتمعية للمشروعات وآليات تنفيذها، دون اعتبار للمبادرات المجتمعية الجارية. وقد اتسمت العديد من المجتمعات بوجود توترات بين المنظمات غير الحكومية، وذلك بسبب صراعها على الموارد، دون وجود مجتمعي، وأخرى مع وجود مجتمعي ولكن بدون موارد.

٢ - ضعف الإدارة وتفاوت فهم الحوكمة الرشيدة على نطاق واسع، حيث أظهرت بعض المناطق القليل جداً من الفهم بسبب مطالبة المنظمات غير الحكومية بأن يكون لها مجالس إدارة، أو ما يجب أن يكون عليه أدوارها ومسئولياتها ووظائفها، وقد أشار (ماوير) إلى أن العديد من المنظمات غير الحكومية تسيئ إدارة مواردها غالباً بمشاركة وتشجيع من مجالس إداراتها، ومن ثم تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية بشكل غير فعال. وللأسف أشارت كثير من الدراسات إلى أن هذه مشكلة عامة تعاني منها غالبية المجتمعات النامية، حيث يقبل كثير من الأفراد على الانضمام لهذه المنظمات في سبيل تحقيق مصالح أو منافع ذاتية.

٣ - صعوبة الحصول على التمويل الكافي والمناسب والمستدام لممارسة عملها، حيث يُعد نقص التمويل والدعم التمويلي عقبة كبيرة أمام تحقيق الأهداف المرجوة، وتعتبر الأموال ضرورية للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريعها وبرامجها وأنشطتها التي تفيد في تنمية مجتمعاتها، وهناك صعوبة في إقناع المانحين

بالامتناع عن التعامل مع وضعهم التمويلي. وهم يعتقدون أن هناك تحالفاً من بعض الأفراد والمنظمات غير الحكومية يتحكم في الوصول إلى أموال المانحين، ويمكنهم تعبئة موارد غير كافية، وفي كثير من الأحيان لا يسعون للحصول على تمويل محلي، ويفضلون حضور المانحين الدوليين للتواصل معهم، وهناك اعتماد قوي على المانحين وميل إلى إعطاء فرصة لهم لإبراز وتنفيذ خياراتهم (تفضيلاتهم). وبالإضافة إلى ذلك هناك عدم كفاية في التمويل والمشروعات، والاستدامة التنظيمية، ونتيجة لذلك فإن وكالات التمويل والجهات المانحة والجهات الراعية، لها دور حاسم في جميع المنظمات غير الحكومية.

٤ - وأخيراً تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية في علاقات مجتمعية غير متوازنة وخطيرة ومعرضة للصراع، أو تتعاون مع أفراد فاسدين مثل الذين يتسببون في التدخل السياسي أو الذي يسيئون استخدام التمويل أو المنح المخصصة للمنظمات غير الحكومية لتحقيق مزايا خاصة بهم في دوائرهم الانتخابية، وقد أقر نشطاء المنظمات غير الحكومية بأن تدخل السياسيين المحليين والقادة المدنيين كان عائقاً كبيراً أمام عملهم، وكثيراً ما لا تدرك المنظمات غير الحكومية أن الدستور والقوانين موجودة لحمايتهم من مثل هذه المخالفات.

خلاصة الخبرة الماليزية:

ماليزيا دولة ديمقراطية، نظام الحكم فيها برلماني، والسلطة التشريعية فيها تسير وفقاً لنظام المجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وقد آمنت القيادة في ماليزيا بالمستقبل، ومن ثم تم وضع رؤية ماليزيا (١٩٩٠ -٢٠٢٠)، بهدف رئيسي هو أن تصبح ماليزيا دولة متقدمة بصورة كاملة عام ٢٠٢٠م، في كل المجالات.

ويمكن فهم أنشطة المنظمات غير الحكومية في ماليزيا قبل وبعد الاستقلال عام ١٩٥٧م، في ضوء عوامل عدة، منها: الطائفية، الرعاية الاجتماعية، العالمية، أنماط التفكير التعاونية والمواجهة، وكانت الهجرة من مجتمعات الصين والهند عاملاً مؤثراً

في إنشاء المنظمات غير الحكومية، كي تهتم بالرعاية الاجتماعية ومعالجة القضايا التي ظهرت بسبب هذه الهجرة.

وتشير الاحصائيات الصادرة في شهر سبتمبر ٢٠٢١م، إلى وجود (٨٢,٦٧٥) منظمة غير حكومية مسجلة في ماليزيا، هذه المنظمات متعددة المجالات والأنشطة، ورغم وجود شراكة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في ماليزيا، إلا أن هذه الشراكة غير متناغمة بين الطرفين في فترات زمنية كثيرة.

ويلاحظ أن الحقوق المدنية والسياسية لا تحظى بالحماية الكافية في ماليزيا، بسبب طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ويمكن القول أنه بسبب مركزية السلطة ضعف شكل المجتمع المدني خاصة في مرحلة ارتفاع أصوات المعارضة عام ٢٠٠٨م، فقد تدهورت العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

ورغم أن الدستور الماليزي يشير إلى حرية الأفراد في التعبير والكلام والتجمع السلمي، وتكوين الروابط والمؤسسات، إلا أن هذه الحقوق مقيدة لصالح النظام السياسي، بسبب الأطر القانونية الحاكمة، وسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، وسعي الحكومة المستمر نحو مساءلة ومحاسبة المنظمات غير الحكومية.

وأخيراً تجدر الإشارة على أن هناك تحديات كثيرة تواجه المنظمات غير الحكومية في أدائها لدورها في تنمية المجتمع الماليزي، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المنظمات غير الحكومية تواجه عقبات كثيرة بسبب:

- التدخل السياسي من الأجهزة الحكومية
- صعوبة الحصول على التمويل الكافي
- سوء الإدارة
- الشبكات غير الفعالة.

المحور الثالث: الخبرة الإيطالية:

يتم عرض الخبرة الإيطالية كما يلي:

أولاً: مقدمة عن إيطاليا:

إيطاليا اسمها الرسمي الجمهورية الإيطالية، تقع في جنوب أوربا، وتمتد في نتوء على هيئة حذاء برقبة داخل البحر الأبيض المتوسط، فهى شبه جزيرة مستطيلة الشكل، تمتد من جبال الألب في اتجاه الجنوب الشرقي، وفي غربها بحر (برينيان)، وفي شرقها بحر الأدرياتيك. ومن جيرانها فرنسا في الغرب، سويسرا والنمسا في الشمال، سلوفينيا في الشرق، والمناخ الإيطالي صيف حار وجاف، والشتاء مطير ومعتدل، والغابات تغطي الكثير من الجبال، وعاصمتها روما، ومن المدن الرئيسية ميلان، نابولي، تورين، بالرمو، جنوة، فلورنسا. والجنس الغالب في البلاد هو الإيطالي، بالإضافة إلى أقليات صغيرة: ألمانية، فرنسية، سلوفانية. والديانة هى الكاثوليكية الرومانية بنسبة ٩٨٪[١١٧].

والنظام السياسي الإيطالي نظام جمهوري برلماني، ولم تستقر فيه القواعد والتقاليد الديمقراطية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نظام يتسم بعدم الاستقرار الوزاري، فلم يتمكن أى حزب سياسي منذ الحرب العالمية الثانية من الحصول على أغلبية برلمانية، ويشكل الاستقطاب القائم بين التيار الكاثوليكي المحافظ والتيار الاشتراكي الماركسي، أهم خطوط خريطة توزيع القوى السياسية، ولا يساعد هذا الوضع خصوصاً مع ضعف وتشرزم التيارات والقوى الوسطية على تشكيل حكومة ائتلافية على أسس واضحة، ولهذا لم يتجاوز متوسط عمر الوزارة الإيطالية سنة واحدة على مدى أربعين عاماً[١١٨].

وإيطاليا دولة لامركزية[١١٩]، تتمتع الأقاليم بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، ويحدد الدستور صلاحياتها، كما تحظى باستقلال تشريعي وضريبي طبقاً للقانون رقم ١٥٨ الصادر في الرابع عشر من يونيو ١٩٩٠/ وقد تم مد صلاحياتها طبقاً لاستفتاء السابع من أكتوبر ٢٠٠١م، في مجالات التجارة الدولية والعمل والصحة والبيئة، ومن جملة عشرين إقليماً إيطالياً هناك خمسة أقاليم (صقلية، سردينيا،

ترينتيو، القواديفي، فالي داوستا، وفرويلي، فينتسيا جوليا)، لها وضع خاص وتتمتع بوضع تشريعي استثنائي يضمنه لها الدستور.

وحول علاقة السلطات بعضها البعض[١٢٠]، تقوم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إيطاليا شأنها شأن أى نظام برلماني آخر على التداخل والتعاون بينهما، السلطة التشريعية ويتولاه برلمان يتكون من مجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويتكون مجلس النواب من (٦٣٠) عضواً جميعهم بالانتخاب، أما مجلس الشيوخ فيتكون من (٣١٥) عضواً منتخباً، و(٥) أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية مدى الحياة، ويعتبر رؤساء الجمهوريات السابقون أعضاء في مجلس الشيوخ مدى الحياة أيضاً.

أما السلطة التنفيذية فيختص بها كل من رئيس الجمهورية والحكومة، أما رئيس الجمهورية فيتم انتخابه في جلسة مشتركة لمجلس البرلمان يشترك فيها مندوبون عن الأقاليم الإيطالية البالغ عددها (٢٠) إقليماً بواقع (٣) مندوبين عن كل إقليم فيما عدا منطقة (فال دوستا) التي تمثل بمندوب واحد، ويتعين حصول الرئيس على ثلثي الأصوات، فإذا تعذر ذلك تكفي الأغلبية البسيطة بعد الجولة الثالثة، أما رئيس الوزراء فيعينه رئيس الدولة، ويتعين أن يحظى بثقة البرلمان، ويختار رئيس الوزراء أعضاء حكومته من بين أعضاء البرلمان عادة.

أما السلطة القضائية، فيمارس الجهاز القضائي في إيطاليا وظيفته التقليدية في استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجدير بالذكر أن النظام القضائي الإيطالي يتضمن أيضاً محكمة دستورية لم تبدأ عملها إلا عام ١٩٥٦، رغم النص عليها في دستور عام ١٩٤٧.

ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في إيطاليا:

هناك تقليد طويل للمنظمات غير الربحية (NPOs) التي تعمل في مجال الخدمات البشرية في إيطاليا. وتدير المؤسسات المرتبطة بالكنيسة منذ فترة طويلة مؤسسات خيرية كبيرة تقدم الرعاية لكبار السن والمعوقين والأطفال الذين ليس

لديهم آباء، كما تم تنظيم منظمات مشتركة من أجل توفير التأمين والمساعدة للعمال أو الأشخاص المصابين بأمراض معينة. وقد رعت كل من الثقافتين الفرعيتين الرومانية الكاثوليكية والشيوعية هذا النشاط، حيث زودت المنظمات الخيرية بالشرعية السياسية والدعم المؤسسي، وفي العقود الأخيرة ونتيجة لعلمنة البلاد، وأزمة الأيديولوجيات التقليدية، تم استبدال هذه المؤسسات القديمة جزئياً بمنظمات مستقلة جديدة، هدفها الأول هو الاستجابة لمطالب حقوق المواطنة الأوسع والأكثر رسوخاً، وقد مهد النمو الموازي لدولة الرفاهية الطريق لتطوير شراكة قوية بينهما، المنظمات والقطاع العام، دمج الأول بشكل كامل في نظام خدمة اجتماعية أوسع يتميز بمزيج من الرفاهية، أى نظام مكمل للتعاون المتبادل بين الدولة والقطاع الثالث. كما دعمت زيادة الدعم المالي من الدولة التمويل الجزئي لهذه المنظمات من جمعيات تطوعية، إلى وكالات مهنية غير ربحية متخصصة في تقديم الخدمات الاجتماعية[١٢١].

لكن في العقد الماضي مهدت هذه التغيرات الطريق لتوترات وتناقضات جديدة، ويتم وصف هذا التطور وهذه التوترات الناشئة في الصفحات التالية كما يلي:

١- لمحة موجزة عن القطاع الثالث ودوره في نظام الخدمة المدنية :

على الرغم من كونه أصغر مما هو عليه في البلدان الأوربية الكبيرة الأخرى، فقد لعب القطاع الثالث في إيطاليا دوراً مهماً في توفير الخدمات الاجتماعية للسكان، وبدون مساهمة القطاع الثالث من حيث الموارد والخدمات، ستكون قدرة نظام الخدمة الاجتماعية البشرية الإيطالي على تلبية احتياجات السكان أقل بكثير مما هى عليه الآن، حتى احتمال الحفاظ على مستويات الخدمة الحالية في الفترة الحالية من الأزمة المالية وخفض الإنفاق الحكومي يعتمد إلى حد كبير على قوة وتمديد القطاع الثالث، ويتم عرض ملامح القطاع الثالث في إيطاليا فيما يلي:

أ - قطاع صغير الحجم[١٢٢]:

وفقاً للمقاييس الإحصائية المتاحة، يبدو أن القطاع الثالث الإيطالي صغير نسبياً عند مقارنته بالدول الأوربية الأخرى، وقد بينت المقارنات الدولية أن حصة

النشطين اقتصادياً من السكان (ما يعادل الدوام الكامل كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية) العاملون في القطاع الثالث كان أقل في إيطاليا (٣,٨٪) منه في فرنسا، (٧,٦٪) في المملكة المتحدة، (٨,٥٪) (٥,٩٪) في ألمانيا، (٤,٣٪) في أسبانيا. وهناك العديد من الأسباب وراء ذلك:

-انخفاض مستوى الاحتراف والرسملة في القطاع الذي تركز معظم نشاطه في المجالات منخفضة التأهيل (الخدمات الاجتماعية البشرية على سبيل المثال)، ومنع نمو القطاع في مجالات مثل الرعاية الصحية التي تتطلب كفاءة أعلى ورأس مال أو استثمارات أكبر.

-الالتزام العالي لدولة الرفاهية الإيطالية لتطوير نظام تعليم وطني يقوم أساساً على مدرسة عامة، نظام يسمح للمدارس الخاصة وغير الهادفة للربح فقط بدور هامشي.

-وجود قطاع غير رسمي كبير ولاسيما في مجالات الرعاية الاجتماعية، ومنع نمو وانتشار الخدمات الاجتماعية المتخصصة.

ورغم ذلك يبدو أن الاتجاهات الحالية تعمل على تغيير الوضع الحالي، ففي عام (٢٠١١) سجل التعداد الوطني للقطاع الإيطالي غير الربحي نسبة زيادة كبيرة في إجمالي العمالة في القطاع مقارنة بعام (٢٠٠١) بلغت (٣٩٪) من عدد العاملين بأجر، وبنسبة (٤٣٪) من إجمالي عدد المتطوعين، وذلك على الرغم من زيادة نسبة البطالة في البلد. أكبر من ذلك بالنظر إلى أن النساء (الأضعف تقليدياً من القوى العامة الإيطالية)، تمثل الآن (٦٧٪) من إجمالي العمالة في القطاع الثالث، علاوة على ذلك فإن الزيادة الهائلة في عدد المنظمات غير الهادفة للربح تشير إلى توظيف عدد من الموظفين بأجر (سواء بصورة دائمة أو مؤقتة)، وهو ما يعني إضفاء الطابع الاحترافي على القطاع.

ب- قطاع متخصص في الخدمات الإنسانية والاجتماعية:

ومن ملامح هذا القطاع ما يلي[١٢٣]: هناك خصوصية أخرى للقطاع الثالث

الإيطالي، تتمثل في غلبة طابع العمل الميداني، كما هو الحال في البلدان الأوربية الأخرى، فالغالبية العظمى من أنشطة القطاع الثالث (٦٨٪)، من القوى العاملة (مدفوعة الأجر وغير مدفوعة الأجر)، تركزت في ميدان خدمات الرفاهية مثل الصحة والتعليم والمساعدة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية البشرية، خاصة مع بدايات عام ٢٠٠٠م. وفي إيطاليا تقدم المنظمات غير الربحية، بصورة مرتفعة بشكل خاص في مجالات الخدمات الاجتماعية البشرية. حيث يمثل ٢٨٪ من إجمالي مدفوعات المنظمات غير الربحية، التي تقدم للقوى العاملة، وكان المتطوعون يتركزون في هذا المجال بنسبة ٣٦٪ من جميع المتطوعين بدوام كامل.

ومن ناحية أخرى فإن القطاع الثالث رغم صغر حجمه إلا أنه يتميز بمستوى عالٍ من المشاركة المجتمعية، وتوجه قوي نحو الرفاهية، ويتميز مجال الخدمات الاجتماعية بحضور قوي لكل من المنظمات التي تعتمد حصرياً على المتطوعين، والمنظمات المهنية الصغيرة، وفي عام (٢٠٠١) تشير آخر أرقام متاحة في ذلك الوقت، أن هذه الأرقام لم تتغير كثيراً منذ العقد الماضي، فهناك حوالي ٧٠٪ من المنظمات العاملة في هذا المجال تعتمد فقط على المتطوعين، في حين شكلت المنظمات المهنية الصغيرة (حتى ٩ موظفين) ١٨٪، مع وجود (٥٪) من المنظمات العاملة في هذا المجال لديها أكثر من (٥٠) موظفاً.

وقد قامت معظم المنظمات العاملة في هذا المجال بتوفيق أوضاعها القانونية كجمعيات في ضوء القانون الإيطالي، في حين تم تنظيم ما يقرب من ١٠٪ في شكل تعاونيات اجتماعية. وتعتمد التنظيمات غير الربحية العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية، ومجال الرعاية الصحية، في تمويلها على التمويل العام، وهو ما يعني أن قدرة الخدمة المقدمة تعتمد بشكل أساس على الشراكة القوية التي تم تطويرها مع الإدارة العامة. ويقدم القطاع العام لمنظمات الخدمة الاجتماعية تمويلاً يصل إلى ٥٦٪ من إجمالي دخلها، وللمنظمات العاملة في مجال الخدمة الصحية تمويلاً يتجاوز نسبة ٦٨٪ من إجمالي دخلها.

٢- تطور العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الربحية :

يمكن رصد تطور العلاقة بين الحكومة والقطاع الثالث في إيطاليا خلال المراحل التاريخية التالية[١٢٤]:

أ - كانت البداية الحقيقية للقطاع الثالث في إيطاليا في النصف الثاني من القرن (١٩)، مع ميلاد دولة إيطاليا ذاتها عام (١٨٦١)، وما يطلق عليه القطاع الثالث اليوم، كان في الواقع القطاع الأول الذي يعمل في مجال الخدمات الإنسانية، بعد أن وسع خدماته بالفعل لتغطية معظم الاحتياجات الاجتماعية في القرن (١٩)، ورأت الدولة في ذلك الوقت أن هناك حاجة إلى جلب هذه المجموعة من المبادرات تدريجياً تحت مظلة التنظيم الموحد للدولة، ومع ذلك أدت المقاومة الشرسة للكنيسة الكاثوليكية ضد صعود الدولة إلى حل وسط نهائي، تم إقراره رسمياً في قانون خاص من قبل رئيس الوزراء (كريسبي) في عام ١٨٩٠م، وبموجب هذا القانون تم منح هذا القطاع وضعاً عاماً وخاصاً في نفس الوقت، مما وفر له تمويلاً حكومياً، ولكن بسيطرة ضعيفة من الدولة في نفس الوقت.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجمعيات المشتركة التي ينتمي بعضها إلى أحزاب سياسية منحت مكانة عامة تمنحها قدراً كبيراً من الاستقلالية ووصولاً مميزاً إلى تمويل الدولة، وبالتالي فإن مؤسسات القطاع الثالث التقليدية أصبحت تتمتع بالحماية المالية من قبل الدولة، وتم منحها الشرعية والوصول إلى الأموال الحكومية دون أن تفقد استقلاليتها التنظيمية الكبيرة.

ب -مع اتساع نطاق مسئولية الدولة بشكل تدريجي في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثالثة (١٩٣٩ -١٩٤٥)، تم تطوير سياسات رعاية اجتماعية أكثر سخاءً، وكان يُنظر إلى استقلال المؤسسات الخيرية بشكل متزايد على أنه عقبة أمام نمو تنظيم الدولة، واعتبر الدعم المالي الحكومي لها مضيعة للمال العام والتواطؤ مع نظام مليء بعدم الكفاءة ويخدم أهدافاً خاصة بدلاً من الأهداف

العامة المشروعة، وقد ساهم هذا النقد للقطاع الخيري في التحول العميق للقطاع الثالث الذي بدأ في النصف الثاني من السبعينات.

جـ - كانت الظاهرة الأكثر وضوحاً في فترة السبعينات هى ظهور منظمات تطوعية جديدة رفضت سيطرة الكنيسة والأحزاب السياسية، وقد جاء انتشار هذه المنظمات التطوعية الجديدة في سياق ثقافي متغير بعمق تميز بظهور حركات الاحتجاج في أوائل السبعينات، أفسح المجال للتداخل الاجتماعي الذي فتحته الحركات الاجتماعية، وهو ما أدى إلى المطالبة بحقوق المواطنة الأوسع والأكثر انتشاراً، ومن ناحية أخرى وصلت دولة الرفاهية إلى مرحلة النضج والاعتراف الصريح بأهدافها العالمية، ويعكس انتشار المنظمات التطوعية الجديدة السياق الاجتماعي المتغير للمجتمع الإيطالي.

د -وشهدت فترة الثمانينات انتقال المنظمات التطوعية الجديدة من مرحلة الريادة إلى التخصص والاحتراف في سياق الطلب المتزايد على الرفاه والتخفيضات في الإنفاق الحكومي، ولم يتحقق بقاء المنظمات التي تقدم خدمات اجتماعية مبتكرة بشكل فعال إلا من خلال تحويلها إلى هيئات مهنية بالكامل، وظهرت التعاونيات الاجتماعية التي تقدم الخدمات الاجتماعية كنموذج جديد وقادر على التوفيق بين متطلبات الإدارة الفعالة والمرونة والاستقلالية، وأصبحت هذه التعاونيات مكوناً جديداً للقطاع الثالث، لا تقوم فقط على الهدف المشترك لتزويد الأعضاء بالعمل، بل أيضاً تهتم بتزويد الفقراء بالخدمات الاجتماعية، أو دمج الأشخاص المستبعدين في العمل.

وقد حازت هذه التعاونيات اعترافاً عاماً عام ١٩٩١، من خلال قانون وطني يمنحها وضعاً عاماً وخاصاً في نفس الوقت. وقد أشار العديد من المراقبين إلى أن قطاع التعاونيات شكل أساساً لتطوير قطاع ثالث عالي الاحتراف وحديث وقادر على ضمان مستويات عالية من الكفاءة والفعالية، وهو ما يوفر أدواراً بديلة للدولة.

هـ - وفي التسعينيات حدث تطور في العمل الاحترافي لهذا القطاع مع وصول سياسات عامة جديدة تهدف إلى زيادة تفويض تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية إلى القطاع الثالث، ويسير دعم الدولة الموسع للمنظمات غير الربحية الجديدة جنباً إلى جنب مع الاعتراف بوظائفهم العامة. وقد تم إلغاء المؤسسات المختلطة بين القطاعين العام والخاص (IPABS)، وتم إدخال تقسيم واضح بين المنظمات العامة والخاصة في التشريع الإيطالي طبقاً للقانون رقم (٢٣٨) الصادر عام (٢٠٠١)، علاوة على ذلك تم الاعتراف بالمنظمات غير الربحية بشكل متزايد كشركاء للحكومة في تصميم وتنفيذ الخدمات الاجتماعية لاسيما على المستوى المحلي.

ويعكس الاهتمام الحالي بالقطاع الثالث تغييراً جوهرياً في كيفية النظر إلى هذه الظاهرة، بينما كان التركيز في السبعينيات والثمانينيات على الجوانب الأخلاقية والاجتماعية، أصبح الاهتمام مؤخراً أكثر بالجوانب الاقتصادية والإنتاجية للقطاع.

باختصار كانت المنظمات غير الربحية منخرطة تقليدياً في توفير الخدمات الاجتماعية التي تلبي احتياجات أفقر جزء من السكان، ولم يتغير هذا الميل الاجتماعي بشكل جذري في الانتقال من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة للتدخل الخيري. إن نمو مسئولية الحكومة في هذا المجال لم يقلل بل عزز الدور الاستراتيجي الذي يلعبه القطاع الثالث في هذا المجال، وزاد الترابط الوظيفي بين الحكومة والمنظمات غير الربحية، مما جعل المنظمات غير الربحية أكثر اعتماداً على تمويل الدولة نتيجة لمثل هذا الاعتماد المتبادل.

٣- الشراكة الحكومية مع المنظمات غير الربحية: (النموذج التقليدي):

شكل مجال الخدمات الاجتماعية في إيطاليا مثالاً جيداً على الشراكة بين الدولة والقطاع الثالث، حيث يكون الأول مسئولاً عن التمويل، أما القطاع

الثالث فمسئوليته الأدارة الفعلية وتقديم الخدمات للأفراد. ويتميز نظام الشراكة الإيطالي عن نظيره في البلدان الأوربية بثلاثة أشياء نعرضها فيما يلي:

أ - **إهمال الدولة التاريخي للخدمات الاجتماعية الشخصية**، ويمكن توضيح ذلك من خلال المؤشرات التالية[١٢٥]:

-على عكس الدول الأوربية الأخرى كانت مسئولية الدولة في نظام الخدمة الاجتماعية في إيطاليا محدودة للغاية تاريخياً حتى عام ٢٠٠٠م، لم يحدد أى قانون وطني أهداف ووسائل للتدخل العام في هذا المجال، ونتيجة لذلك كان هناك تشتت كبير في المسئوليات بين السلطات المحلية، وتفاوتات كبيرة في مستوى وفعالية سياسات الرعاية الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد.

-التركيز القوي لسياسة المساعدة الاجتماعية على التحويلات المالية المباشرة إلى العائلات، وفي التسعينات كان حوالي (٨٠٪) من إجمالي الإنفاق الحكومي في المساعدات الاجتماعية من تحويلات الأموال إلى العائلات، ثم تم تخفيض هذه الحصة إلى (٦٥٪)، وكان تطوير الخدمات الاجتماعية العينية ضعيفاً للغاية مقارنة بالدول الأوربية الأخرى. وفي عام (٢٠١٤) كان عدد الأشخاص العاملين في خدمات الرعاية الشخصية يمثل (٢٪) فقط من إجمالي العمالة في إيطاليا، مقابل (٨,٦٪) في فرنسا، (٦,٧٪) في ألمانيا، (٧,٦٪) في المملكة المتحدة.

ونتيجة للالتزام المحدود بتقديم الخدمات الاجتماعية، وللتقاليد التاريخية لنشاط القطاع الثالث، اكتسبت المنظمات غير الربحية دوراً مهماً في هذا المجال، فقد قدرت حصة القطاع الثالث في تقديم الخدمات الاجتماعية بحوالي (٧٠ -٨٠٪) في أواخر التسعينات. من ناحية أخرى تعتمد المنظمات غير الربحية بشكل كبير على التمويل العام اعتباراً من عام ٢٠١٤م، حيث يمثل التمويل الحكومي (٥٦٪) من إجمالي دخل المنظمات غير الربحية النشطة في هذا المجال، وهى حصة تعادل تلك الموجودة في البلدان الأوربية الأخرى، ومع ذلك فإن الحجم المطلق للقطاع الثالث في هذا المجال في إيطاليا لا يزال صغيراً نتيجة الإنفاق المحدود بشكل عام من قبل الدولة على الخدمات الاجتماعية.

ب - **الترتيبات التعاقدية فضفاضة نسبياً:** على الرغم من أن الدولة والقطاع الثالث كانا يعتمدان بشكل كبير على بعضهما البعض من الناحية الوظيفية، إلا أن هذه العلاقة لم تترجم إلى أى تعاون وثيق في تحديد الأهداف والتخطيط، ولفهم هذه الحقيقة لابد من النظر إلى الترتيبات التعاقدية بين القطاعات التي كانت سائدة حتى منتصف التسعينات. فقد تم تمويل الدولة للمنظمات غير الربحية من خلال خمس أدوات مختلفة هى[١٢٦]:

-التحويلات القانونية، حيث يتم تحويل أموال الدولة إلى المنظمات التي تم الاعتراف بها رسمياً كمؤسسات عامة أو شبه عامة.

-الإعانات، وتتمثل في منح التحويلات الحكومية للمنظمات غير الربحية مع عدم وجود سيطرة كبيرة على كيفية توظيف الأموال.

-القسائم، وهى ائتمان بقيمة معينة للأشخاص الذين كان لابد من استخدامه فقط لشراء خدمات اجتماعية محددة وفقاً لاحتياجات المستفيدين.

-المدفوعات الحكومية غير المباشرة، وتتمثل في سداد الدولة للتكاليف التي تكبدتها الوكالات غير الربحية في تقديم الخدمات للعملاء الذي تعترف بهم الدولة على أنهم في حاجة للمساعدة.

-التعاقد الخارجي، وهى المدفوعات التي تتم لشراء الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية، والتي تعتبر في سبيل المصلحة العامة.

جـ - **دور محدود من المنظمات غير الربحية في صنع السياسات،** ويتضح ملامح هذا الدور فيما يلي[١٢٧]:

على الرغم من الدور المهم الذي لعبته في تنفيذ السياسات العامة والاستقلالية التشغيلية الكبيرة التي تتمتع بها، لم تلعب المنظمات غير الربحية تاريخياً دوراً حاسماً في صنع السياسات العامة في مجال الخدمات الاجتماعية، ويرجع ذلك أساساً إلى الدرجة المتواضعة من التنظيم والنشاط للجمعيات المدنية والدفاعية كنتيجة للدور المهيمن للأحزاب السياسية والنقابات العمالية

في المجتمع. وقد تم تمثيل مصالح القطاع الثالث في صنع سياسة الخدمات الاجتماعية بشكل رئيس من خلال الوساطة السياسية للكنيسة الكاثوليكية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية. هذه الوساطة التي عرضت مقابل التبعية الهرمية للمنظمات غير الربحية لوكلاء المؤسسات السياسية التي ضمنت تمثيلها في الساحة السياسية، منعت المنظمات غير الربحية لفترة طويلة من لعب دور مستقل سياسياً.

وبالنظر إلى الهيكل الهرمي والمركزي للآليات التي تم من خلالها تمثيل المنظمات غير الربحية في صنع السياسات، فمن الواضح أنه لم يكن لديهم حق معترف به في أن يتم استشارتهم بشكل مستقل من قبل الحكومة بشأن القرارات المتعلقة بالتشريعات، والنتيجة الأخرى هى أن المنظمات غير الربحية لفترة طويلة، لم تطور أى دعوة سياسية مهمة، ولم تلعب دوراً مهماً في تعزيز الحقوق الجديدة في الخدمات.

٤ - **التغيرات الأخيرة في العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الربحية** ويمكن إبراز أهم ملامح هذه التغيرات فيما يلي[١٢٨]:

شهد العقدان الماضيان تحولاً مهماً في العلاقة بين الدولة والقطاع الثالث في إيطاليا، وذلك نتيجة للجهود التي تبذلها السلطات المحلية لإشراك القطاع الثالث في سياسات الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى الحاجة لوضع إطار تنظيمي جديد لإدخال المزيد من العلاقات المالية الموجهة نحو السوق بين القطاعين. ويرجع هذا التحول لعدة أسباب منها تمويل الدولة المتناقص باستمرار لتلبية الطلب على الخدمات الاجتماعية التي يبدو أنها تنمو بسرعة، والالتزام بتوجيهات الاتحاد الأوربي الخاصة بضبط الإنفاق في هذه المجالات، علاوة على ذلك فإن فضائح الفساد السياسي الواسعة النطاق، فرضت الحاجة إلى مزيد من الشفافية في العلاقات المالية بين السلطات المحلية ومقدمي الخدمة من القطاع الخاص.

ويمكن تفسير التغييرات في العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الربحية في هذه الفترة، من خلال ما يلي:

أ - ضرورة وجود تنظيم مؤسسي جديد للقطاع الثالث، يهدف إلى منح المنظمات غير الربحية دوراً عاماً وواضحاً في صنع السياسات الاجتماعية، وفي ضوء هذه الضرورة تم تقديم قانون وطني جديد عام (٢٠٠٠) برقم (٣٨٢ لسنة ٢٠٠٠)، والذي اعترف بالطبيعة المختلطة لنظام الرعاية الاجتماعية، ومنح المنظمات غير الربحية الوضع القانوني المطلوب لتقديم الخدمات والمزايا الضريبية ذات الصلة، وحدد أشكال وقنوات تمويل الدولة بدقة أكبر من ذي قبل، مع ضمان مشاركة المنظمات غير الربحية ليس فقط في تقديم الخدمة ولكن أيضاً في عمليات التخطيط وصنع السياسات، وأخيراً حاول القانون تحديد خصائص المنظمات غير الربحية العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية بدقة أكبر مع تركيز التمويل الحكومي على المنظمات الأكثر احترافاً.

ب -إدخال المزيد من المنافسة المفتوحة في آليات التمويل الحكومي للخدمات الاجتماعية، لمنع الممارسات الراسخة القائمة على التوافق المتبادل بين بعض الأطراف، ومن ثم تم إدخال لوائح جديدة لإضفاء مزيد من الشفافية على العلاقات التعاقدية بين الحكومات المحلية ومقدمي الخدمات، ووضع قواعد لاختيار الموردين الخاصين على أساس السعر وجودة الخدمات المقدمة. وقد تحقق ذلك بشكل أساسي من خلال التحول من المنح إلى العقود، ومن خلال إدخال قواعد محددة مستوحاة من الإدارة العامة الجديدة، والتي تهدف إلى تقليل حرية التصرف في التعاقد الخارجي (مثل المناقصة) على أساس السعر كشرط إلزامي للحصول على العقود، ومساءلة أكثر صرامة للمقاولين، وإجراءات تقييم الأثر.

جـ - إنشاء أشكال جديدة من التنسيق بين الحكومة ومنظمات القطاع الثالث، لقد نما هذا التنسيق على مستويات مختلفة، حيث اشتمل على عدة جوانب:

-استراتيجية، مرتبطة بالقيم والأهداف العامة للسياسة.

-تنظيمية، مرتبطة بجوانب محددة مثل: جودة الخدمة أو تقييم النتائج.

-تشغيلية، مرتبطة بالتفاعل بين المديرين ومقدمي الخدمات.

خلاصة القول حول العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الربحية في هذه الفترة مشاركة أكبر للمنظمات غير الربحية في تخطيط وتقييم وتنفيذ السياسة الاجتماعية، وكانت الفرص المتاحة للمنظمات غير الربحية لإدراجها في تخطيط السياسات الاجتماعية أعلى بكثير، حيث تم تطبيق اللامركزية على نشاط التخطيط على المستوى المحلي، فعند هذا المستوى يكون التخطيط أكثر قابلية للتوسع ليشمل المنظمات التي كانت أكثر قلقاً بشأن بقائها أكثر من تحمل المسئوليات الجماعية في معظم الحالات، حيث يوفر التخطيط المحلي بالفعل شبكة تعاون وثيقة متبادلة بين الجمهور والقطاع الثالث.

وفي الختام فإن هناك ثلاث عمليات متوازية جارية خلال العقدين الماضيين: مسئولية أقوى للدولة عن السياسات الاجتماعية، ودور مؤسسي أقوى للقطاع الثالث، إدخال قواعد المنافسة في الترتيبات المالية بين الحكومة والمنظمات غير الهادفة للربح، وزيادة مشاركة المنظمات غير الربحية في صنع السياسة الاجتماعية.

خلاصة الخبرة الإيطالية:

النظام السياسي الإيطالي نظام جمهوري برلماني، لم تستقر فيه القواعد والتقاليد البرلمانية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نظام يتسم بعدم الاستقرار الوزاري، وحول شكل العلاقة بين السلطات الثلاث في إيطاليا يلاحظ ما يلي:

تقوم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على التداخل والتعاون بينهما، السلطة التشريعية يتولاها برلمان مكون من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ. أما السلطة التنفيذية فيختص بها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، أما السلطة القضائية فيمارس الجهاز القضائي في إيطاليا وظيفته التقليدية في استقلال تام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وهناك تقليد طويل للمنظمات غير الربحية التي تعمل في مجال الخدمات البشرية في إيطاليا، خاصة المؤسسات المرتبطة بالكنيسة. وعلى الرغم من أن القطاع الثالث في إيطاليا أصغر مما هو عليه في البلدان الأوربية الكبيرة، إلا أنه يلعب دوراً

هاماً في توفير الخدمات الاجتماعية للسكان في إيطاليا، ومن أهم خصائص هذا القطاع، أنه قطاع صغير نسبياً، وقطاع متخصص في الخدمات الإنسانية والاجتماعية.

وكانت البداية الحقيقية للقطاع الثالث في إيطاليا في النصف الثاني من القرن (١٩)، مع ميلاد دولة إيطاليا ذاتها عام ١٨٦١م. وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ -١٩٤٥م)، حدث تحولاً عميقاً وإيجابياً في القطاع الثالث، خاصة في النصف الثاني من السبعينات، فقد ظهرت منظمات تطوعية جديدة رفضت سيطرة الكنيسة والأحزاب السياسية.

وقد اتسمت المنظمات التطوعية الجديدة في فترة الثمانينيات بالتخصص وممارسة العمل باحتراف، وظهرت التعاونيات الاجتماعية باعتبارها مكوناً جديداً للقطاع الثالث.

وفي التسعينات تطور العمل الاحترافي للقطاع الثالث الإيطالي مع وصول سياسات عامة جديدة تهدف إلى زيادة تفويض تنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية إلى القطاع الثالث. وقد شكل مجال الخدمات الاجتماعية في إيطاليا مثالاً جيداً على الشراكة بين الدولة والقطاع الثالث (النموذج التقليدي)، والدولة مسئولة عن التمويل، أما القطاع الثالث فمسئوليته الإدارة الفعلية وتقديم الخدمات للأفراد.

ويتميز نظام الشراكة الإيطالي عن نظيره في البلدان الأوربية بثلاثة أشياء:

١ - اهمال الدولة التاريخي للخدمات الاجتماعية الشخصية.

٢ - الترتيبات التعاقدية فضفاضة نسبياً.

٣ - دور محدود للمنظمات غير الربحية في صنع السياسات.

وقد شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين تحولاً مهماً في العلاقة بين الدولة والقطاع الثالث في إيطاليا، ويمكن تفسير ذلك من خلال:

١ - ضرورة وجود تنظيم مؤسسي جديد للقطاع الثالث يهدف إلى منح المنظمات غير الربحية دوراً واضحاً في صنع السياسات الاجتماعية وهو ما عبر عنه صدور القانون الجديد رقم ٣٨٢ لسنة ٢٠٠٠م.

٢ - إدخال مزيد من المنافسة المفتوحة في آليات التمويل الحكومي للخدمات الاجتماعية، لمنع الممارسات القائمة على التوافق المتبادل بين بعض الأطراف.

٣ - إنشاء أشكال جديدة من التنسيق بين الحكومة ومنظمات القطاع الثالث، على مستويات استراتيجية، تنظيمية وتشغيلية.

خلاصة القول، هناك ثلاث عمليات متوازنة تمت خلال العقدين الماضيين: مسئولية الدولة والقطاع الثالث معاً عن السياسات الاجتماعية، وضع اعتبار لقواعد المناقشة في الترتيبات المالية بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، مشاركة أكبر للمنظمات غير الربحية في صنع السياسة الاجتماعية.

القسم الرابع

جهود مؤسسات المجتمع المدني المصرية في التنمية المستدامة

(الجمعيات الأهلية نموذجاً)

يهتم هذا القسم من البحث بإبراز جهود مؤسسات المجتمع المدني المصري في إحداث التنمية المستدامة مع التركيز على بعض مؤسسات المجتمع الأهلية، وحتى يتحقق ذلك فإن هذا القسم يتضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار القانوني (التشريعي) الذي يحكم حركة العمل الأهلي في مصر:

عكست تشريعات المجتمع المدني في كل بلاد العالم وبدرجات متفاوتة، قواعد قانونية رئيسية تحكم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة من جانب والمجتمع المدني والمجتمع ككل والرأي العام من جانب آخر، كما أن بعض التشريعات أصبحت تتضمن قواعد قانونية حديثة تحرر علاقة المجتمع المدني - على مستوى بلد معين - بالمجتمع المدني العالمي[١٢٩].

وتشير مراجعة الأطر القانونية (التشريعية) التي تحكم حركة العمل في مؤسسات المجتمع المدني في مصر ومنه المؤسسات الأهلية، إلى سيادة مجموعة من المفاهيم التشريعية المعترف بها عالمياً، من هذه المفاهيم على سبيل المثال[١٣٠]:

- ندرة السعي إلى الربح. - الإدارة الذاتية. - حظر النشاط السياسي.

- المنفعة العامة. - فتح مجالات النشاط. - التصفية.
- متطلبات التسجيل. - ضوابط التمويل. - المساءلة والمحاسبة.
- الإعفاءات والمزايا.

هذا بالإضافة إلى بعض المفاهيم القيمية والأخلاقية التي تسعى التشريعات لتحقيقها، مثل: عدم تضارب المصالح، احترام المنتفعين، المصداقية والثقة.

ويمكن عرض الإطار القانوني (التشريعي) الذي يحكم حركة العمل الأهلي من خلال ما يلي:

أولاً: التحديات التى تواجه المجتمع المدنى فى مصر:

حول التحديات التى تواجه مؤسسات المجتمع المدنى بمكوناته المختلفة فى مصر، نعرض فيما يلى بعض الآراء التي اهتمت برصد هذه التحديات. الرأي الأول دار حول وصف حال المجتمع المدنى فى مصر، وأهم التحديات التى تواجهه. أما الرأي الثاني فقد اهتم برصد أهم العقبات التى تواجه التعاون بين الوزارات والجمعيات غير الحكومية. أما الرأي الثالث والأخير فقد اهتم برصد أهم المعوقات أو المشكلات التى تقف حائلاً أمام انطلاق المنظمات الأهلية فى العالم العربى عموماً، وبالطبع فى القلب منه مصر.

ويتم عرض هذه الآراء فيما يلي:

قدم الرأي الأول الدكتور عمار على حسن أستاذ علم الاجتماع السياسي، من خلال وصفه لحال المجتمع المدنى فى مصر، وفيه أشار إلى مجموعة من التحديات التى تعوق مؤسسات المجتمع المدنى المصرى عن تحقيق أهدافها بالصورة المأمولة. من هذه التحديات[١٣١]:

١ - محاولات السلطات المتعاقبة حصار المجتمع المدنى، وتضييق الخناق عليه. وتتراكم هذه المشكلات صغيرها وكبيرها لتشكل جداراً سميكاً يحول دون نمو هذه المؤسسات بالمستوى والدرجة التى يحتاجها واقع مثقل بأعباء ضخمة تتوزع على كل مناحى الحياة تقريباً.

٢ - لا يزال مصطلح المجتمع المدنى يواجه مشكلة استيعابه وهضمه ضمن منظومة المفاهيم التى تحكم رؤى قطاعات عريضة من النخبة والجماهير على حد سواء. فأتباع بعض التيارات الاسلامية المتشددة يرون فيه مصطلحاً وافداً مشبوهاً قُصد به التشويش على المؤسسات التقليدية للأمة الإسلامية.

٣ - أما أتباع السلطة وبعض الإسلاميين والقوميين واليساريين فينظرون بعين الريبة إلى المجتمع المدنى بوصفه يشكل رأس حربة لمشروعات استعمارية مستترة، من خلال تبنيه برامج عمل اجتماعية وسياسية بعضها لا يلائم واقعنا وبعضها لا يشكل مطالب ملحة للجماهير، وآخر يتعارض مع قيمنا ومعتقداتنا.

٤ - هناك تداخل كبير بين بعض المؤسسات التى تصنف على أنها مجتمع مدنى أو أهلى، وبين الهياكل الإدارية الرسمية. فعلى سبيل المثال فإن الطرق الصوفية فى مصر يمكن تصنيفها على أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع الأهلى، لكن فى الوقت ذاته يوجد حبل سرى غليظ يربطها بالسلطة، ليس من زاوية استخدامها فى كسب الشرعية فقط، بل لوجود وزراء بحكم مناصبهم ضمن أعضاء المجلس الأعلى للطرق الصوفية، وهم وزراء الأوقاف والداخلية والإعلام والتنمية المحلية.

٥ - هناك كثير من الأحزاب السياسية المصرية لا تمارس دورها كأحزاب يفترض أن تشكل بدائل للسلطة، بل ترضى أن تعيش فى الهامش، وتكون مجرد ديكور لإضفاء طابع ديمقراطى على النظام السياسى، وفى ظل هذا التهميش تصبح تلك الأحزاب مجرد جزء من حركة المطالب التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى. وعدم قيام الأحزاب السياسية بدورها يدفع قطاعاً من المجتمع المدنى للقيام بدور سياسى لملء هذا الفراغ.

٦ - يعانى المجتمع المدنى المصرى من جمود وتخلف كثير من الأطر القانونية التى تحكم عمله، رغم الضغوط التى يمارسها على الحكومات من أجل تحديث البنية القانونية والتشريعية، بما يعزز دور المجتمع المدنى فى التنمية الاجتماعية والبشرية. وقد استجابت الحكومة جزئياً، لكن جاءت الاستجابة ضعيفة، ومازالت المنظمات غير الحكومية عرضة للتدخلات

الإدارية من قبل السلطة، خاصة فى المجالات المرتبطة بالتسجيل والإشهار، والرقابة الصارمة على مصادر التمويل لأسباب أمنية.

٧ - وجود قوانين وتشريعات صريحة وواضحة تحظر على المنظمات غير الحكومية العمل السياسى، من دون تعيين الحدود التى تفصل بين السياسى على اتساعه وبين غيره من مجالات العمل العام، بالإضافة إلى ذلك التعليمات الشفهية التى تعطى لمؤسسات الضبط والرقابة من أجل تضييق الخناق على هذه المنظمات.

٨ - لا تنجم تحديات المجتمع المدنى من السياق الاجتماعى الذى يحيط به فقط، بل إن بعض هذه التحديات يعود إلى طريقة أداء المنظمات غير الحكومية ذاتها، فبعض القائمين على أمر هذه المنظمات يتعاملون معها على أنها مجرد وسيلة للارتزاق، حيث تتيح لهم الحصول على جزء من الأموال التى تخصصها المؤسسات والحكومات الأجنبية لتشجيع التطور السياسى والاجتماعى فى بعض البلدان، أو لخلق نخبة مرتبطة بمصالح الغرب.

٩ - تعانى بعض المنظمات من أزمة مصداقية نتيجة ثلاثة أسباب رئيسية هى: وجود قدر من الفساد وافتقاد الشفافية، غياب الديمقراطية الفعلية لمؤسسات المجتمع المدنى، ضغط الدور الاجتماعى لهذه المنظمات.

أما الرأي الثاني حول التحديات التى تواجه المجتمع المدنى فى مصر فقد قدمه فريد زهران، راصداً أهم العقبات التى تواجه التعاون بين الوزارات والجمعيات غير الحكومية، تعود هذه العقبات من وجهة نظره إلى أسباب مباشرة، وأسباب غير مباشرة، نوجزها فيما يلى[١٣٢]:

١ - الأسباب المباشرة: حيث تتعلق هذه الأسباب بالقوانين والأطر المنظمة لهذا التعاون، كما تعود فى جانب منها أيضاً إلى مدى انفراج المناخ السياسى، وكلنا يعرف أن ازدهار هذه المنظمات والسماح لها بالوجود الفاعل والمؤثر يرتبط إلى حد كبير بزيادة الهامش الديمقراطى المتاح الذى لا يسمح لها بالنشاط فحسب، وإنما يسمح لها أيضاً بقدر من رعاية الدولة وتسهيلاتها.

٢ - الأسباب غير المباشرة أهمها ما يلى:

أ - لما كانت مصر تعيش عصر الخصخصة، فإن البعض يرجع أسباب ضعف النشاط الأهلى أو المدنى أو الشعبى، إلى سطوة الدولة وتحكمها فى مقدرات البلاد خلال المرحلة الناصرية. ويلقى هؤلاء على الاشتراكية مسئولية سطوة الدولة وجبروتها (وفقاً لتصورهم) إلى تأميم النشاط الثقافى والاجتماعى والسياسى بنفس القدر الذى أممت به النشاط الاقتصادى. ومن ثم فقد حرم الناس من المشاركة. ولذلك فهم يرون أن دفع الناس للعمل فى السوق أو فى مجال الخدمة العامة لا يحتاج إلا أن ترفع الدولة يدها فحسب، وسرعان ما سيندفع الناس مرة أخرى للمشاركة. وهذا بالطبع تصور خاطئ، فالتجربة الناصرية التى استندت إلى تدخل الدولة، لم تستند إلى أساس اشتراكى كما يرى هؤلاء ولكن تستند بالأساس إلى عمق التجربة المصرية التى تضرب بجذورها فى التاريخ المصرى منذ سبعة آلاف سنة.

ب - يؤيد ما سبق أن مصر أول من عرف الطريق إلى أمة متجانسة، وأول أمة تنجح فى بناء دولة مركزية، والوصول إلى هذا الانجاز الحضارى كان شرطاً أساسياً للسيطرة على النيل وتنظيم الرى، وفى نفس الوقت كان سبباً فى نجاح هذه السيطرة الضرورية وهذا التنظيم الذى لا غنى عنه للزراعة المصرية التى أسست أعظم حضارة زراعية عرفتها البشرية.

جـ - منذ أن نجح مينا فى توحيد القطرين، وبات لمصر دولة مركزية، كان هناك على الدوام علاقة طردية واضحة بين نهضة مصر ورخاء شعبها من ناحية، وبين قوة الدولة ومدى تمركز السلطات بين يديها من ناحية أخرى، وبنفس القدر نستطيع أن نلاحظ أن العكس صحيح، فمصر الضعيفة والفقيرة هى مصر التى تحكمها دولة ضعيفة متفككة.

د - ارتبطت قوة الدولة وقدرتها على إدارة شئون البلاد بملكيتها المباشرة لثروات البلاد وتحكمها الكامل فى إدارة هذه الثروات. ولقد ترتب على مكانة الدولة فى

مصر وطبيعة الدور الذى اعتادت أن تضطلع به لآلاف السنين نتيجتان منطقيتان هما:

- تضخم الأجهزة بشكل كبير حتى تستطيع القيام بكل ما هو مطلوب منها، وهذا العدد الكبير من البيروقراطيين أصبح له مع الوقت مشاكل مرتبطة بمشكلات وجوده نفسه، لا بالمشكلات التى وجد من أجل حلها أصلاً، مما أدى إلى توظيف المزيد من البيروقراطيين لحل هذه المشاكل، الأمر الذى أدى إلى مزيد من التضخم، وبالتالى إلى مزيد من المشاكل.
- ترتب على احتكار الدولة للعمل السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وسطوتها المطلقة على مقدرات الوطن، أن الناس فى بلادنا يؤمنون بالدولة ويعتقدون أنها (بعد الله سبحانه وتعالى) هى القادرة على عمل كل شئ. ومن ثم فقد تعود الناس على تسليم أمرهم للدولة. وأن تفعل الدولة ما تراه مناسباً، وأخيراً فهم معتادون على نقد مشاريع الدولة لا لأنهم يكرهون هذه المشاريع، وإنما لأنهم يطلبون على الدوام المزيد من الدولة.

هـ -يضاف إلى طبيعة الدولة البيروقراطية أن هناك ترسانة من القوانين التى تعوق تأسيس وتكوين المنظمات غير الحكومية، وهناك من ناحية أخرى ترسانة من القوانين التى تفرض درجة عالية من الرقابة والتحكم فى نشاط هذه المنظمات من قبل الدولة.

و -وأخيراً ينبغى أن نشير إلى أن أحد أهم العقبات التى تعوق التعاون بين أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية هو غياب استراتيجية واضحة مثل هذه التعاون بصفة عامة، وكذلك غياب مثل هذه الاستراتيجية لكل مجال على حده.

أما الرأي الثالث فقد قدمته شهيدة الباز فى دراستها عن: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، فبعد العرض المرجعى لمفاهيم الدراسة، والدراسة الميدانية، استطاعت أن ترصد أهم المشكلات

أو العقبات التى تقف حائلاً أمام انطلاق المنظمات الأهلية فى العالم العربى عموماً، وفى القلب منه مصر بطبيعة الحال. وقد تم هذا الرصد فى ضوء الأبعاد التالية[١٣٣]:

١ - صعوبة إنشاء منظمات أهلية جديدة، ومن الأسباب التى تقف وراء ذلك: صعوبة توفير نفقات الإنشاء، صعوبة إجراءات التأسيس، صعوبة توفير المقر الملائم، عدم الوعى بإجراءات التأسيس.

٢ - صعوبات مرتبطة بالاحتياجات المؤسسية وكفاءة الأداء، منها على سبيل المثال: عدم توافر خبرة البحث الاجتماعى لدى العاملين فيها فى معظم الأحيان، نقص الخبرة المعرفية الخاصة بإعداد الميزانية وإمساك الدفاتر الحسابية، نقص الخبرة فى مجال تنمية مهارات الإنتاج والتسويق وتصميم المشروعات، البيروقراطية والبعد عن أساليب الإدارة الحديثة، الانخفاض الشديد فى مجال خبرة التعاون العربى والدولى.

٣ - كفاءة المنظمة فى تنظيم العمل، ومن الصعوبات البارزة فى هذا المجال:

أ - المبالغة فى الاستجابات الخاصة بالتزام المنظمة بإعداد تقارير المتابعة الخاصة بنشاط الجمعية.

ب - المبالغة فى الالتزام بالعمل وفق خطة محددة، وفى نفس الوقت فشل الخطة فى تحقيق أهدافها، وذلك للأسباب التالية: محدودية التمويل، نقص الامكانات البشرية، سوء الإدارة، لا توجد إرادة أو رغبة فى العمل المتواصل، عدم فهم كثير من الناس لأهمية العمل الاجتماعى، عدم وجود مقر ملائم لنشاط الجمعية، الصراع بين أعضاء مجلس الإدارة، سيطرة الجهة الإدارية على اتخاذ القرار مع صعوبة تنفيذه.

٤ - مشكلة التطوع، لعل المشكلة الأساسية فى هذا البعد هو النقص فى أعداد المتطوعين، وتختلف أسباب هذه الظاهرة باختلاف الأقطار العربية، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب المشتركة، منها:

أ -الأزمة الاقتصادية الطاحنة وزيادة معدلات الفقر، مما أدى إلى لجوء كثير من الرجال إلى الاشتغال بأكثر من عمل، وبالتالى عدم وجود فائض من الوقت.

ب - سيادة قيم الفردية المصاحبة للتحول إلى اقتصاديات السوق.

جـ - غياب ثقافة المشاركة بسبب الاعتماد التقليدى على الدولة.

د -انخفاض قيمة العمل التطوعى بشكل عام.

هـ -تؤدي العادات والتقاليد دوراً كبيراً فى تحجيم مساهمة المرأة فى المجال العام وخاصة العمل التطوعى.

ثانياً: المجتمع المدني في الدساتير المصرية:

يمكن عرض مكانة المجتمع المدني في الدساتير المصرية بإيجاز كما يلي:

١ - أشار دستور ١٩٢٣م في المادة (٢١) منه إلى أن "للمصريين حق تكوين الجمعيات، وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون"[١٣٤].

٢ - أشار دستور ١٩٥٦م في المادة (٤٧) إلى أن "للمصريين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون"[١٣٥].

٣ - أشار دستور ١٩٦٤م في الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة إلى مجموعة من الحقوق والحريات للمصريين، منها على سبيل المثال[١٣٦]:

-حرية الاعتقاد مطلقاً (مادة ٣٤).

-حرية الرأي والبحث العلمي (مادة ٣٥).

-حرية الصحافة والطباعة والنشر (مادة ٣٦).

-حق الاجتماع (مادة ٣٧).

-حق إنشاء النقابات (مادة ٤١).

-حق الانتخاب والمساهمة في الحياة العامة (مادة ٤٥).

٤ -أشار دستور ١٩٧١م في المادة (٥٥) إلى أن "للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرّياً أو ذا طابع عسكري"(١٣٧).

٥ - أشار الدستور المصري الجديد والصادر عام ٢٠١٤م بعد التغييرات الكبرى التي حدثت في المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، في المادة (٧٥)، إلى أن "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شئونها أو حلها، أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي، ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سرياً أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون"(١٣٨).

ثالثاً: المجتمع المدني في القوانين المصرية:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة في ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م صدور مجموعة من القوانين لتنظيم حركة المجتمع المدني، من هذه القوانين نذكر ما يلي:

١ - القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م، والصادر في ١٢ فبراير، والخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة، حيث يشير القانون في المادة رقم (١) إلى أن "تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة، أو من أشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي"(١٣٩).

وقد تناول القانون في مواده المختلفة مجموعة من الموضوعات ذات الصلة بعمل مؤسسات المجتمع المدني(١٤٠)، وذلك من خلال الإشارة إلى: الأحكام العامة وتم عرضها من خلال المواد (١ -٣٣)، الجمعية العمومية المواد (٣٤ -٤٤)، مجلس الإدارة المواد (٤٥ -٥٦)، حل الجمعية العمومية المواد (٥٧ -٦٥)، الجمعيات ذات الصفة العامة المواد (٦٣ -٦٦)، في الإيواء المواد (٦٧ -٦٨)، المؤسسات الخاصة

المواد (٦٩ -٨٢)، الاتحادات المواد (٨٣ -٨٨)، في صندوق إعانة الجمعيات (٨٩ - ٩١)، وأخيراً في العقوبات (٩٢ -٩٧).

ويمكن بإيجاز شديد الإشارة إلى ثلاثة أبعاد هامة، تضمنها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، تركت آثارها على دور الجمعيات، ومشاركة المواطن من خلالها وهذه الأبعاد هى[١٤١]:

أ - رقابة الدولة على تكوين الجمعيات، فقد كانت القاعدة في القانون المدني المصري قبل عام ١٩٥٢م، أن الشخصية الاعتبارية تثبت للجمعية بمجرد إنشائها، إلا أن الأمر قد اختلف في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤، فالمادة الثامنة من القانون تنص على أنه: "لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا إذا أشهر نظامها وفقاً لأحكام هذا القانون" وهنا حدد القانون سابق الذكر إجراءات عديدة لإشهار الجمعية، والمستندات والوثائق المطلوبة، ومواعيده، وإمكانية التظلم، كما حدد التشريع الحالات التي يجوز فيها لجهة الإدارة أن ترفض شهر الجمعية. ويلاحظ أن التظلم من قرار رفض إنشاء الجمعية يقدم إلى الجهة الإدارية، وهو ما يعني توفير الحق لجهة واحدة لكي تكون حكماً وقاضياً في نفس الوقت.

ب -الرقابة على نشاط الجمعيات، حيث تتعدد صور الرقابة الإدارية على الجمعيات، بعضها رقابة سابقة، وبعضها الآخر لاحقة. من نماذج الأولى حق الجهة الإدارية في الإطلاع على الوثائق والمكاتبات والسجلات الخاصة بها، ورقابة الميزانيات وكيفية إيداع أموال الجمعيات وتصرفاتها القانونية، ومن أخطر صور هذه الرقابة ما تنص عليه المادة (٢٧) من القانون (٣٢) من إقرار حق الجهة الإدارية في فحص أعمال الجمعية، من خلال مفتشين تعينهم. أما الرقابة اللاحقة فهى تعني سلطة الإدارة في التدخل في قرارات الجمعيات بعد صورها، سواء بإلغاء أو إبطال أو وقف التنفيذ، المادة (٣٧)، من نماذج هذه الرقابة أيضاً حق وزير الشئون الاجتماعية في تعيين ممثل للوزارة، وممثل لكل هيئة من الهيئات الإدارية المعنية، أعضاء في مجلس الإدارة، المواد (٤٦)، (٤٧).

جـ - سلطة حل الجمعيات ودمجها، وهذا من أخطر صور تدخل الإدارة في عمل الجمعيات، لأنها تعني إنهاء الوجود القانوني والمادي للجمعيات بواسطة قرار إداري وليس حكماً قضائياً. فالقانون يجيز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية، بعد أخذ رأي الاتحاد المختص في أربعة أحوال:

-الأولى إذا ثبت عجز الجمعية عن تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها.

-الثانية إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها طبقاً لأغراضها.

-الثالثة إذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية عامين متتاليين.

-الرابعة إذا ارتكبت مخالفة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب، ويضاف إلى سلطة الحل سلطة أخرى وهى إدماج الجمعيات في أخرى ومصادرة أموالها، المادة (٢٩).

ومع الحوار المستمر بين الجمعيات الأهلية وبعض المنظمات الأخرى والحكومة ممثلة في وزارة الشئون الاجتماعية، رافق ذلك ضغوطاً كثيرة من الخارج، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، منظمات الأمم المتحدة، وذلك بهدف تغيير القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، والذي مضى على إصداره (٣٥) عاماً، وقد صدرت أكثر من مسودة للقانون، اختلف البعض حول موادها، واتفق البعض الآخر حول المواد الأخرى، وفي هذا المناخ صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م، وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد (٢١) تابع (ب) بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٩م[١٤٢].

٢ - القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م، والصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩م، والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي يشير في المادة (١) منه إلى أن "تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتبارية، أو منهما معاً لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي"[١٤٣].

وقد حدد القانون في مواده المختلفة ضوابط تأسيس وعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، كما يلي[١٤٤] : ضوابط تأسيس الجمعيات المواد (١ -١٠)، أغراض

الجمعيات وحقوقها والتزاماتها المواد (١١ -٢٣)، الجمعية العمومية المواد (٢٤ - ٣١)، مجلس الإدارة المواد (٣٢ -٤٠)، حل الجمعيات المواد (٤١ -٤٧)، الجمعيات ذات النفع العام المواد (٤٨ -٥٣)، المؤسسات الأهلية المواد (٥٤ -٦٣)، الاتحادات النوعية والإقليمية المواد (٦٤ -٦٧)، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية المواد (٦٨ -٦٩)، صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المواد (٧٠ -٧٤)، العقوبات المادة (٧٥).

وقد شهدت فترة التسعينات من القرن العشرين جهوداً كبيرة من عدد من الجمعيات الأهلية ونشطاء المجتمع المدني للمطالبة بتغيير القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م. تزامن مع هذه الجهود إصدار المجالس القومية المتخصصة في النصف الثاني من عام ١٩٩٧م، تقريراً مهماً بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة في مصر، يتضمن التقرير مجموعة من التوصيات للاسترشاد بها في إعداد مشروع القانون الجديد، من بين هذه التوصيات[١٤٥] :

أ - العودة إلى مواد القانون المدني التي كانت تنظم عمل الجمعيات الأهلية سابقاً لكي تكون أساساً للتعاون الجديد.

ب -أن تشرف على الجمعيات جهة إدارية واحدة تصب فيها كافة البيانات عن الجمعيات.

جـ - تيسير إجراءات شهر الجمعيات والحد من تدخل الجهة الإدارية في مباشرتها لأنشطتها.

د -تقليص تمثيل الجهة الإدارية، والجهات المعنية في نشاط الجمعيات إلى أضيق الحدود.

هـ - عدم جواز الاستيلاء على أملاك الجمعيات.

و -تشجيع إنشاء المؤسسات الخاصة، وحث رجال الأعمال على إنشائها كبديل للوقف الخيري.

ز - تعديل التشريعات التي حرمت الجمعيات من مزايا كانت تتمتع بها، ومنحها مزايا جديدة.

ح - أن يؤخذ رأي الاتحاد العام للجمعيات والاتحادات الإقليمية قبل الشروع في حل الجمعية، أو مجلس الإدارة، أو إيقاف أى قرار صادر عن مجلس الإدارة.

ط - أن يكون قرار الحل بالنسبة للجمعيات أو مجالس الإدارة، أو قرار الإدماج بحكم من المحكمة المختصة وعلى وجه الاستعجال.

ى - أن يشكل أن يشكل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات بالانتخاب من بين أعضاء الاتحادات الإقليمية والاتحادات النوعية والجمعيات المركزية.

ولم تمضي إلا بعض الشهور على صدور القانون حتى تم الطعن على دستوريته أمام المحكمة الدستورية العليا، وفعلاً تم قبول الطعن، وأصدرت المحكمة حكمها بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م، لأكثر من سبب أهمها:

١ - عدم عرض القانون على مجلس الشورى، وهذا يخالف نص المادة (١٩٥) من الدستور، التي تنص على ضرورة أخذ رأي مجلس الشورى حول مشروعات القوانين المكملة للدستور، ومنها هذا القانون.

٢ - إغفال حق الأفراد في تكوين الجمعيات كما نصت عليه المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصادر عام ١٩٤٨م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١م.

وكان نتيجة ذلك البدء في عرض مشروع القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، والحوار حوله.

٣ - القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية، والذي يشير في المادة رقم (١) منه إلى ما يلي:

"تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتبارية، أو منهما معاً، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي"[(١٤٦)].

وقد حدد القانون في مواده المختلفة ضوابط تأسيس وعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك كما يلي[١٤٧] : تأسيس الجمعيات المواد (١ -١٠)، أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها المواد (١١ -٢٣)، الجمعية العمومية المواد (٢٤ - ٣١)، مجلس الإدارة المواد (٣٢ -٤٠)، حل الجمعيات المواد (٤١ -٤٧)، الجمعيات ذات النفع العام المواد (٤٨ -٥٣)، الإيواء المادة (٥٤)، المؤسسات الأهلية المواد (٥٥ -٦٤)، الاتحادات النوعية والإقليمية المواد (٦٥ -٦٨)، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية المواد (٦٩ -٧٠)، صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية المواد (٧١ -٧٥)، العقوبات المادة (٧٦).

وعلى الرغم من أن القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، قد تضمن الكثير من الإيجابيات التي تدفع الجمعيات الأهلية إلى الانطلاق وتساعد على تفعيل دورها في التنمية الاجتماعية، إلا أن هناك بعض السلبيات في القانون والتي كشف عنها الحوار المجتمعي الذي رافق إجراءات تطبيق القانون، مثال ذلك ما رصده صفوت صلاح الدين النحاس، كما يلي[١٤٨]:

١ - ما ورد في نص المادة (٤٢) من القانون، والتي أعطت للحكومة الحق في حل الجمعيات الأهلية بقرار من وزير الشئون الاجتماعية (التضامن حالياً)، وعلى الجمعية التي يقع عليها الضرر أن تلجأ إلى القضاء خلال ستين يوماً من الإخطار وهذه الإجراءات قد تطول لسنوات.

٢ - كما ورد في ذات المادة أسباب حل الجمعية، ومنها الانضمام إلى نادٍ أو جمعية أو منظمة أو هيئة مقرها خارج ج. م. ع، دون موافقة وزارة الشئون الاجتماعية، على الرغم من أن المادة (١٦) من القانون تجيز الانضمام أو الاشتراك في نادٍ أو جمعية أو هيئة أو منظمة مقرها خارج ج. م. ع، وتمارس نشاطاً لا يتنافى من أغراضها بشرط إخطار الجهة الإدارية.

٣ - هناك تعقيدات في تطبيق نص المادة (١٣) ومنها الإجراءات الإدارية لحصول الجمعيات الأهلية على بعض الإعفاءات الضريبية والجمركية، فجعلت

الحصول على هذا الحق يستوجب صدور قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من وزير الشئون الاجتماعية وعرض وزير المالية للتمتع بالإعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى... الخ.

٤ - اهتمت المادة (١٧) من القانون بموافقة الجهة الإدارية على تلقي الجمعيات الأهلية للتبرعات، ومنعت حصول أى جمعية على أموال من الخارج، دون إذن مسبق بذلك، على الرغم أن نفس المادة أعطت في بدايتها للجمعية الحق في تلقي التبرعات باعتبارها مصدراً رئيسياً للتمويل.

٥ - وجود تناقض بين المادة (٣٦) والمادة (٣٩) من القانون، والذي بمقتضاه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة، والعمل للجمعية بأجر، في حين أن نص المادة (٣٩) أجازت لمجلس الإدارة أن يعين مديراً للجمعية من بين أعضائه أو غيرهم بمقابل مادي.

٦ - عدم النص على إعفاء الجمعيات من ضريبة المبيعات مقابل الدعاية والإعلان عن أنشطتها.

ورغم التغيير الكبير الذي طرأ على التشريعات التي تحكم حركة المجتمع المدني في مصر بدءاً من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م، ثم القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م، وأخيراً القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، إلا أنه مازالت هناك العديد من التحديات الأساسية التي تواجه العدالة الاجتماعية، وهى من المجالات الأساسية التي يسهم فيها المجتمع المدني بنصيب وافر، وقد رصدت رؤية مصر (٢٠٣٠)، بعض هذه التحديات منها[١٤٩]:

-الاتساع المطرد في الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والجيلية والنوعية نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية بكافة أشكالها.

-ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وخاصة بين الفئات الأكثر فقراً، مما يمثل عبئاً متزايداً قد يتخطى قدرات وإمكانيات شبكات الرعاية والحماية الاجتماعية.

-وجود فجوة في تكافؤ توزيع الخدمات جغرافياً وإتاحة الحد الأدنى في المناطق الأكثر احتياجاً، حيث يعزز اختلاف مستوى إتاحة الخدمات بين المحافظات من الفجوات الجغرافية في الاندماج المجتمعي.

-ارتفاع تكلفة المعيشة (المسكن والملبس والمأكل والتعليم والصحة)، مما يزيد من الفجوة المجتمعية ويزيد من تفاقم مشكلة الفقر.

-ضعف الثقة بين الدولة والمجتمع المدني والذي يُعد هذا موروثاً منذ عقود في المجتمع نتيجة عدم التمكين والبيروقراطية وغياب الشفافية والمساءلة وضعف منظومة الحوكمة التي تعمل الدولة الآن لتطويرها.

-ضعف التنسيق بين جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وربطها بأولويات الاحتياجات المجتمعية مما يؤدي إلى تشتيت الجهود الداعمة للعدالة الاجتماعية وعدم التركيز على أولويات الاحتياجات المجتمعية.

وقد فرضت هذه التحديات على الحكومة ضرورة مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج المجتمعي وذلك من خلال برنامج كان على قمته مراجعة قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م بحيث يتم تسهيل إجراءات التسجيل والعمل وتلقي التبرعات وتوسيع دائرة تأثير القانون وإلغاء المواد المخالفة لحرية الممارسة السياسية، وهو ما أدى إلى صدور القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧م.

٤ - القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧م، بإصدار قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي، والذي أشار في المادة رقم (١٣) منه إلى ما يلي:

"تعمل الجمعية وغيرها من الكيانات الخاضعة لأحكام هذا القانون في مجالات تنمية المجتمع المحددة في نظامها الأساسي دون غيرها... (١٥٠)"

وتشير المادة (١٤)، من القانون إلى "تعمل الجمعيات على تحقيق أغراضها في ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية وذلك لتنمية المجتمع وفقاً لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها، ولا يجوز حظر مباشرة أى نشاط مما تقدم إلا إذا ورد بالمخالفة لشروط التأسيس أو أهداف الجمعية، أو تعلق بالأنشطة السياسية أو الحزبية أو النقابية وفقاً للقوانين المنظمة لها.... (١٥١) "

وإجمالاً فإن القانون وضع ضوابط تأسيس وعمل الجمعيات والمؤسسات العامة في مجال العمل الأهلي، من خلال المواد التالية[١٥٢] : التعريفات في المادة (١)، تأسيس الجمعيات المواد (٢ -١٢)، أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها المواد (١٣ - ٣١)، الجمعية العمومية المادة (٣٢)، مجلس الإدارة المواد (٣٣ -٤٠)، حل الجمعيات المواد (٤١ -٤٨)، الجمعيات ذات النفع العام المواد (٤٩ -٥٢)، المؤسسات الأهلية المواد (٥٣ -٥٨)، المنظمات الأجنبية غير الحكومية المواد (٥٩ -٦٩)، الجهاز القومي لتنظيم عمل المنظمات الأجنبية غير الحكومية المواد (٧٠ -٧٧)، صندوق دعم الجمعيات والمؤسسات الأهلية (٧٨ -٨٠)، الاتحاد العام والاتحادات الإقليمية والنوعية المواد (٨١ -٨٥)، العقوبات المواد (٨٦ -٨٩).

ويمكن رصد عيوب في القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧م كما يلي:

١ - فرض القانون عشرات القيود على الجمعيات الأهلية في الداخل، حيث وضع القانون نفسه وصياً على كل ما سماه كيانات تمارس العمل الأهلي بدون أن تكون خاضعة للقانون، وذلك بالحظر على أى جمعية أياً كان شكلها القانوني أو مسماها، أن تمارس العمل الأهلي إلا بعد الالتزام بأحكامه والخضوع لها، وبالتالي تجاهل القانون كل المنظمات الأخرى التي تمارس دورها من خلال أشكال قانونية أخرى مثل: قانون المحاماة أو القانون المدني أو حتى قانون الشركات[١٥٣] .

حيث تشير السطور الأخيرة من المادة الأولى من القانون إلى: "ويحظر على أى جمعية أياً كان شكلها القانوني أو مسماها أن تمارس العمل الأهلي إلا بعد الالتزام بأحكامه والخضوع لهما"[١٥٤] .

٢ - فرض القانون عدداً من القيود على التأسيس، وصعب مهمة الراغبين في تأسيس جمعيات أهلية.

٣ - ألزم القانون الجمعيات بتحقيق أغراضها في ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية وذلك لتنمية المجتمع وفقاً لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها، أى ربط دور الجمعيات وفقاً لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية

وأولوياتها، وهو ما يعني بالمقابل استبعاد أى أغراض أخرى ترى الجهة الإدارية أنها بعيدة عن هذه الخطة واحتياجاتها[١٥٥]. ويشير نص المادة رقم (١٤) من القانون إلى: "تعمل الجمعيات على تحقيق أغراضها في ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية وذلك لتنمية المجتمع وفقاً لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها، ولا يجوز حظر مباشرة أى نشاط مما تقدم إلا إذا ورد بالمخالفة لشروط التأسيس أو أهداف الجمعية، أو تعلق بالأنشطة السياسية أو الحزبية أو النقابية وفقاً للقوانين المنظمة لها"[١٥٦].

-تشترط المادة (٢٣) من القانون عدم قبول التبرعات إلا بعد إخطار الجهة الإدارية، حيث تشير المادة في جزء منها إلى: "كما يجب الحصول على موافقة الجهة الإدارية قبل جمع التبرعات بثلاثين يوم عمل، وتلتزم الجهة الإدارية بإخطار الجهاز بذلك، وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات والشروط المتطلبة للتصريح بجمع التبرعات بصورها المختلفة، والشروط اللازمة لكل وسيلة على حدة متى اقتضت المصلحة العامة ذلك، كما تبين اللائحة التنفيذية ضوابط وإجراءات تلقي الأموال العينية.... [١٥٧]".

-حق الجهة الإدارية في وقف نشاط الجمعية، بسبب العديد من المخالفات التي أشار إليها القانون في بعض مواده، خاصة المواد (٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٤، ٤٢، ٦١، ٧٠) [١٥٨].

-وبالإضافة إلى ما رصده شريف الهلالي من عيوب للقانون رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧م، أشارت هويدا عدلي في دراستها عن "تعديل قانون الجمعيات الأهلية ومحاولة بناء توافق وطني" إلى رؤيتها في تعديل القانون، والتي لخصتها في مجموعة من القضايا الكلية اشارت إليها تفصيلاً في الدراسة، وهى[١٥٩] :

أولاً: المعايير الدستورية والدولية الحاكمة لتعديل القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧م.

ثانياً: فلسفة القانون وخطورة اختزال القضية في مجرد تعديل بعض مواده.

ثالثاً: أهم القضايا الخلافية في القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧م، ومقترحات التعامل معها وهى:

١ - قضية التسجيل.

٢ - مجالات عمل الجمعيات.

٣ - التمويل والرقابة المالية.

٤ - العقوبات السالبة للحريات.

وفي نفس السياق أشار محمد العجاتي في دراسته بعنوان: قراءة في قانون الجمعيات الأهلية"، إلى مجموعة من الإشكاليات الكبرى في نصوص القانون، ترتبط هذه الإشكاليات بالأبعاد التالية[١٦٠] :

١ - العبارات والمصطلحات الفضفاضة والغامضة.

٢ - تدخل الجهة الإدارية.

٣ - التضييق على المنظمات والتأثير على استقلاليتها.

٤ - كثرة المفاهيم والأفكار التي تجاوزها الزمن.

٥ - تغليظ العقوبات.

٥ - قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م ولائحته التنفيذية، ويمثل هذا القانون استجابة للحوار الذي دار حول القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، والذي كان محلاً للخلاف بين غالبية فئات المجتمع، وذلك لما وضعه من قيود على مؤسسات المجتمع الأهلي، والذي أشار في المادة رقم (١٤) إلى ما يلي: "تعمل الجمعيات في مجالات تنمية المجتمع المحددة في نظامها الأساسي دون غيرها، وذلك مع مراعاة خطط الدولة التنموية واحتياجات المجتمع، ويجب على الجمعيات في حال رغبتها في ممارسة أنشطة بالمناطق الحدودية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء الحصول على ترخيص بتنفيذ تلك الأعمال من الجهة الإدارية بعد أخذ رأي المحافظ المختص وموافقة الجهات المعنية على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون"[١٦١] .

وقد تناول القانون في مواده المختلفة، مجموعة من الموضوعات ذات الصلة بالعمل الأهلي، أشارت إليها المواد التالية[١٦٢]:

التعريفات في المادة (١) تأسيس الجمعيات في المواد (٢ -١٣)، أغراض الجمعيات وحقوقها والتزاماتها في المواد (١٤ -٣٥)، الجمعية العمومية المادة (٣٦)، مجلس الإدارة المواد (٣٧ -٤٤)، وقف نشاط الجمعيات وحل مجلس إداراتها وحلها المواد (٤٥ -٥٣)، الجمعيات ذات النفع العام المواد (٥٤ -٥٧)، المؤسسات الأهلية المواد (٥٨ -٦٤)، المنظمات الأجنبية غير الحكومية المواد (٦٥ -٧٥)، الوحدة المركزية للجمعيات والعمل الأهلي والوحدات الفرعية التابعة لها المواد (٧٦ -٨١)، صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية المواد (٨٢ -٨٦)، الاتحاد العام والاتحادات الإقليمية والنوعية المواد (٨٧ -٩١)، التطوع المادة (٩٢)، العقوبات المواد (٩٣ -٩٧).

وفي ختام عرض الإطار القانوني الذي يحكم حركة العمل في مؤسسات المجتمع المدني في مصر، تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية:

١ - واجه المجتمع المدني في مصر مجموعة من التحديات المتنوعة في تاريخه، أرجع البعض هذه التحديات إلى محاولات السلطات المتعاقبة حصاره وتضييق الخناق عليه، وجمود وتخلف كثير من الأطر القانونية التي تحكم حركة العمل داخل مؤسسات المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى الصعوبات المتنوعة التي واجهت عملية إنشاء واعتماد هذه المؤسسات، والصعوبات الخاصة بكفاءة هذه المؤسسات في تنظيم العمل داخلها، ونقص أعداد الأفراد المتطوعين الراغبين في العمل داخل هذه المؤسسات، وذلك بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر، وسيادة بعض العادات والتقاليد الجامدة.

٢ - احتل المجتمع المدني مكانته في الدساتير المصرية المتعاقبة من خلال مادة أو أكثر، بدءاً من دستور ١٩٢٣م في المادة (٢١)، ودستور ١٩٥٦م في المادة (٤٧)، ودستور ١٩٥٦ في (الباب الثالث)، ودستور ١٩٧١م في المادة (٥٥)، وأخيراً دستور عام ٢٠١٤م في المادة (٧٥).

٣ - أحال الدستور عملية إنشاء منظمات المجتمع المدني إلى القوانين، ومن هنا ظهرت المشكلات الأساسية لها، بسبب القيود التي فرضتها هذه القوانين، وبسببها عانت هذه المنظمات من عقبات في الإنشاء وأداء العمل لعل أهمها: رقابة الدولة على تكوين الجمعيات ومراقبة أنشطتها، مع التدخل في حل الجمعيات وإمكانية دمجها.

٤ - دفعت هذه المشكلات أو القيود قادة الرأي من نشطاء المجتمع المدني والسياسيين إلى مواجهة هذه القوانين وإبراز عيوبها، فقد استمر القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤م، ما يقرب من (٣٥) عاماً، وتم تغييره بصدور القانون رقم ١٥٣ لعام ١٩٩٩م، والذي استمر الحوار حوله لكشف عيوبه، وهو ما أدى إلى صدور القانون رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢م، والقانون رقم ٧٠ لعام ٢٠١٧م، والذي فرض بدوره عشرات القيود على الجمعيات الأهلية، منها ما هو مرتبط بعملية التأسيس، ومنها ما هو مرتبط بمجالات العمل والتمويل والرقابة، وبعض العقوبات السالبة للحريات، وقد انتهى الحوار حول هذا القانون بصدور القانون الحالي رقم ١٤٩ لعام ٢٠١٩م، والذي ينظم حركة المجتمع المدني في مصر في الوقت الحالي.

المحور الثاني: دور النشاط الأهلي المصري في التنمية المستدامة:

نشأت الجمعيات الأهلية في مصر بشكل منظم عام ١٨٢١ حينما ظهرت الجمعية الخيرية اليونانية الأولى بالإسكندرية، لتظهر في تسعينات القرن التاسع عشر جمعيات أخرى ذات صبغة دينية، بينما نشأت وزارة للشئون الاجتماعية في مصر عام ١٩٣٩، وقد كان دستور ١٩٢٣ سباقاً في تناول نشاط تلك الجمعيات ليظل معمولاً عليها في جميع الدساتير المصرية كأداة لتحقيق التنمية، وتعطي وضعاً متقدماً في دستور مصر الحالي للعام ٢٠١٤[١٦٣]، حيث أشار في المادة (٧٥) إلى ما يلي: "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار، وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شئونها أو حلها، أو مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي، ويحظر

إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سرياً أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري. وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون"[١٦٤].

ولا تنفرد مصر بقيام الجمعيات الأهلية بعدد من الأدوار الرعائية والتنموية التي لا تقوم بها الدولة لسبب أو لآخر، بل اضحى هذا الأمر توجهاً عالمياً، حيث برزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال. ورغم التوافق على أن الجمعيات الأهلية أضحت أحد اضلاع مثلث التنمية بجانب الدولة والقطاع الخاص، إلا أنه يظل هناك اختلافات كبيرة في طبيعة الدور الذي تلعبه الجمعيات وأسبابه ومساحته من مجتمع لآخر بسبب عوامل عديدة، أبرزها طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني عامة والمنظمات غير الحكومية كأحد تشكيلاته بصفة خاصة، وكذلك قوة المجتمع وقدرته على تنظيم ذاته والحفاظ على حقوقه بل والدفاع عنها[١٦٥].

يهدف هذا المحور بصفة أساسية إلى عرض دور النشاط الأهلى فى التنمية على المستوى القومى (المصرى)، ويستلزم ذلك أن نعرض الموضوعات التالية:

أولاً: رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م:

اتساقاً مع استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م، طورت مصر رؤيتها للتنمية المستدامة منذ عام ٢٠١٦م، تحت عنوان (رؤية مصر ٢٠٣٠م، استراتيجية التنمية المستدامة)، وفي إطار الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، وتتضمن الاستراتيجية عشر محاور، حيث يتضمن البعد الاقتصادي على محاور: التنمية الاقتصادية والطاقة والابتكار والبحث العلمي والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، ويتضمن البعد الاجتماعي محاور: العدالة الاجتماعية والتعليم والتدريب والصحة والثقافة، ويتضمن البعد البيئي محاور: البيئة والتنمية العمرانية[١٦٦].

ويجري حالياً تحديث هذه الرؤية لتتناسب مع المتغيرات التي شهدتها مصر، وتتضمن الرؤية المصرية (النسخة الجديدة لرؤية ٢٠٣٠م)، (٨) أهداف أساسية يتفرع

عن كل هدف منها عدد من الأهداف الفرعية، نعرض لهذه الأهداف بإيجاز كما يلي[١٦٧]:

١ - الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الدولة على تحسين البنية التحتية وإتاحة الخدمات الأساسية بجودة عالية على أسس من العدالة والإنصاف، بالإضافة إلى تبني منظومة متكاملة من الحماية الاجتماعية تتسم بالكفاءة والفاعلية وتقوم على الشمول المجتمعي، وتتعامل الأجندة مع صورة حياة المواطن بنظرة أكثر شمولية من خلال تضمينها ما يتعلق بإثراء الحياة الثقافية والارتقاء بالبيئة المحيطة والمظهر الحضاري.

٢ - العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، حيث تعد قضايا التمكين والمساواة والعدالة الاجتماعية من القضايا الجوهرية التي تركز عليها أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، فضلاً عن تناول قضايا الدمج والحاجة إلى التغلب على التمييز بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع الأفراد استناداً إلى مبدأ المواطنة، وبغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

٣ - اقتصاد تنافسي ومتنوع، وتعتبر عملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز دور القطاعات الاقتصادية الواعدة، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كل ذلك من أهم العوامل التي تؤدي إلى رفع درجة المرونة الاقتصادية، وزيادة فرص التشغيل وتحقيق الشمول المالي ودمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي، مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاحتوائي المستدام.

٤ - المعرفة والابتكار والبحث العلمي، حيث تسعى الدولة باستمرار إلى تحسين مستوى الخدمات التعليمية والتدريبية المقدمة، واعتبار التدريب التحويلي أحد المحركات الأساسية لتأهيل وتوظيف الموارد البشرية غير المستغلة وتشجيع الابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تحسين الانتاجية والتأثير إيجاباً على سوق

العمل، بالإضافة إلى ربط نتائج البحث العلمي بالأنشطة التنموية حتى يتم تطوير الأساليب الانتاجية بما ينعكس إيجاباً على تخفيض النفقات وبالتالي أسعار السلع ورفع نسبة المكون التكنولوجي في المجتمعات الوطنية بما يؤدي إلى رفع درجة تنافسيتها في الأسواق العالمية، ومن ثم رفع معدلات النمو الاحتوائي والمستدام.

٥ - نظام بيئي متكامل ومستدام، حيث نص الدستور المصري في المادة رقم (٤٦) على "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها".

٦ - حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع، وقد حددت الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ستة غايات تمثل الإطار العام للحوكمة وتتمثل في: الإصلاح الإداري، وتحسين كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية، وترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد، ودعم نظم الرصد والمتابعة والتقييم، وإتاحة البيانات، وتعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون، وتمكين الإدارة المحلية.

٧ - السلام والأمن المصري، حيث تتناول الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة الأمن والسلام بمفهومهما الشامل والمتكامل، القائم على ركائز الاستقرار الاقتصادي والسياسي من جهة، وضمان الاحتياجات الأساسية من جهة أخرى، من أجل ترسيخ الأمن الاجتماعي، بالإضافة إلى تأمين حدود الدولة وحماية المواطنين.

٨ - تعزيز الريادة المصرية، فبعد نجاح الدولة في استعادة الاستقرار وتثبيت أركان الدولة، أصبح هدف تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي مطلباً ملحاً لدفع عجلة التنمية الشاملة من خلال دعم ملف ريادة مصر على كافة المستويات. لذا انتهجت الدولة سياسات بشأن تنمية التعاون العربي والأفريقي، كمناطق اهتمام اقليمية تدعم العلاقات السياسية، وتعزز أطر

الشراكات والتعاون التنموي، بالإضافة إلى تنمية الشراكات مع القوى الدولية الاقتصادية لدعم الأجندة التنموية وتعزيز دور الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية.

ثانياً: العوامل التى ساهمت فى تشكيل العمل الأهلى:

تشكل العمل الأهلى فى المنطقة العربية عموماً منذ بداياته، متأثراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع فى مساره التاريخى، وهناك عدد من العوامل التى كان لها تأثير واضح على توجهات وأهداف وحجم ودور العمل الأهلى فى المراحل التاريخية المختلفة، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي[١٦٨]:

١ - القيم الدينية والروحية فى المنطقة العربية، وهى مهبط الأديان تأثير كبير على العمل الأهلى، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية – وهى أقدم الأشكال – امتداداً لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية، الذى تمثل فى الوقف فى الإسلام ولنظام العشور فى المسيحية، وانعكاساً لقيم التكافل الاجتماعى التى تحض عليها الأديان، وقد قامت هذه المنظمات الدينية بدور كبير فى نشر التعليم والثقافة الدينية إلى جانب تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية.

٢ - طبيعة السلطة فى المجتمعات العربية التى تتشكك عادة فى المبادرات المنظمة للجماهير، وتأخذ منها موقفاً سلطوياً قاهراً، مما دفع الجماهير بالتالى إلى موقف اللامبالاة خوفاً واتقاءً لبطش السلطة. كما أدى احتكار السلطة من قبل النظم الحاكمة ومعاملتها للشعوب. وكأنها لم تبلغ سن الرشد بعد، إلى أن اعتمدت الشعوب على الدولة فى تسيير أمورها، وغابت ثقافة المشاركة التى تعتبر عنصراً أساسياً فى نمو المبادرات الأهلية.

٣ - التكاتف الشعبى فى فترات النضال ضد الاستعمال أو الحروب أو الكوارث حيث تستنفر الجماهير وتنتظم من أجل الحفاظ على استقلالها وهويتها الوطنية، ضد محاولات الهيمنة الثقافية والاستعمارية.

٤ - التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية والمحلية، بحيث تطور دوره حديثاً تحت إلحاح مطالب التنمية، فى إطار ظروف اقتصادية وسياسية وثقافية غير

مواتية، أدت إلى دفع تنظيماته لأن تكون إطاراً محركاً للجماهير المشاركة فى العملية التنموية، ولتقديم بعض الخدمات بدلاً من الدولة. وقد أدى هذا التطور إلى تسليط الضوء على هذا القطاع سواء على المستوى الاجتماعى أو السياسى أو الأكاديمى الفكرى. كما زاد الاعتراف به على مستوى الدول والمجتمع الدولى بشكل عام.

ثالثاً: أجيال الجمعيات الأهلية في مصر:

عرفت مصر في تاريخها الحديث والمعاصر خاصة خلال الفترة من بدايات القرن (١٩) مروراً بالقرن (٢٠)، وحتى الآن القرن (٢١)، عدة أجيال من الجمعيات تطورت في نوعية نشاطها ورؤيتها وعلاقتها بالدولة من جانب وبقطاع المستفيدين من جانب آخر، ويمكن أن نميز بين هذه الأجيال كما يلي[١٦٩]:

١ - جيل الجمعيات الخيرية، وكان يستهدف بالأساس تقديم المعونات (مادية - عينية) لمن يراه مستحقاً لها، إحياءً لقيم التكافل الاجتماعي والتي مثلت مع بداية هذا الجيل شبكة حقيقية للأمان الاجتماعي شملت المحتاجين والمعوزين، وكان يحدد تلك الجمعيات في عملها قيم دينية وروحية عليا أكثر منها دنيوية مادية، واعتمدت مالياً على تبرعات أهل الخير.

٢ - جيل الجمعيات الخدمية، وكانت تستهدف بالأساس توفير الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع سواء في المجال الصحي أو التعليمي، من خلال إنشاء المستوصفات ودور التعليم أو حتى توفير السكن للفئات المستفيدة، واعتمدت هذه الجمعيات بالأساس في تمويلها على فكرة الوقف الإسلامي.

٣ - الجمعيات التنموية، التي تستهدف رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع المحلي والنهوض بها، وليس مجرد توفير الخدمات الأساسية، وتعتمد حالياً على دعم حكومي أو تبرعات أعضائها.

٤ - جيل الجمعيات الدفاعية، والذي يطلق عليه جيل المنظمات الحقوقية، وهى ترجمة للمصطلح الإنجليزي Advocacy Organization، وهو ما يُعد جيلاً حديثاً للمنظمات غير الحكومية ويقع في دائرة المجتمع المدني، ويسعى إلى الدفاع عن مطالب وحقوق فئات مهمشة في المجتمع، كما يسعى إلى التأثير في السياسات والتشريعات التي تمس المطالب والحقوق الأساسية أو التأثير في الوعي والثقافة المجتمعية السائدة عن حقوق الإنسان، وتتخذ غالبية هذه المنظمات من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إطاراً مرجعياً للنشاط والحركة

رابعاً: مجالات العمل الأهلي:

وحول مجالات النشاط فى المنظمات الأهلية (أو الجمعيات الأهلية)، فإن الاتجاه العام، يشير إلى أن هذه المجالات تشمل ما يلى[١٧٠]:

رعاية الطفولة والأمومة، رعاية الأسرة، رعاية المسنين، رعاية المعاقين، المساعدات الخيرية أو الاجتماعية، رعاية الأيتام، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، الثقافة والعلوم والفنون والآداب، الحفاظ على البيئة، الصداقة بين الشعوب، الخدمات الدينية، رعاية الأحداث، رعاية المسجونين، التدريب المهنى، تنمية المجتمعات المحلية، تأهيل المرأة، وروابط الجيرة والزمالة، إضافة إلى مجالات أخرى مستحدثة يقف على رأسها مجال حقوق الإنسان.

وعموماً يمكن تصنيف مجالات نشاط الجمعيات الأهلية إلى ثلاثة مجالات أساسية هى: المجالات الخدمية، والفئوية، والتنموية، ومجالات أخرى مستحدثة، يمكن إيجازها فيما يلى:

١ - **المجال الخدمى:** ويتضمن هذا المجال ميادين متعددة منها: الرعاية الاجتماعية، الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى ما يتصل بالخدمات الدينية والثقافية.

٢ - **المجال الفئوى:** ويشمل رعاية بعض الفئات كالمرأة والأطفال والمسنين، والشباب وذوى **الاحتياجات** الخاصة، والمدمنين.

٣ - **المجال التنموى:** ويشمل ميادين التنمية المحلية، والتدريب والتأهيل، والإغاثة، وتنظيم الأسرة.

٤ - **المجالات المستحدثة:** ويلاحظ اهتمام عدد من الجمعيات الأهلية فى كثير من الأقطار العربية خاصة، بمجالات مستحدثة فى نشاطها أهمها: حقوق الإنسان، حماية البيئة، التعليم غير النظامى للبدو الرحل (الصومال، السودان). من الأمثلة الهامة هنا: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهى الآن أحد أركان اللجنة الرباعية للحوار الوطنى، التى فازت بجائزة نوبل للسلام (٢٠١٥).

ويرصد الدكتور أحمد ثابت – فى كتابه عن الدور السياسى – الثقافى للقطاع الأهلى – مجالات العمل الأهلي بإيجاز كما يلى[١٧١]:

-رعاية الأمومة والطفولة.

-رعاية الأسرة.

-رعاية المسنين والمعوقين والأيتام.

-الأعمال الخيرية.

-الرعاية الاجتماعية والصحية.

-الأنشطة الدينية المختلفة.

-الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية والأدبية والبيئية.

-أنشطة تعزيز الصداقة فيما بين الشعوب.

-حماية الأحداث فى المؤسسات العقابية والسجون.

-التدريب المهنى.

-تنمية المجتمعات المحلية.

-تدريب المرأة.

-الدفاع عن المرأة وتحسين ظروف العمل والمعيشة.

-الدفاع عن قضايا الرأى والتنوير والوحدة الوطنية.

-الدفاع عن حقوق الإنسان.

ويرصد أشرف حسين مجالات نشاط القطاع الأهلى فى المجالات التالية: العمل الجماعى الخيرى، الصحة، التعليم، مشروعات توليد الدخل (التنمية الاقتصادية) [١٧٢].

وفي دراسته عن خريطة مكونات المجتمع المدني في مصر أشار هاني سليمان إلى أن الجمعيات الأهلية في مصر قامت منذ نشأتها بأدوار عديدة في تقديم الخدمات، وقد بلغ عدد ميادين العمل التي تعمل بها الجمعيات الأهلية في مصر (١٧) ميدان عمل، تم رصدها كما يلي[١٧٣]:

- رعاية الأمومة والطفولة.	- رعاية الأسرة.
- المساعدات الاجتماعية.	- رعاية الشيخوخة.
- رعاية الفئات الخاصة.	- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية.
- تنمية المجتمعات المحلية.	- التنظيم والإدارة.
- رعاية المسجونين.	- تنظيم الأسرة.
- الصداقة بين مصر والشعوب الصديقة.	- النشاط الأدبي.
- الدفاع الاجتماعي.	- حماية البيئة والحفاظ عليها.
- التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل.	- حماية المستهلك.

فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لأنشطة الجمعيات الأهلية في مصر تجدر الإشارة إلى ما يلي[١٧٤]:

١ - تشير البيانات إلى أنها موزعة على تنمية المجتمعات المحلية بواقع (١٧٢٤٧ جمعية) بنسبة ٣٦,٣٪ من إجمالي الجمعيات لعام ٢٠١٧م.

٢ - تأتي في المرتبة الثانية الجمعيات العاملة في مجال الخدمات الثقافية والعلمية والدينية بواقع (١٣٣٦١ جمعية) بنسبة ٢٨,١٪.

٣ - جاءت الجمعيات العاملة في مجال المساعدات الاجتماعية في المرتبة الثالثة بواقع ٢٤,٥٪، (١١٦٥١ جمعية)، من إجمالي الجمعيات لعام ٢٠١٧م.

٤ - وبالنسبة لنشاط الجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان، فقد بلغ عددها نحو ٢٣٩ جمعية من إجمالي عدد الجمعيات لعام ٢٠١٧م، وبطبيعة الحال لا يمثل هذا الرقم المحدود جداً أعداد المنظمات الحقوقية في مصر، ولكنه يشير إلى الجمعيات التي تخضع إلى قانون الجمعيات الأهلية، بينما تخضع باقي التنظيمات لأشكال متعددة من التنظيم القانوني والمؤسسي، إذ غالبيتها تأسست باعتبارها شركات مدنية.

٥ - ويأتي في نهاية القائمة الجمعيات العاملة في مجال التنمية السكانية ورعاية المسجونين، والتنظيم والإدارة والدعم الفني وتطوير القدرات وتمكين وتأهيل الشباب والدفاع الاجتماعي، حيث بلغ أعدادهم على التوالي: (١٥ جمعية، ٣٥ جمعية، ٤٥ جمعية، ٥١ جمعية، ٥٢ جمعية).

وفى ضوء المجالات التى سبق عرضها، يبدو لنا أن مشروعات توليد الدخل (التنمية الاقتصادية)، من أهم المجالات التى يبرز فيها دور الجمعيات الأهلية، يؤكد ذلك: تجربة مشروع الأسر المنتجة الذى بدأ عام ١٩٦٤، وتجربة الصندوق الاجتماعى للتنمية، وهو ما نعرض له فى الصفحات التالية:

١ - **مشروع الأسر المنتجة:** ويمكن إبراز أهم ملامح هذا المشروع فيما يلي[١٧٥]:

أ - مشروع الأسر المنتجة مشروع اجتماعى ذو صبغة اقتصادية، يهدف إلى استثمار جهود الأسر عن طريق تحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية، تعينها على زيادة الدخل، وقد بلغ عدد مشروعات الأسر المنتجة التى نفذت عن طريق الجمعيات العاملة فى هذا المجال: ٤٠٠,٠٠٠ أسرة منذ بدأ تنفيذ المشروع، فى عام ١٩٩٠، انضم لهذا المشروع عدد ٢٧٠٣٠ أسرة جديدة.

ب -التركيز على الريف أكثر من التركيز على المدينة، فقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات تنظيم الأسرة من النساء حوالى ٦٠٪. من المستهدفين من هذا المشروع.

جـ - يسهم الصندوق الاجتماعى للتنمية بكثير من المشروعات فى مشروع الأسر المنتجة، حيث يشير برنامجه الجارى الذى بدأ العمل به عام ١٩٩٢م إلى ما يلى: ١٥٨٧٤ مشروعات تشغيل فتيات،

١٠٢١ مشروع زراعى، ٤٩٢٤ مشروع تجارى، ٧٨٠٤ مشروع حرفى، ٢٨٧١٢ مشروع أمن غذائى، ٣٨٠٩ مشروع تريكو، ٦٣٥٤ مشروعات أخرى.

ورغم الجهود التى بُذلت إلا أن ثمة مشكلات هامة تعوق هذه الجهود، منها: ارتفاع أسعار الخامات، مشكلة التسويق.

٢ - **الصندوق الاجتماعى للتنمية:** ويمكن إبراز أهم ملامح دور الصندوق الاجتماعي للتنمية فيما يلي: (١٧٦)

أُنشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية، بهدف التخفيف من الآثار الضارة على الفقراء والناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ووفقاً لقرار إنشاء الصندوق فإن الفئات المستهدفة من برامج الصندوق هى: الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، الطبقات الكادحة ومحدودو الدخل، العائدون من الخليج، المرأة، سكان المجتمعات الأقل نمواً، سكان المناطق المحرومة من الخدمات.

وينفذ الصندوق أهدافه عبر عدد من البرامج، منها على سبيل المثال برنامج تنمية المجتمع والذى يخاطب المجموعات المحتاجة والمستهدفة من خلال نوعين من المبادرات:

أ - أنشطة إنتاجية، حيث يقوم البرنامج بتمويل مشروعات الأنشطة الانتاجية التى تقوم بها بعض المؤسسات الخاصة والجمعيات الأهلية أو بعض الهيئات الحكومية.

ويأخذ الدعم هنا شكلين أساسيين هما: الدعم من خلال الائتمان (الدعم المالى)، الدعم التدريبى (التسويق، المحاسبة، الإدارة).

ب -أنشطة مرتبطة بالتنمية الاجتماعية، منها: الصحة، التعليم.

وفى نفس السياق يرصد عبد الغفار شكر نماذج من إنجازات القطاع الأهلى التنموية، فى دراسته الرائدة حول الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر، كما يلى:

(١) دور القطاع الأهلى فى الخدمات الصحية: يمكن توضيح هذا الدور فيما يلي[١٧٧]:

أسهمت الجمعيات الأهلية بشكل فعال فى تقديم الخدمات الصحية بأشكالها المختلفة لقطاعات كبيرة من المواطنين. فقد تم إنشاء العديد من المستشفيات العريقة الكبيرة ذات السمعة الطيبة، بواسطة جمعيات أهلية، ومنها على سبيل المثال: مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية (العجوزة سابقاً)، مستشفى المواساة بالإسكندرية، مستشفى الهلال الأحمر بالقاهرة، المستشفى القبطى بالقاهرة، مستشفى جامع مصطفى محمود بالجيزة.

كما تم إقامة العديد من المستوصفات الخيرية فى المدن والقرى، بعضها قائم بذاته وبعضها ملحق بمساجد وكنائس، أو كجزء من مشروعات أخرى للتنمية الاجتماعية.

وقد أسهمت تلك المنشآت فى تقديم منافذ للخدمة الصحية بأسعار فى متناول المواطنين فى المناطق التى تعانى من نقص الخدمة الصحية إلى جوار أنها وفرت فرصاً للعمل للفئات العاملة فى مجال الخدمة الطبية بمختلف نوعياتها.

كما أسهم القطاع الأهلى من خلال تلك المنافذ الطبية أو من خلال مشروعات تنظيم الأسرة فى التصدى للمشكلة السكانية حتى أن تنظيم الأسرة يعتبر عملاً أهلياً فى معظمه. وتقوم الدولة من خلال وزارة الصحة بتقديم الامكانيات المادية والعينية والتدريب للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تنظيم الأسرة إيماناً منها بدور العمل الأهلى فى هذا المجال.

وفى ضوء ذلك فإن العمل الأهلى فى المجال الصحى يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ - توفير الخدمة الطبية لمجتمع محلى يعانى من نقصها.

٢ - تقديم الخدمة بتكلفة أرخص من القطاع الخاص.

٣ - توفير فرص عمل جديدة.

٤ - توفير مصادر دخل للجمعية تنفق منها على مجالات أخرى.

(٢) دور القطاع الأهلى فى مجال الأسر المنتجة، ومواجهة الفقر والبطالة: ويمكن توضيح هذا الدور فيما يلي:

أ - يعتبر مشروع الأسر المنتجة الذى تنفذه الجمعية العامة للتدريب المهنى والأسر المنتجة وفروعها بالمحافظات، من المشروعات المهمة فى مجال التنمية البشرية. وينتمى مشروع الأسر المنتجة من وجهة نظر الدراسات الاجتماعية إلى التنمية القاعدية، أى التنمية من أسفل، التى تقوم على أساس أن التنمية تتطلب تحريكاً مقصوداً للوحدات الاجتماعية المحلية (بشرياً وتنظيمياً) متوجهاً نحو الجماهير العريضة من المنتجين والمحرومين لضمان اعتماد الأسرة على ذاتها، واستغلال إمكانيات البيئة والاعتماد على كثافة العمل وليس كثافة رأس المال، وإيجاد التكنولوجيا الملائمة والإدارة الذاتية للمشروع للتحرر من التعقيدات البيروقراطية.

ب - إن الفكرة المحورية للتنمية القاعدية، هى أن التنمية لا تنتشر من أعلى أو من الخارج، وإنما من القواعد الإنتاجية، أى من أسفل إلى أعلى حيث تقتصر مهمة التخطيط المركزى على مساعدة الوحدات الاجتماعية المحلية (الأسر) دون فرض شئ عليها لا يتفق مع خصوصية وضعها الاجتماعى.

جـ - وفى هذا السياق فإن مشروعات الأسر المنتجة تقدم خدماتها للفئات التالية: الأسر ذات الدخل المنخفض، وكذلك الأسر المستحقة للمساعدات والمعاشات الاجتماعية والحكومية، الأسر التى لديها وقت الفراغ الكافى للإنتاج، خريجو المؤسسات الاجتماعية ومراكز إعداد الأسر المنتجة والتكوين المهنى والتأهيل الاجتماعى، ربات البيوت ممن لديهن وقت الفراغ الكافى للإنتاج، العاملون بوحدات القطاع العام والحكومة، مكلفو الخدمة العامة والشباب، الرائدات الريفيات، وكبار السن القادرين، أسر الفئات التى ترعاها الجمعيات أو المؤسسات الخاصة، خريجو الجامعات والمعاهد العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة وطلابها[١٧٨].

ويسعى مشروع الأسر المنتجة إلى تحقيق الأهداف التالية[١٧٩]:

تنمية طاقات أفراد الأسرة وإمكانياتهم وقدراتهم، واستثمارها فى أنشطة ومجالات إنتاجية تعمل على زيادة دخل الأسرة المادى، تنمية الإمكانيات والموارد البيئية المتاحة، واستثمارها وتحويلها إلى منتجات نهائية ذات قيمة اقتصادية مضافة، تنمية الاتجاه والسلوك الانتاجى كقيمة اجتماعية لدى الأسرة والأفراد، إعداد الأسر وتأهيلها وتدريبها لإكسابها مهارات حرفية ويدوية مع استثمار عائد التأهيل والتدريب فى الممارسة الانتاجية والاقتصادية، استثمار الوقت المتاح لدى الأسرة فى الإنتاج لتنمية مفهوم الأمن كعنصر مهم فى حياة الأسر والمجتمع، إتاحة فرص العمل لكل فئات المجتمع ممن لهم القدرة والرغبة فى الإنتاج، الحفاظ على الصناعات والحرف القديمة وتطويرها، تطوير استخدامات الخامات البيئية المتاحة، التوسع فى التدريب التحويلى لمختلف فئات المجتمع، تحويل الفئات المستحقة للمساعدات إلى فئات منتجة، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى زيادة الانتاج، الارتفاع بمستوى المعيشة للأسر المنتجة كنتيجة مباشرة للمشروع.

من أهم هذه الانجازات على سبيل المثال[١٨٠]:

١ - استفاد من مشروع الأسر المنتجة (١,٥٥٨,٨٠٤) أسرة، موزعة على النحو التالى: مشروعات انتاجية منفذة بواسطة (٦٩٥٠١٢) أسرة، برامج تدريبية (٢٣١٢٧٢) اسرة، أسر توجيهية تسويقية (٥٦٢٢٤) أسرة، أسر تحت التنفيذ (فى ذلك الوقت) (٤٤٦٦٤) أسرة.

٢ - وقد تم تنفيذ ثلث المشروعات (٥٨٢,٤٣٣) أسرة فى خمس محافظات هى التى تتزايد فيها معدلات البطالة والفقر: (سوهاج – قنا – بنى سويف – القليوبية – البحيرة).

٣ - تراوحت القروض المقدمة للأسر ما بين ١٠٠ جنيه إذا كان التمويل من الجمعية و٥٠٠٠ جنيه إذا كان التمويل من الصندوق الاجتماعى.

٤ - ومن مجالات المشروع: التفصيل والحياكة، والإشغال النسوية والتريكو، والمشغولات الفنية، تربية الدواجن وتسمين المواشى، منتجات الألبان، السجاد والكليم والنجارة والتطعيم بالصدف والأرابيسك والمعادن.

٥ - بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية، تم إنشاء العديد من مراكز إعداد الأسر المنتجة، التى يلحق بها الفئات المستهدفة ويبلغ عددها (٣٤٧٤) مركز فى جميع المحافظات، بها (٥٧٠٠) مدرب. وتقوم هذه المراكز بأنشطة إنتاجية إلى جانب الخدمات التدريبية، وقد وصلت منتجاتها لعام ١٩٩٦ (١٨,٥) مليون جنيه.

٦ - تتعاون الوزارة مع الجمعية العامة للتدريب المهنى والأسر المنتجة، فى تسويق منتجات الأسر المنتجة من خلال (١٣٧) معرض فى جميع المحافظات. وتبلغ قيمة المنتجات المعروضة فيها حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١م مبلغ (٤,٥٨٦,٨٣٧)، وزادت المبيعات عن ثلاثة ملايين.

(٣) دور القطاع الأهلى فى التنمية المحلية: ويمكن إجمال هذا الدور فيما يلي:

أكد المؤتمر القومى للتنمية الريفية الذى نظمته وزارة الإدارة المحلية يومى (١٥، ١٦) أكتوبر ١٩٩٤م، على ضرورة الاهتمام بالمشاركة الشعبية فى عملية التنمية الريفية، وأن تقوم المنظمات الأهلية بدور فعال فى حشد وتعبئة الجماهير وتحريكها نحو المساهمة فى تخطيط برامج التنمية الريفية وتنفيذها وتمويلها ومتابعتها.

وتعرف الوكالة الدولية للتنمية الريفية، التنمية الريفية بأنها: "مجموعة الأنشطة الخدمية والاجتماعية اللازمة لتحسين الظروف والأوضاع الريفية بالإضافة إلى بعض الأنشطة المتعلقة بالإنتاج وتخليق الدخل". وهناك من ينظر إلى التنمية الريفية على أنها: "تلك العملية التى تتم فى مناطق محدودة أو مجتمعات محلية باعتبارها أسلوباً حديثاً للعمل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، يقوم على أسس وقواعد علمية ويعمل على إحداث تغيير فى طريقة التفكير والعمل والحياة لدى الأفراد، عن طريق إثارة وعيهم بهذا التغيير". أما عن مفهوم التنمية الريفية الذى ينطلق منه البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق هو: "عملية تغيير ارتقائى مخطط للنهوض الشامل المتكامل، لجميع نواحى الحياة فى المجتمع المحلى، يقوم بها أبناؤه، بطريقة ديمقراطية وبتكاتف المساعدات الحكومية"(١٨١).

ويعتبر البرنامج القومى للتنمية الريفية (شروق) من أهم النماذج التى تعبر عن الدور الرائد للقطاع الأهلى فى التنمية المحلية، فهذا البرنامج بمثابة: مشروع متكامل للتنمية المحلية أو الريفية يقوم على تكامل الأدوار بين الحكومة والقطاع الأهلى والقطاع الخاص. هذا المشروع يتم تنفيذه من خلال لجان شعبية حكومية تحت إشراف جهاز بناء وتنمية القرية بوزارة الحكم المحلى، ويقوم على أساس أن التنمية الريفية هى جهد شعبى فى الأساس(١٨٢).

ويشير الدكتور إبراهيم محرم إلى أن الفلسفة الأساسية لبرنامج شروق تقوم على أن التنمية الريفية هى جهد شعبى فى الأصل والأساس، وهو جهد يمتد بدءاً من صياغة الاختيارات التنموية وتخطيطها وتمويلها وتنفيذها حتى متابعتها وتقويمها. مع اقتصار دور الدولة على جانبين محددين هما المساندة الفنية والدعم المالى للمساعدة فى تحقيق ما صاغته الاختيارات الشعبية. ومن ثم فدور الدولة فى التنمية الريفية مكمل ومساند فى حين أن الدور الشعبى هو الأصل والجوهر. وهى فلسفة تتسق مع التوجه العام لخصخصة أو شعبية الجهود التنموية وتخفيف أعباء الدولة

تجاهها، مع احتفاظها بقدرتها على توجيه هذه الجهود الشعبية خلال الدعم الفنى والمادى لها[١٨٣].

وفى إطار هذه الفلسفة انطلق برنامج "شروق" من مفهوم محدد للتنمية الريفية المتكاملة، ومن هدف استراتيجى (بعيد المدى). ويتضمن الهدف الاستراتيجى للمشروع شقين ينبغى أن يتحققا معاً فى وقت واحد هما: التقدم المستمر فى نوعية الحياة الريفية لجميع أبناء المجتمع المحلي، الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم[١٨٤].

وللوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجى المزدوج صيغت الأهداف العامة للمشروع، كما يلي[١٨٥]:

١ - التنمية البيئية المحلية، وتشمل:

أ - استمرارية قدرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

ب -التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين وذلك من خلال إصلاح شامل وعادل لمكونات هذه البيئة وفي مقدمتها مرافق البنية الأساسية.

٢ - التنمية الاقتصادية المحلية، وتشمل:

أ - زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وتقريب الفوارق الداخلية فيما بينهم.

ب -زيادة فرص العمل المستقر والمنتج.

جـ - تنويع مصادر الدخل المحلي اعتماداً على تصنيع الريف.

٣ - التنمية البشرية المحلية، وتشمل:

أ - ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة.

ب -التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة.

جـ - رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطنين وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها، رفعاً كمياً ونوعياً، ومن خلال عدالة توافر خدمات التنمية البشرية.

د -الارتقاء بالنظام القيمي وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية وإعلاء الشعور الفردي بالمسئولية المجتمعية وممارسته العملية خلال المشاركة الشعبية المنظمة.

ه - المشاركة الفعالة للمرأة في جهود التنمية، وتعظيم الاعتماد على الشباب في كافة أنشطتها وتحقيق أمان الطفولة، وإدماج الفئات الاجتماعية الهامشية.

٤ -التنمية المؤسسية المحلية، وتشمل:

أ - الزيادة المستمرة في الاعتماد على المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية الاختيارية الديمقراطية ذاتية الاعتماد في: تعبئة وتنظيم هذه المشاركة، وعدالة اقتسام أعباء التنمية وعدالة توزيع عوائدها.

ب -التعميق المستمر للامركزية في التنمية المحلية وذلك بالزيادة المضطردة لأدوار ومسئوليات المنظمات المحلية في هذه التنمية.

جـ - تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجهود الحكومية وبينها وبين الجهود الأهلية المنظمة في أنشطة التنمية المحلية.

د -تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالة فيما بين تنمية المجتمع المحلي وتنمية المجتمع القومي.

وقد تحدد دور المنظمات الأهلية فى المشروع كما يلى[١٨٦]:

١ - الإسهام فى تعبئة وتحريك المشاركة الشعبية فى تخطيط وتنفيذ البرنامج وخططه على المستوى المحلى.

٢ - التنفيذ الميدانى للمشروعات والأنشطة الواردة فى خطة التنمية الريفية المحلية، التى تقع فى نطاق أغراضها بحسب ما تعهد به إليها اللجان المحلية للبرنامج.

ويشير الدكتور ابراهيم محرم في كتابه عن نهضة الريف، إلى أنه قد تم تحديد اهداف برنامج شروق على المستوى المحلي كما يلي[١٨٧]:

(١) **تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية ويشمل ذلك:** مياه الشرب، الصرف الصحي، الطرق، الاتصالات، المواصلات، الكهرباء، النظافة والبيئة، الإسكان.

(٢) **تحسين مستوى الخدمات العامة ويشمل ذلك:** خدمات التعليم، الصحة، الشباب، المرأة، الطفل، ذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن، الثقافة، الإعلام، التدريب وإكساب المهارات.

(٣) **تحسين مستوى الدخول ويشمل ذلك:** زيادة الإنتاج، فرص العمل، الدخل، تنويع مصادر الدخل والاستفادة من كل فرص التنمية الاقتصادية زراعياً وصناعياً وتجارياً وسياحياً وخدمياً، استخدام أساليب إنتاج متقدمة فنياً وتكنولوجياً تزيد من فرص العمل وتحافظ على البيئة، وتحفظ حق الأجيال القادمة في الرصيد المتوارث من الموارد الطبيعية والمادية.

(٤) **تقوية وتدعيم مؤسسات المجتمع ويشمل ذلك:** تدريب وتأهيل المواطنين وإتاحة فرص أوسع للمشاركة الشعبية في كافة مراحل تخطيط وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات والخدمات، من خلال منظمات أهلية قوية قادرة تدار بشفافية وتتداول فيها السلطة دون احتكار لفئة أو مجموعة معينة من القيادات ويزداد اعتمادها على نفسها دون انتظار مساعدة من آخرين.

وقد انطلق برنامج شروق لتحقيق هذه الأهداف السابق الإشارة إليها مع مراعاة مجموعة من المبادئ أو الضوابط منها ما يلي[١٨٨]:

١ - المحافظة على خصائص الشخصية الريفية المتميزة، بما يشمله ذلك من قيم وتقاليد وعادات أصيلة مساعدة على التحسين المطلوب في حياة الناس. أما العادات والتقاليد المعوقة للتنمية والتي تعطل مسار التحسين المأمول، فهى فقط التي يجب أن

تكون مجالاً للتغيير والتعديل، إننا يجب أن نشجع الإيجابية لدى ابن القرين ونلفظ السلبية، ونحث على العمل وإتقانه وعدم الاعتماد على الآخرين، والتأكيد على أهمية أن يكون ابن القرية متعلماً، ولا يتوقف عن الاغتراف من بحر العلم، وأن الأهمية والجهل صفة ذميمة لابد من التخلص منها.

٢ - المحافظة على الخصائص والصفات التي تميز المجتمع في القرية وتجعله قوياً وصلباً ومتماسكاً، وفي نفس الوقت نسعى لنغير الصفات والخصائص التي تضعف مجتمعنا وتجعله هشاً غير متماسك. إن التعاون والتكافل والتضامن في الحق والخير من أهم صفات المجتمع الريفي، أما الصراع والمنافسة غير الشريفة واغتصاب الحقوق والاعتداء على الأنفس والأموال والأعراض فهى خصائص ينبغي أن نرفضها ونعمل على التخلص منها بالتغيير إلى الأفضل.

٣ - أن يكون التغيير في حياة الناس للأفضل نابعاً منهم وليس مفروضاً عليهم من أى قوة خارج مجتمعهم وقريتهم. إن أى تغيير يحدث في حياة الناس دون مطالبتهم به وإصرارهم عليه يمكن أن يسعدهم لبعض الوقت، ولكن لا يمكن أن يستمر ويصمد مع الزمن إلا إذا كان نابعاً منهم، وهنا يصبح استمراره مأموناً ومضموناً.

٤ - أن يكون التغيير إلى الأفضل من خلال الاقتناع العقلي والمنطقي، أو كما يقول أهل القرية محسوباً بالعقل فنقبل به عن قناعة ورضاء، أما التغيير الذي يأتي بالإرغام والقهر والقوة والاستبداد فعمره قصير ولا يدوم، كذلك التغيير الذي يأتي باستمالة العواطف واللعب بقلوب الناس وأحلامهم أو الضرب على أوتار متاعبهم واستثارة غضبهم أو انفعالهم، فهو أيضاً تغيير لا يبقى طويلاً، بل ينتهي فور أن تهدأ الأعصاب وتسكن الانفعالات.

٥ - المحافظة على التوازن الاجتماعي داخل القرية ، فلا نغلب فريق على فريق أو فئة على فئة، فيستفيد البعض من التغيير الذي سيحدث ويقع الآخرين ضحايا له أو لا يستفيدون منه. إن التنمية أو التغيير الذي نأمل أن يحدث في حياة الناس إلى الأفضل

ينبغي أن يتحمل الجميع وبعدالة أعبائه ويدفعون تكلفته بحسب طاقاتهم وقدرتهم، ويحصلون في مقابل ذلك على عائد عادل يتمثل في استفادتهم جميعاً من نتائج التنمية فلا يستأثر بها نفر دون آخر أو فئة دون أخرى.

وقد أخذ برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) بمنهج عمل من خمس مراحل لتطبيق أهدافه، وذلك على النحو التالي[١٨٩]:

١ - المرحلة الأولى الاستكشاف والتحليل، حيث تم تصميم استمارات استرشادية للتعرف على الموارد والاحتياجات المحلية من مختلف الجوانب، من خلال قيام المجموعات الإقليمية باستيفاء البيانات الخاصة بتسعة أنواع على الأقل من المنظمات والمؤسسات والفئات الاجتماعية المحلية: التعليمية، الصحية، الثقافية، الشبابية، النسائية، الأهلية، الدينية، التعاونية، الائتمانية، الإدارية. ثم يجري جميع البيانات الميدانية من أجل إعداد خريطة اقتصادية اجتماعية للمجتمع المحلي.

٢ - المرحلة الثانية استثارة المجتمع المحلي، وتُعد حجر الأساس في البرنامج، إذ يتم عرض نتائج الخريطة الاقتصادية الاجتماعية على المجتمع المعني بما يكفل مشاركة القيادات الطبيعية والرموز البارزة من أبناء المجتمع على المستويات الإقليمية والوطنية: اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، بجانب عقد لقاءات ميدانية مكثفة لتعبئة اتجاهات المشاركة الذاتية بكل وسائلها وأشكالها المادية والبشرية والفنية.

٣ - المرحلة الثالثة التخطيط للتنمية الريفية، ويتم فيها مناقشة وصياغة أولويات التنمية مع تأكيد ضرورة تكاملها وتناسق مكوناتها، على أن يقوم جهاز بناء وتنمية القرية بدور المعونة الفنية لإعداد دراسات الجدوى اللازمة للمشروعات والتنسيق بينها في إطار المستهدفات العامة للبرنامج.

٤ - المرحلة الرابعة وهى مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروعات.

٥ - المرحلة الخامسة وتتعلق بالتقييم المستمر ومتابعة التنفيذ.

وفى سبيل تنفيذ أهداف برنامج شروق سواء على مستوى الأهداف الاستراتيجية، أو الأهداف العامة، أو الأهداف المحددة على المستوى المحلى، تم الاعتماد على مجموعة من الهيئات المسئولة لتنفيذ هذه الأهداف، من هذه الهيئات على سبيل المثال[١٩٠]: اللجنة القومية للتنمية الريفية، جهاز بناء وتنمية القرية، لجنة التنمية الريفية بالمحافظة، إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة، لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية، قسم بناء وتنمية القرية بالوحدة المحلية، الوزارات والجهات المركزية، المنظمات الأهلية غير الحكومية، صندوق التنمية المحلية، جهات المعونة الأجنبية، الجامعات ومراكز البحث العلمى.

ومن أهم الجهود التى قام البرنامج بتنفيذها على مستوى الجمهورية ما يلي[١٩١]:

-غطى البرنامج (٤٤٠٥) قرية وتابع، فى ١٠٨٧ وحدة محلية قروية، بالإضافة إلى (٢٢) تجمع سكنى على امتداد جميع محافظات الجمهورية لخدمة نحو (٣٦) مليون مواطن.

-وخلال السنوات المالية (١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٩/٩٨)، نفذ (٢٥٠٨٩) مشروعاً بإجمالى استثمارات (٩٨٥) مليون جنيه، من بينها إسهامات شعبية بنسبة (٠/.٣٤) فى مقابل (٦١٢) مليون جنيه تمويل حكومى، وبعض المعونات الخارجية، وقد أتاحت جميعها نحو (١٣٨) ألف فرصة عمل جديدة.

وحول تمويل المشروع تجدر الإشارة إلى ما يلى[١٩٢]:

١ - اعتمد مشروع شروق فى التنفيذ على التمويل المتوافر من الحكومة المصرية بالإضافة إلى هيئات دولية منها: اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والبنك الدولى.

٢ - تتعهد المنظمات المحلية والأهلية بتقديم نسبة من التمويل لتنفيذ المشروعات.

٣ - تشير البيانات الخاصة بالفترة (١٩٩٥/٩٤ – ٢٠٠٣/٢٠٠٢م) إلى أن جملة موارد برنامج شروق بلغت (٢٢٢٨,٢) مليون جنيه، منها (١٥٨٥,٤) مليون جنيه من الحكومة، (٦٤٢,٨) مليون جنيه من موارد شعبية.

وفى إطار هذا المشروع نفذت فى هذه الفترة مشروعات لمياه الشرب والصرف الصحى والطرق والكبارى والاتصالات والمبانى والكهرباء والإنارة ونقاط الإطفاء والخدمات الصحية والتعليمية وتنمية المرأة والطفل ومراكز وملاعب الشباب والمساجد ودور المناسبات والأبنية الثقافية وتطوير الأداء.

ولكى يحقق البرنامج أهدافه الاستراتيجية والعامة والمحلية، فإن متطلبات مؤسسية جوهرية كان من الضرورى توافرها، أهمها ما يلي[١٩٣]:

١ - لامركزية التخطيط لأنشطته، وهذا يتسق مع قيمة برنامج شروق فى المشاركة الشعبية المحلية، بدءاً من وضع أولويات الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها، فهذا التخطيط لابد وأن يكون محلياً فى صنعه وأدواته وأولوياته، وتقتصر مهام أى مستويات عليا على التنسيق لمنع التضارب أو الازدواج.

٢ - المرونة الكاملة فى تنفيذ الأنشطة، بما يسمح للجان البرنامج بإتباع أيسر وأسرع الطرق والأساليب فى التنفيذ، وكذلك يتيح لها إعادة النظر فى المحتوى التخطيطى للنشاط ومكوناته وفق متطلبات التنفيذ الفعلى، وحجم ونوعية المشاركة الشعبية الواقعية فى هذا التنفيذ.

٣ - تكامل المساعدات الحكومية مع المشاركة الشعبية، بما يسمح بالمزج الكامل – دون أى معوقات – بين المساعدات المالية الحكومية وبين المشاركة الشعبية المالية فى وعاء تجميعى واحد يكون هو المورد المالى الوحيد لتنفيذ النشاط المحدد الوارد فى خطة التنمية.

٤ - الاستثمار البشرى يفوق فى أهميته الاستثمار العينى، فبرنامج "شروق" ليس برنامجاً استثمارياً عادياً ينفق عليه لمجرد إقامة منشآت ومبان وتوفير معدات وتجهيزات مادية للخدمات، بل إنه يستهدف وبدرجة أكبر تغييراً فى أساليب التفكير والعمل التنموى الريفى لتحويل المواطن من متلقى

للتنمية على صانع لها، وهو ما يتطلب إنفاقاً استثمارياً موازياً فى التدريب والمعونة الفنية تكون عوائده قصيرة المدى ومزيداً من المشاركة الشعبية الحالية فى تمويل الأنشطة بما يخفف أعباء الدولة تجاهها، بينما تكون عوائده بعيدة المدى مع ضمان استدامة وتواصل التنمية لصالح الأجيال.

- الدروس المستفادة من برنامج شروق:

وفي ضوء ما قدمه برنامج شروق للتنمية في مصر، يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة من هذا البرنامج، تمثل دليلاً للعاملين في قطاعات التنمية المجتمعية، وإلى أى مدى يمكن أن تسهم مؤسسات المجتمع المدني في إحداث هذه التنمية، ومن هذه الدروس على سبيل المثال ما يلي[١٩٤]:

١ - ينبغي أن يسبق تنفيذ البرنامج على المستوى القاعدي أو المحلي فترة إعداد موجهة إلى جهاز الدولة الرسمي الذي سيتداخل معه البرنامج في علاقات مؤسسية سواء بالتخطيط أو التمويل أو المتابعة أو الرقابة.

٢ - ضرورة الإعداد الجيد للكادر القيادي الذي سيحمل رسالة البرنامج والتأكد من كفاءته قبيل زجه في الميدان باعتباره وكيلاً للتغيير المرتقب.

٣ - أن تحفيز وكلاء التغيير للبرنامج يجب أن يعد جزءاً واضحاً ومقبولاً من تكلفته الاستثمارية، ولا ينظر إليه على أنه إضاعة للتمويل المحدود المتاح، فيوصف أنه تحول بالبرنامج كي يكون مصدر ارتزاق للبعض أو مغنم لهم.

٤ - إن الإنفاق المالي على المكون الثقافي في استثمارات البرنامج يُعد عاملاً محدداً لنجاحه، والمقصود بذلك ما يخصص لأنشطة التعليم والتدريب والتثقيف والتوعية والإعلام.

٥ - ترسيخ لامركزية التخطيط لأنشطة البرنامج بما يتسق مع منهج المشاركة الشعبية في كافة مراحله، بدءاً من وضع أولويات الأنشطة وتفصيلاتها التخطيطية وتنفيذها، بحيث تقتصر مهام المستويات الأعلى ما فوق المجتمع

المحلي، على التنسيق منعاً للتضارب والتكرار دون تدخل في القرار الذي يجب أن يكون شعبياً محلياً.

٦ - المرونة في أساليب تنفيذ الأنشطة التنموية، بما في ذلك مرونة تعديل الخطط وفق متطلبات واقع التنفيذ بقرار محلي.

٧ - أهمية توحيد مصادر تمويل النشاط التنموي الواحد على المستوى المحلي، فمهما تعددت هذه المصادر، ينبغي تجميعها ضمن إطار واحد يكون بمثابة المورد المالي الموحد، سواء كان مصدره الأصلي شعبياً أو حكومياً أو خارجياً.

خامساً: البرنامج القومي لتطوير الريف المصري:

يأتي المشروع القومي لتطوير الريف المصري ضمن مبادرة حياة كريمة التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢ يناير ٢٠١٩م، لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة، ويستهدف المشروع التدخل العاجل لتحسين جودة الحياة لمواطني الريف المصري من خلال تطوير (٤٥٨٤) قرية وتوابعها، يحتلون ما نسبته ٥٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية، بتكلفة تقديرية (٥١٥) مليار جنيه[١٩٥].

وكانت مبادرة حياة كريمة تستهدف تحقيق العدالة المكانية، وينبثق عن هذا الهدف أربعة أهداف استراتيجية، هي: بناء الإنسان، تحسين جودة حياة المواطنين، تحسين مستوى معيشة المواطنين الأكثر احتياجاً، توفير فرص عمل لائق ومنتج. وكان مجال عمل مبادرة حياة كريمة في مرحلتها الأولى (١٤٣) قرية ذات نسب الفقر من (٧٠٪) فأكثر، في (٤٦) مركزاً، في (١١) محافظة، بواقع (١,٨) مليون مستفيد، وباعتمادات موجهة لهذه المرحلة بلغت (٥,٥) مليار جنيه[١٩٦].

ووفقاً لما قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من تقييم للمرحلة الأولى من حياة كريمة (٢٠١٩ -٢٠٢١)، فقد تم تحقيق النتائج التالية[١٩٧]:

١ - انخفاض معدل الفقر بحوالي (١٤) نقطة مئوية.

٢ - تحسن مؤشر جودة الحياة (معدل إتاحة الخدمات الأساسية) بحوالي (١٨) نقطة مئوية.

٣ - تحسن في معدل التغطية بالخدمات الصحية بحوالي (٢٤) نقطة مئوية.

٤ - تحسن في مستوى التغطية بالخدمات التعليمية بحوالي (١٢) نقطة مئوية.

٥ - تحسن معدل التغطية بالصرف الصحي بحوالي (٤٦) نقطة مئوية.

وبعد أن تم الإعلان عن البرنامج القومي لتطوير الريف المصري مع بداية عام ٢٠٢١م، يمكن عرض أهداف البرنامج كما يلي[١٩٨]:

١ - تحسين مستوى خدمات البيئة الأساسية وتشمل: مياه الشرب، الصرف الصحي، الطرق، الاتصالات، المواصلات، الكهرباء، النظافة والبيئة، الإسكان، وغيرها.

٢ - تحسين مستوى الخدمات العامة وتشمل: التعليم، الصحة، الشباب، المرأة، الطفل، ذوي الاحتياجات الخاصة، الثقافة، التدريب وإكساب المهارات وغيرها.

٣ - تحسين مستوى الدخول، ويشمل ذلك: زيادة الإنتاج، وفرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، والاستفادة من كل معطيات التنمية الاقتصادية زراعياً وصناعياً وتجارياً وسياحياً وخدمياً، واستخدام أساليب إنتاج متقدمة فنياً تتوافق مع البيئة، وتحفظ حق الأجيال القادمة في الرصيد المتوارث من الموارد الطبيعية والمادية.

٤ - تدعيم مؤسسات المشاركة الشعبية، وتشمل: تدريب وتأهيل المواطنين على المشاركة الشعبية، وإتاحة فرص أوسع لكافة فئاتهم في هذه المشاركة في كل مراحل تخطيط وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات والخدمات.

ويتم تحقيق الأهداف السابقة عن طريق المشاركة الشعبية لمواطني القرى والتي يمكن أن تختلف صورها وأشكالها في قرية عن أخرى، أو محافظة عن أخرى بحسب رؤية الناس أنفسهم واختيارهم، وتتضمن خطوات تنفيذ البرنامج المراحل التالية[١٩٩]:

١ - المرحلة الأولى: الاستكشاف والتعرف.

٢ - المرحلة الثانية: استنهاض المجتمع.

٣ - المرحلة الثالثة: التخطيط.

٤ - المرحلة الرابعة: تنفيذ الخطة التي وضعها أهل القرية.

٥ - المرحلة الخامسة: تقييم الإنجاز على ما تحقق.

ويتم تنفيذ البرنامج على (٦) مراحل زمنية كل مرحلة تستغرق (٤) أعوام منها عام لعملية استنهاض المجتمع وتحديد المشروعات التنموية المطلوبة، (٣) أعوامل تنفيذ الأنشطة التنموية المطلوبة، وذلك في جميع المراحل عدا المرحلة الأولى، والتي تم العمل بها في حدود الموارد المالية المتاحة لحين توفير التمويل المطلوب بالقرى المستهدفة، وذلك على النحو التالي[٢٠٠]:

-المرحلة الأولى: عدد (٧٨) قرية تبدأ اعتباراً من ٢٠١٤/١٠/١م وتنتهي في ٢٠١٩/٦/٣٠م.

-المرحلة الثانية: عدد (١٣٠) قرية تبدأ اعتباراً من ٢٠١٨/١/١م وتنتهي في ٢٠٢٢/٦/٣٠م.

-المرحلة الثالثة: عدد (٥٢٠) قرية تبدأ اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١م وتنتهي في ٢٠٢٥/٦/٣٠م.

-المرحلة الرابعة: عدد (١٠٤٠) قرية تبدأ اعتباراً من ٢٠٢٣/٧/١م وتنتهي في ٢٠٢٧/٦/٣٠م.

-المرحلة الخامسة: عدد (١٣٠٠) قرية تبدأ اعتباراً من ٢٠٢٥/٧/١م وتنتهي في ٢٠٢٩/٦/٣٠م.

-المرحلة السادسة: عدد (١٦٧٢) قرية تبدأ اعتباراً من ٢٠٢٦/٧/١م وتنتهي في ٢٠٣٠/٦/٣٠م.

وقد تضمنت المرحلة الأولى عدد (٧٨) قرية مختارة من كل محافظات مصر، بواقع (٣) قرى من كل محافظة عدا محافظة القاهرة لعدم وجود ظهير ريف بها، ويشير الموقف التنفيذي لمشروعات البنية الأساسية للـ (٧٨) قرية المدرجة بالمرحلة الأولى، إلى أنه قد تم تنفيذ مشروعات البنية الأساسية وقد تضمنت عدد (٢١٩) مشروعاً بيانها كالتالي:

-عدد (٥٨) مشروع مياه شرب بتكلفة قدرها (١٨٦,٧) مليون جنيه.

-عدد (٣٦) مشروع صرف صحي بتكلفة قدرها (٥١٢,٧) مليون جنيه.

-عدد (٦٢) مشروع رصف طرق بتكلفة قدرها (٢٨٩,٧) مليون جنيه.

-عدد (٦٣) مشروع كهرباء بتكلفة قدرها (٨٥,٩) مليون جنيه.

وفي سياق رؤيته حول تنمية الريف المصري: رؤية مجتمعية، يعرض (نبيل صموئيل)، ضوابط نجاح خطط الدولة لتنمية الريف المصري وفي مقدمتها: "مشاركة المنظمات الأهلية في عملية تنمية الريف المصري تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، تبدأ بالتعرف على تجارب وخبرات بعض المنظمات الأهلية التي انشغلت وعملت بالريف المصري، وقامت بجهود كبيرة في بعض القرى في التنمية وفي تمكين المجتمع المحلي بالقرية، مع دفع عجلة التنمية بجهودهم وتضامنهم معاً، والتعرف على الدروس المستفادة من هذه التجارب"(٢٠١).

وتشير رؤية (نبيل صموئيل) حول تنمية الريف المصري السؤال التالي:

ما موقع جهود مؤسسات المجتمع الأهلي السابق الإشارة إليه في ثنايا البحث الحالي، من مبادرات الدولة لتطوير الريف المصري؟ وهو ما يمكن توضيحه فيما يلي:

وقد شهد المجتمع المصري خاصة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م مجموعة من المبادرات الحكومية والمبادرات المجتمعية، لتطوير الريف المصري نذكر منها على سبيل المثال(٢٠٢):

١ - أصدرت الثورة قانون الإصلاح الزراعي الأول (١٧٨ لعام ١٩٥٢)، والذي ألحقته بعد (٩) سنوات بالقانون الثاني في يوليو ١٩٦١م، والقانون لا ينكر حق التملك، ولكنه يحارب الاستغلال وسيطرة رأس المال، والقانون جعل من عبيد الأرض ملاكاً لها.

٢ - حرصت الدولة على ضمان زيادة الإنتاج بأن ربطت البنيان التعاوني الزراعي بالقطاع الزراعي، وصدر قرار جمهوري عام ١٩٦٠م، يضم التعاون الزراعي لقطاع الزراعة، وأنشئت لهذا الغرض مؤسسة تعاونية زراعية عامة تشرف على الجمعيات التعاونية الزراعية وتستفيد من امكانيات بنك التسليف الزراعي التعاوني في القروض والموارد لهذه الجمعيات.

٣ - اتجهت الدولة إلى العناية بالريف، فقد أنشئت الوحدات المجمعة لكي تنسق خدمات الوزارات المختلفة، وتوفر لكل قرية أو مجموعة متقاربة من القرى مؤسسة واحدة تؤدي هذه الخدمات متعاونة مع أهلها وفقاً لبرنامج شامل متكامل للنهوض بالمجتمع الريفي، وتتكون الوحدة المجمعة من أربعة أقسام رئيسية هى:

أ - قسم الشئون الصحية. ب - قسم التربية والتعليم.

جـ - قسم الشئون الاجتماعية. د – قسم الشئون الزراعية.

٤ - اتجهت الثورة إلى استصلاح وتعمير أكبر مساحة من الأراضي البور، وكانت مديرية التحرير هى المثل الشامخ لهذه التجربة الكبرى، فقد بدأ العمل بها في أكتوبر ١٩٥٣م في المنطقة الجنوبية، وفي عام ١٩٥٦م وافق مجلس الوزراء على قيامها باستصلاح (١٥) الف فدان على امتداد النوبارية، وبلغ ما تم استصلاحه ما يقرب من (٥٠) ألف فدان. وقد تم تعمير وإنشاء (٥) قرى بالمديرية هى: أم صابر، عمر شاهين، عمر مكرم، صلاح الدين، أحمد عرابي، وذلك بالإضافة إلى المركز الصناعي بدر.

٥ - تم إنشاء (١١) مزرعة متخصصة في الإنتاج الحيواني تربى فيها الحيوانات بلغت مساحتها حوالي (٢٠٠٠) فدان، ويقوم المشروع أيضاً بتوزيع وتهجين الدواجن المعروفة بالإنتاج العالي في البيض واللحم، وقد تم إنشاء (٥) محطات للتفريخ والتربية.

٦ - أعلن السيد رئيس الجمهورية (جمال عبد الناصر) بدء العمل في مشروع الوادي الجديد عام ١٩٥٨م، بهدف زراعة (٣,٥) مليون فدان بالمياه الجوفية وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من حاصلات الأراضي الطيبة والثروة الحيوانية. وقد بدأ العمل الفعلي في تنفيذ المشروع عام ١٩٦١م، وذلك لاستصلاح (١٣١) ألف فدان.

٧ - هذا بالإضافة إلى المشروعات الخاصة: بمياه الشرب، التعليم، الصناعات الريفية المختلفة خاصة الصناعات النسوية. وقد قامت الهيئات الأهلية (مراكز

اجتماعية، جمعيات خيرية، ساحات شعبية، جمعيات إصلاح ريفي) بمساعدة المواطنين على اكتساب المهارات اللازمة في الصناعات الريفية المختلفة، وذلك حتى تتمكن هذه المجتمعات من الاعتماد على هذه الأيدي المدربة، في تعميم هذه الصناعات ونشرها. وقد بلغ عدد الهيئات (٣٧٣) هيئة، قامت بتدريب (١٥٨٤٠) فتاة، (٤١٢٠) شاباً.

وتشير **خلاصة المحور الثاني** حول دور النشاط الأهلي في التنمية المستدامة إلى الملاحظات التالية:

-حرصاً على أن تتفق رؤية مصر للتنمية المستدامة مع استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، اهتمت الحكومة بتطوير رؤيتها للتنمية المستدامة منذ عام ٢٠١٦ في إطار الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، بل ان مصر حريصة على تحديث هذه الرؤية لتتناسب مع المتغيرات التي شهدها المجتمع المصري.

-ساهمت مجموعة من العوامل في تشكيل العمل الأهلي سواء في المنطقة العربية أو في مصر، لعل من هذه العوامل: القيم الدينية والروحية السائدة في هذه المنطقة، طبيعة السلطة الحاكمة، التكاتف الشعبي خلال فترات الاستعمار أو الحروب أو الكوارث، التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية التي شهدها العالم والتي فرضت أدوار جديدة للعمل الأهلي.

-شهدت مصر عبر تاريخها عدة أجيال من الجمعيات الأهلية منها: جيل الجمعيات الخيرية، وجيل الجمعيات الخدمية، وجيل الجمعيات التنموية، وجيل الجمعيات الدفاعية، وقد اتسم العمل في كل جيل من هذه الأجيال بخصائص محددة تتفق وأهدافه وطبيعة عصره.

-اختلفت آراء المفكرين حول مجالات العمل الأهلي، وتشير معظم هذه الآراء إلى أن من مجالات العمل الأهلي ما هو مرتبط برعاية الأسرة، والصحة، والثقافة،

والتدريب، والرياضة، وحقوق الإنسان، والتعليم، والفئات الخاصة، والصداقة بين الشعوب... الخ.

-تشير خريطة التوزيع النسبي لأنشطة الجمعيات الأهلية في مصر، إلى تركيزها في مجالات محددة هي: تنمية المجتمعات المحلية، الخدمات الثقافية والعلمية والدينية، المساعدات الاجتماعية، حقوق الإنسان، التنمية السكانية ورعاية المسجونين.

-لعل من أشهر الشخصيات التي احتلت المقدمة في أنشطة العمل الأهلي، مشروع الأسر المنتجة، الصندوق الاجتماعي للتنمية، البرنامج القومي للتنمية الريفية شروق، تقدير مبادرة حياة كريمة التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بداية من عام ٢٠١٩ على قمة المبادرات التي أطلقتها الدولة المصرية، استجابة لحاجة الفئات الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة، بهدف تحسين جودة الحياة لأبناء الريف المصري من خلال تطوير غالبية قرى الريف المصري (٤٥٨٤) قرية وتوابعها.

المحور الثالث: نماذج لتجارب مصرية حول دور العمل الأهلي في التنمية المستدامة

يهدف هذا المحور بصفة أساسية إلى عرض بعض التجارب المصرية التي تبرز دور المجتمع الأهلي في عملية التنمية في قطاعات جغرافية مختلفة. ومن ثم تم اختيار النماذج التالية:

أولاً: جمعية كاريتاس مصر بالإسكندرية[٢٠٣]:

ويمكن توضيح أهم ملامح دور جمعية كاريتاس مصر بالإسكندرية فيما يلي:

١ - كاريتاس كلمة لاتينية تعني المحبة والتعاون والمشاركة، وتأسست أولى جمعيات كاريتاس في ألمانيا عام ١٨٩٧م، وتلتها جمعيات أخرى في دول عديدة من العالم، وقد اتخذت الجمعية الصفة الدولية في عام ١٩٥٠م، وانتقل مقرها الرسمي إلى روما، وكانت منتشرة في ذلك الوقت في (٨٠) دولة، وتعمل بالتعاون مع الهيئات الدولية والرسمية.

٢ - تهدف الجمعية إلى تنمية الإنسان، وكل ما يتعلق بالإنسان بدون تمييز بسبب اللون أو الدين أو الجنسية، وتنتشر فروع الجمعية فى (١٤٤) دولة فى العالم منها (١٤) فى الدول العربية، وتتوزع جمعية كاريتاس الدولية جغرافياً على ست مناطق هى: منطقة أوربا، منطقة أفريقيا، منطقة آسيا واستراليا، منطقة أمريكا الشمالية، ومنطقة أمريكا الجنوبية، منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتسمى هذه المنطقة و (Mona).

٣ - وقد تأسست جمعية كاريتاس مصر، فى يونيو ١٩٦٧م، بعد العدوان الاسرائيلى على مصر لمعالجة مشاكل المهجرين فى ذلك الوقت منها: توزيع المواد الغذائية، والملابس، والأدوية، والإعانات المادية. وتم إشهار الجمعية فى وزارة الشئون الاجتماعية تحت رقم (١١٥٠) بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧م، وتعمل بالتعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والتنموية والتربوية. وقد صدر القرار الوزارى رقم (١٦٦) فى مارس ١٩٧٥م، من وزارة الشئون الاجتماعية باعتبار الجمعية من الجمعيات ذات النفع العام. ويبلغ متوسط عدد المستفيدين من خدمات كاريتاس مصر نصف مليون فرد سنوياً.

أهداف واستراتيجيات جمعية كاريتاس مصر[٢٠٤]:

يتمثل الهدف العام للجمعية فى "تنمية الإنسان وكل ما يتعلق بالإنسان دون تمييز بين اللون أو الجنس أو الدين، من أجل تحقيق رسالتها، وتعمل فى مجالات التكوين والتأهيل والتوعية ودعم حقوق الإنسان". وتسعى جمعية كاريتاس مصر لتحقيق هذا الهدف العام من خلال مجموعة من الاستراتيجيات هى:

(١) الاستراتيجية الأولى: وتتمثل فى تقديم الدعم فى حالة حدوث الكوارث والعناية باللاجئين، من خلال: تنظيم الحملات المحلية والعالمية، تقديم كل الخدمات الضرورية للمتألمين، تنظيم برامج بالتعاون مع الأمم المتحدة لدعم ورعاية اللاجئين.

(٢) الاستراتيجية الثانية: وتتمثل فى دعم حقوق ذوى التحديات المتعددة للعيش من أجل حياة مريحة ودمجهم فى المجتمع من خلال: تقديم التوعية والتدريب والمعرفة المناسبة للمجتمع.

(٣) الاستراتيجية الثالثة: وتتمثل فى تمكين المرأة فى الأماكن الريفية والحضرية والأماكن الصحراوية لتلعب دورها فى تنمية مجتمعها، وذلك من خلال: تقديم تدريبات، قروض، مساعدات فنية للمشاريع الصغيرة، تنظيم برامج دعم القدرات للجمعيات، والتى من خلالها تشارك المرأة لتلعب دورها الفعال.

(٤) الاستراتيجية الرابعة: وتتمثل فى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للضعفاء والمحتاجين والمهمشين، وذلك من خلال: رفع كفاءة المهارات لكل من الأفراد والجمعيات المحلية، إتاحة الفرص للحصول على قروض للمشروعات، تنفيذ برامج خاصة بالأمان الاجتماعى لحماية والعمل على حل مشاكل البيئة.

(٥) الاستراتيجية الخامسة: وتتمثل فى تحسين الرعاية الصحية والاجتماعية للأم والطفل من خلال: رفع الوعى الصحى، والاجتماعى والبيئى للمرأة، إنشاء مراكز متعددة الأغراض.

وتُعد رسالة كاريتاس مصر واضحة من خلال العمل الميدانى الذى تقوم به، فرسالة الجمعية هى تنمية الإنسان وكل إنسان دون التمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين، لذا ومن أجل تحقيق رسالتها تعمل فى مجالات التكوين والتأهيل ودعم حقوق الإنسان وبصفة خاصة حقوق المواطنة.

وتواجه الجمعية فى عملها الميدانى مجموعة من التحديات أهمها[٢٠٥]:

١ - انتشار الأمية بين قطاع كبير من الشعب، وانخفاض نسبة التعليم بين الإناث وارتفاع نسبة المتسربين من التعليم.

٢ - الفروق البيئية بين السكان بالقرى والمدن، من حيث توافر الخدمات الصحية والاجتماعية.

٣ - انتشار الفقر بين قطاع كبير من السكان، مما يجعل للحالة الاقتصادية الاهتمام الأكبر من تفكيرهم وسلوكياتهم الحياتية.

٤ - انحسار دور الشباب عن العمل التطوعى والخدمة العامة، بالإضافة إلى سلبية الغالبية من الشباب فى ممارسة حقوقهم وواجباتهم داخل المجتمع.

٥ - صعوبة دمج فئات كثيرة من المجتمع فى الحياة الاجتماعية بسبب بعض المفاهيم الخاطئة والموروثات الثقافية القديمة، مما يؤدى إلى تهميش أدوارها داخل المجتمع ونزع فكرة حقوق المواطنة من سلوكياتهم.

وحول المشروعات التى تقوم بها جمعية كاريتاس مصر، فإنها تتم فى المجالات التالية[٢٠٦]:

- التوعية الصحية.
- مكافحة الادمان.
- الجذام.
- أطفال الشوارع.
- ترقية المرأة.
- الإسكان.
- رعاية الأمومة والطفولة.
- التدريب المهنى للشباب.
- دعم المؤسسات غير الحكومية.
- القروض والمشروعات الصغيرة.
- مكافحة الإيدز.
- الصحة النفسية.
- محو الأمية.
- تنمية المرأة الريفية.
- المعاقين ذهنياً.
- اللاجئين.
- تنمية المجتمعات الصحراوية.
- التنمية الصحراوية.
- الطوارئ والكوارث.

وتنفذ جمعية كاريتاس مصر هذه المشروعات من خلال مراكز متعددة الأغراض ومكاتب الجمعية فى المحافظات. من هذه المراكز على سبيل المثال (مركز سيتى)، الذى أنشئ عام ١٩٨٦م، للمساهمة فى مواجهة مشكلة الإعاقة الذهنية. وتقوم استراتيجية العمل فى هذا المركز على الاهتمام بالجوانب التالية[٢٠٧]:

١ - تدريب الكوادر العاملة فى المؤسسات، أو الراغبة فى العمل بالمجال، بهدف رفع مستوى الخدمات القائمة، ونشر استراتيجية التوجه المجتمعى.

٢ - إعداد وتجريب نماذج وبرامج تأهيلية وتدريبية تعتمد على الأسرة والمؤسسة.

٣ - المساهمة فى إقامة مشروعات تأهيلية، تعتمد على استخدام الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة فى المجتمعات المحلية لتقديم الخدمة للشخص المعوق فى بيئته.

٤ - مساندة المجتمع لتبنى اتجاهات إيجابية تجاه الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة.

٥ - تنسيق العمل مع الهيئات والمنظمات الحكومية والأهلية والدولية فى مجهوداتها لتحسين الخدمات المقدمة لذوى الاحتياجات الخاصة.

٦ - تشجيع المبادرات والجهود الذاتية الرامية لتحسين نوعية حياة هؤلاء الأشخاص.

وتشير مراجعة الملفات الخاصة بأنشطة كاريتاس مصر أن هناك أربعة مبادئ رئيسة تقود عمل الجمعية[٢٠٨]:

١ - يبدأ كل شيء في كاريتاس مصر من الناس، حيث نؤمن أن كل شخص يمثل قيمة حقيقية في المجتمع.

٢ - تأييد حق الناس في اتخاذ قراراتهم الخاصة باختياراتهم من خلال تهيئة الظروف التي تساعدهم على ذلك، والعمل على تمكينهم ليكونوا قادرين على تبني القضايا التي تؤثر في حياتهم ومجتمعاهم.

٣ - الإيمان باللامركزية والاعتراف بإمكانية احتياج بعض الناس إلى دعم إضافي للتغلب على الحواجز التي يواجهونها.

٤ - الإيمان بالشراكات، حيث يمكن تفعيل موارد الجمعية المحدودة وخبراتها المتنوعة لاستخدامها أفضل استخدام مع كافة الشركاء والمستفيدين.

وفي ضوء هذه المبادئ انطلقت جمعية كاريتاس مصر في أنشطتها المتنوعة، نذكر من هذه الأنشطة على سبيل المثال ما يلي:

(١) تعليم الكبار (محو الأمية) [٢٠٩]: ويمكن إجمال دور جمعية كاريتاس مصر في تعليم الكبار كما يلي:

منذ عام ١٩٧٢م تشارك كاريتاس مصر في عمليات التنمية من خلال برامج التربية الأساسية، حيث بلغ مجمل ما قدمته من حصص محو أمية أكثر من (٢٥,٠٠٠) درس في الفترة من ١٩٨٥م إلى ٢٠١٦م، لعدد يقدر بـ (٤٢٥,٠٠٠) من الفئة المستهدفة من البالغين، أكثر من ٨٤٪ منهم إناث، بالإضافة إلى ذلك تم تدريب أكثر من (٢٦٠٠) من منسقي ومتابعي فصول محو الأمية للقيام بأدوارهم المرجوة مع الدارسين.

ويعتمد برنامج كاريتاس لمحو أمية البالغين، على أساليب تدريس فعالة، منها:

أ - طريقة الحوار التي ابتكرها المربي البرازيلي (باولوفريري)، والتي على فكرة تحرير الفقراء من خلال التربية، تلك الطريقة التي تعتمد على فكرة تكوين مجموعات يتراوح عددها ما بين (١٥ -٢٠) بالغاً يخوضون منهجية التعليم الجماعي التفاعلي من خلال شخص مؤهل داخل الفصل يطلق عليه المنسق، والمتابع الذي يشرف على المنسق، ويتم ربط مسار التعلم باختبارات الحياة الواقعية من خلال التركيز على الكلمات التي تمس حياة الشخص ومجتمعه، ويتيح ذلك لهم الانتقال من مستوى الحوار النظري إلى مستوى أكثر عملية، على نحو أكثر نشاطاً وتقدماً.

ب -بالإضافة إلى الطريقة السابقة، تتبنى كاريتاس منهج تعليم الأقران الذي تقوم فكرته على المساعدة التي يقدمها الدارسون لأفراد عائلاتهم أو جيرانهم ممن يتوقون للتعلم وظروفهم تمنعهم من الالتحاق بفصول محو الأمية بانتظام.

ولا يتقيد برنامج محو الأمية بتعليم مهارات القراءة والكتابة فقط، بل يتبني منهجاً متكاملاً نحو التعليم، حيث تقوم أنشطة كاريتاس بتغطية مجالاً واسعاً من القضايا، مثل[٢١٠]:

-التوعية بقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

-التمكين الاقتصادي بما في ذلك المشروعات الخاصة.

-سوء التغذية والرعاية الصحية.

-تشجيع المشاركين على الانخراط في أنشطة الحياة المدنية.

-مناقشة قضايا حقوق النساء، ونبذ جميع أشكال العنف ضد المرأة.

-الاهتمام بوجود مكتبة بالقرية، وذلك لمساعدة الدارسين على الاستمرار في التعلم حتى لا يرتدوا إلى الأمية.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج محو الأمية قد بدأ عن طريق الجمعية عام ١٩٧٢م، ومازال مستمراً حتى الآن، وتشير الأرقام التالية إلى حجم الإنجاز الذي تقوم به الجمعية: (٤٦٠٠) بالغ أمي في سن (١٥ -٤٥)، ٩٢٪ منهم نساء وذلك في عام (٢٠١٦ -٢٠١٧)، بمساعدة (٥٠٠) معلم ومشرف ومنسق وأمناء مكتبات القرى ومنسقي المحافظات.

وتشير تقارير المتابعة للبرنامج إلى تحقيق النتائج التالية:

-محاربة العادات المضرة.

-زيادة أعداد الالتحاق بالمدارس.

-الآباء والأمهات المتعلمون يحثون أبنائهم على التعليم.

-تطور المجتمع.

(٢) تمويل مشروعات متخصصة: ويمكن توضيح ملامح دور جمعية كاريتاس مصر في تمويل المشروعات المتخصصة فيما يلي[٢١١]:

تهتم جمعية كاريتاس مصر بمشكلة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل وخاصة التي تعولها المرأة، حيث تتركز هذه الأسر في المجتمعات الأكثر فقراً لارتفاع نسبة الأمية بين النساء وانخفاض نسبة العمالة وعدم كفاية الدخل، لذلك فإن الجمعية تركز من خلال قطاع الإقراض متناهي الصغر على تحسين معايير البيئة لأغلب السكان أصحاب المستويات المعيشية المتدهورة، وبوجه خاص المرأة والشباب الذين يعيشون حالياً في المناطق الجغرافية الأكثر تهميشاً وفقراً في مصر. ومن ثم

فقد حصلت الجمعية على ترخيص ممارسة هذا النشاط من هيئة الرقابة المالية برقم (١٣٧٣) لسنة ٢٠١٥. ويتم توجيه التمويل إلى المجالات التالية:

-السيدات وخاصة المرأة المعيلة بهدف دعمهن اقتصادياً واجتماعياً، وذلك بتوجيه نسبة ٢٥٪ من إجمالي القروض المصدرة للمشروعات المملوكة للمرأة أو المشروعات التي تكون المرأة المستفيد الرئيسي منها.

-توفير فرص عمل متزايدة.

-الأسر ذات الدخل المنخفض.

-اصحاب المشروعات متناهية الصغر القائمة ويرغبون في تنميتها.

-العملاء تحت خط الفقر وخاصة في المناطق الريفية.

- شباب الخريجين من الجنسين العاطل عن العمل ويرغب في إقامة مشروعات متناهية الصغر لتحسين المستوى الاقتصادي الخاص بهم.

-الفئات الفقيرة لتحسين دخلها ومستوى معيشتها. وقد بلغ عدد القروض الصادرة (٤٢٧٧) قرض.

(٣) التدريب والتشغيل [٢١٢]: ويمكن توضيح أنشطة الجمعية في مجال التدريب والتشغيل فيما يلي:

أ - تنفيذ برامج متخصصة مشروطة بالتمويل لإكساب الشباب العاطل عن العمل المهارات التي تؤهلهم لدخول سوق العمل من خلال وظائف لائقة لدى الغير أو ذاتياً، وكذلك المساهمة في إكساب أصحاب المشروعات والعاملين بها المعرفة والمهارة ليصبحوا كفاءات واعدة تعمل على تطوير مشروعاتها لتعمل بصفة رسمية، وتسهم في تحقيق تنمية مستدامة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في ج. م. ع.

ب -تنفيذ العديد من برامج التشغيل والتي تعمل على تعزيز مبادرات الأعمال وتشجع الشباب على الالتحاق بفرص التشغيل اللائق سواء كانت الفرص التشغيلية لدى الغير أو العمل الحر، مع إعطاء الأولوية للمرأة والفئات الضعيفة

(الفقراء والحاصلين على مستويات متدنية من التعليم - ذوي القدرات الخاصة والذين لم يعملوا من قبل في القطاع الرسمي) بالمناطق الجغرافية المستهدفة، والنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها وتنميتها علمياً واجتماعياً واقتصادياً.

جـ - تنفيذ البرامج المعنية بتفعيل مفهوم الدمج المجتمعي، بالإضافة إلى برامج ريادة الأعمال التدريبية (معرفة - قدرات - مهارات ريادية - توليد أفكار - بدء مشروعات).

وفي دراسة محمد أحمد محمد أبو العلا الشريف عن دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية "دراسة حالة لجمعية كاريتاس مصر في مشروع الدمج التعليمي لذوي الإعاقة، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج الهامة نذكر منها على سبيل المثال[٢١٣]:

أ - اهتمام جمعية كاريتاس مصر بمشكلة المعاقين حتى أنها تدرس تاريخ المشكلة وتطورها والجهود السابقة لحل هذه المشكلة، وتفتح المجال أمام الآخرين للحوار حول مشكلة الدمج التعليمي للمعاقين في المدارس.

ب -أكدت نتائج الدراسة أهمية المشاركة والتعاون بين المنظمات والجهات الحكومية، الأمر الذي يبرز تأثير منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

جـ - أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الدور الفاعل لمشاركة المواطنين، والبرامج الحوارية ومواقع التواصل الاجتماعي واستراتيجيات التفاوض، كل هذه الآليات لعبت دوراً هاماً في التأثير على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

د - أقرت نتائج الدراسة وجود ضعف في مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وعدم مراعاة التباين الثقافي بين أبناء المجتمع، وانفراد الحكومة بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وعدم وجود رؤية استراتيجية لتناول قضايا الرعاية الاجتماعية وعزوف القيادات الشعبية عن المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وهذا كله

من المشكلات التي واجهت جمعية كاريتاس عند صنع سياسات الرعاية الاجتماعية.

وبالإضافة إلى النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، أشارت نتائج تطبيق دليل المقابلة مع مجموعة الخبراء حول دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، إلى ما يلي[٢١٤]:

أ - أن العلاقة بين الجمعيات الأهلية وصنع سياسات الرعاية الاجتماعية علاقة غير محددة، فالجمعيات الأهلية تفتقد التنسيق والتكامل فيما بينها، وبينها وبين الدولة.

ب -أن أهم المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع المصري الآن هى: المتغيرات السياسية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، طبيعة النظام السياسي، وعدم فعالية المجالس النيابية...

جـ - أن المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية هى: الفقر، الفساد الإداري، ضعف الرقابة الإدارية، انخفاض مستويات الرعاية الصحية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم مما أدى إلى تدني الأحوال الاقتصادية بشكل عام.

د - أشار بعض الخبراء إلى عدم وجود دور للجمعيات الأهلية للتأثير على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بسبب الأوضاع السياسية الراهنة التي أوجدت العديد من المعوقات التي حالت دون قيام الجمعيات بالأدوار المنتظرة منها.

هـ - أن الآليات التي تمارس من قبل الجمعيات الأهلية للتأثير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تتمثل في رصد المشكلات وكيفية مواجهتها، كذلك وضع خطط تحدد فيها الأولويات وعقد لقاءات مع الأسر للتوعية بحقوقهم.

و -أن المعوقات التي تحد من دور الجمعيات الأهلية للتأثير على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية تتضمن: عدم وضوح الأهداف والاتفاق عليها، وسيادة طابع

الارتجالية في تحديدها، ووضع أهداف تعجز المؤسسة عن تحقيقها، والتركيز على أهداف معينة وإهمال الأهداف الأخرى لخضوعها لاعتبارات شخصية.

ثانياً: الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (ESCEEA) [٢١٥]:

ويمكن إبراز دور الجمعية فيما يلي: تأسست الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية عام ١٩٩١م تحت رقم (٣٨١٥) لسنة ١٩٩١م بالقاهرة، بإشراف ورئاسة الأستاذ الدكتور عبد الغني عبود. وتشير وثائق الجمعية، إلى أنها تهدف إلى ما يلى:

١ - دراسة نظم التعليم فى دول العالم وإدارتها، وإبراز ما يمكن الإفادة منه فى مصر.

٢ - عقد ندوات ومؤتمرات علمية فى مجالات التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

٣ - إصدار دوريات علمية فى مجال التخصص الدقيق (التربية المقارنة والإدارة التعليمية).

٤ - إيجاد قنوات اتصال بين المتخصصين فى التربية المقارنة والإدارة التعليمية وإنتاجهم العلمى، وكل من المؤسسات التربوية والتعليمية فى مصر، والبلاد العربية والأجنبية، المهتمة بالتربية المقارنة والإدارة التعليمية ومجالات البحث فى كل منها، بعد موافقة الجهات الإدارية المختصة.

٥ - إجراء البحوث العلمية فى التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

٦ - تقديم خدمات استشارية للمؤسسات التعليمية والتربوية فى مصر.

٧ - التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية المصرية والعربية.

وتشير قراءة أهداف الجمعية إلى أن هذه الأهداف فى مجملها تسعى إلى تحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات المصرية أو خارجها، وتتم هذه التنمية من خلال مجموعة من الوسائل لعل أهمها:

١ - عقد مؤتمر سنوى فى إجازة نصف العام من كل سنة.

٢ - إصدار مجلة التربية بهدف العمل على تنمية أعضاء الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية مهنياً، باعتبار المجلة تمثل أهم وسيلة من وسائل النمو المهنى، إذ تضم بحوثاً ودراسات تعبر عن فكر ورؤى الباحثين، وتحقق فائدة كبرى للتربويين عامة، وللمتخصصين فى التربية المقارنة والإدارة التعليمية خاصة.

٣ - وبعد زيادة الإقبال من الباحثين على النشر في مجلة التربية، أقر مجلس إدارة الجمعية في أحد اجتماعاته بإصدار مجلتين متخصصتين لتغطية هذا الإقبال، الأولى تحت اسم (التربية المقارنة والدولية) وصدر منها العدد الأول في شهر يناير ٢٠١٥، والثانية تحت اسم (الإدارة التربوية) وصدر منها العدد الأول في شهر يونيه ٢٠١٤.

٤ - تأليف وتحرير سلسلة كتب رأت الجمعية أن لها قيمة خاصة، تستحق النشر، وكان بعضها أعمال مؤتمرات، تم تحرير أعمالها.

٥ - تعقد الجمعية ندوات شهرية فى مجالى التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

٦ - تصدر الجمعية نشرة تحمل اسم أخبار التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

وفى هذا السياق من الحديث حول دور الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية فى التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، سواء من كانوا من أعضاء الجمعية، أو من كانوا خارجها، نعرض فيما يلى بيان بموضوعات مؤتمرات الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، والتى تم عقدها منذ بداية تأسيس الجمعية وحتى الآن.

١ - التربية والنظام العالمى الجديد، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠ -٢٢ يناير ١٩٩٢م.

٢ - كليات التربية فى الوطن العربى، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٣ -٢٥ يناير ١٩٩٣م.

٣ - إرادة التغيير فى التربية وإدارته فى الوطن العربى، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢١ -٢٣ يناير ١٩٩٥م.

٤ - نظام التعليم وعالم العمل، الجامعة العمالية، القاهرة، ٢٠ -٢٢ يناير ١٩٩٦م.

٥ - أخلاقيات الإدارة التعليمية، الجامعة العمالية، القاهرة، ٢٥ -٢٧ يناير ١٩٩٧م.

٦ - تجارب مصرية فى التربية والتنمية، الجامعة العمالية، القاهرة، ٢٥ -٣٧ يناير ١٩٩٨م.

٧ - الإدارة الجامعية فى الوطن العربى، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٣ -٢٥ يناير ١٩٩٩م.

٨ - التربية والتعددية الثقافية مع مطلع الألفية الثالثة، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٢ -٢٤ يناير ٢٠٠٠م.

٩ - الإدارة التعليمية فى الوطن العربى فى عصر المعلومات، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧ -٢٩ يناير ٢٠٠١م.

١٠ - الجامعة وقضايا المجتمع فى عصر المعلومات، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٦ -٢٧ يناير ٢٠٠٢م.

١١ - نظم تقويم الأداء المدرسى فى عصر المعلومات، مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٥ -٢٦ يناير ٢٠٠٣م.

١٢ - التعليم غير النظامى فى القرن الحادى والعشرين، مركز تطوير التعليم الجامعى، القاهرة، ٢٤ -٢٥ يناير ٢٠٠٤م.

١٣ - الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، كلية التربية ببنى سويف، القاهرة، ٢٩ -٣٠ يناير ٢٠٠٥م.

١٤ - العولمة ومنظومة التعليم فى مصر والعالم العربى، مركز تطوير التعليم الجامعى، القاهرة، ٢١ -٢٢ يناير ٢٠٠٦م.

١٥ - "تأهيل القيادات التربوية فى مصر والعالم العربى"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، القاهرة، ٢٧ -٢٨ يناير ٢٠٠٧م.

١٦ - "التعليم عن بُعد فى الوطن العربى"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع كلية التربية ببورسعيد، يناير ٢٠٠٨م.

١٧ - "التعليم فى العالم الإسلامى المؤتلف والمختلف"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٣١ يناير - ١ فبراير ٢٠٠٩م.

١٨ - "اتجاهات معاصرة فى تطوير التعليم فى الوطن العربى"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بالاشتراك مع كلية التربية جامعى بنى سويف، فبراير ٢٠١٠م.

١٩ - "التعليم والتنمية البشرية فى قارة أفريقيا"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الضيافة بجامعة عين شمس، يوليو ٢٠١١م.

٢٠ - "التعليم والتقدم فى دول آسيا واستراليا"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الضيافة بجامعة عين شمس، ٧ يوليو ٢٠١٢م.

٢١ - "التعليم والتحديث فى دول الاتحاد الأوربى"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الضيافة بجامعة عين شمس، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣م.

٢٢ - "التعليم فى دول أمريكا اللاتينية"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الضيافة بجامعة عين شمس، يناير ٢٠١٥م.

٢٣ - "التعليم والتقدم فى دول أمريكا الشمالية"، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الضيافة بجامعة عين شمس بالقاهرة ٢٧ -٢٨ يناير ٢٠١٦م.

٢٤ - قيادة التعليم وإداراته في الوطن العربي (الواقع والرؤى المستقبلية)، ٢٨ -٢٩ يناير ٢٠١٧م، دار الضيافة بجامعة عين شمس، القاهرة.

٢٥ - نظم التعليم ومجتمع المعرفة، ٢٧ -٢٨ يناير ٢٠١٨م، دار الضيافة بجامعة عين شمس، القاهرة.

٢٦ - تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية، ٢٦ -٢٧ يناير ٢٠١٩م، دار الضيافة، جامعة عين شمس، القاهرة.

٢٧ - نظم التعليم قبل الجامعي في الوطن العربي وإداراته (الفرص والتحديات)، الأحد ٢٦ يناير ٢٠٢٠م، دار الضيافة بجامعة عين شمس، القاهرة.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها مؤسسات المجتمع المدني على المستويات المختلفة إلا أن هذه المؤسسات واجهت تحديات كبيرة اقتضت ضرورة إعادة النظر في

القوانين أو اللوائح التي تحكم حركة هذه المؤسسات، خاصة بعد أن تعرض القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧م لموجة من الرفض - سبق الإشارة إليها - من كثير من فئات المجتمع خاصة المهتمين بالعمل في مجال مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما أدى في النهاية إلى صدور قانون جديد لتنظيم ممارسة العمل الأهلي، وهو القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م، والذي أشار في المادة الثانية منه على ما يلي:

"على جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية والكيانات التي تمارس العمل الأهلي وفق التعريف المنصوص عليه في القانون المرافق أن تقوم بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل بلائحته التنفيذية وإلا قضت المحكمة المختصة بحلها. وتئول أموالها إلى صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية المنصوص عليه في القانون المرافق"[٢١٦].

وفي يناير ٢٠٢١م، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢١م بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩[٢١٧]، ومن ثم وجب على جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية والكيانات التي تمارس العمل الأهلي أن تقوم بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل بلائحته التنفيذية.

وفي ضوء ما أوجبته اللائحة التنفيذية بادرت الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بعقد الجمعية العمومية غير العادية يوم الأربعاء ٢٠٢١/١١/٣م، الساعة ١١ صباحاً بقاعة الأستاذ الدكتور/ سعيد خليل بمبنى التميز التربوي بكلية التربية جامعة عين شمس بروكسي - مصر الجديدة بالقاهرة، وذلك برئاسة أ. د/ شاكر محمد فتحي رئيس مجلس إدارة الجمعية وبحضور عدد (١٣٤) عضواً من إجمالي عدد أعضاء الجمعية الذين لهم حق الحضور والبالغ عددهم (١٩٨) عضواً، وذلك للنظر في توفيق أوضاع الجمعية وإجراء التعديلات المطلوبة على اللائحة الخاصة بها وفقاً لأحكام القانون.

وبعد الحوار بين أعضاء الجمعية الحضور، تم الموافقة على ما تم اقتراحه من بعض التعديلات التي تمثل إضافة إلى لائحة الجمعية خاصة فيما يتعلق بما يلي[٢١٨]:

١ - الموافقة على إضافة بعض الأنشطة لمجال الخدمات الثقافية والعلمية وهي:

أ - عقد حلقات نقاشية مرتبطة بمجالي التربية المقارنة والإدارة التعليمية.

ب -تنفيذ مشروعات البحوث والاستشارات العلمية والبرامج التدريبية وورش العمل ذات العلاقة بالتربية المقارنة والإدارة التعليمية بأجور رمزية.

٢ - الموافقة على إضافة مجال (ميدان الصداقة بين الشعوب)، على مجالات عمل الجمعية، ومن الأنشطة التابعة له:

أ - تقديم كافة الأنشطة التربوية التي تتم للتعرف على الدول الأخرى والتي من شأنها تقوية العلاقات الثقافية والعلمية والاجتماعية مع الدول الأخرى وتبادل الوفود العلمية والزيارات.

ب -تنفيذ مشروعات بحثية مع بعض الهيئات الدولية والمحلية مثل (اليونيسيف واليونسكو والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وغيرها من الهيئات المحلية والدولية.

٣ - الموافقة على إضافة مجال (ميدان التنظيم والإدارة) إلى مجالات عمل الجمعية، ومن خلال هذا المجال يتم تقديم البرامج والدورات التدريبية على أساليب الإدارة التعليمية والمدرسية ومهارات القيادة التربوية.

٤ - بالإضافة إلى ما سبق من تعديلات مقترحة، تم الاتفاق على بعض الاقتراحات الأخرى ذات صلة بسير العمل في الجمعية، ومنها ما هو مرتبط بما يلي: أموال الجمعية في حالة حلها، قيمة رسم العضوية، عضوية الجمعية، الاشتراك السنوي، زوال العضوية، طريقة إبلاغ الأعضاء بالجمعية العمومية، الجمعية العمومية العادية، ترشيح العضو لمجلس إدارة الجمعية....

ثالثاً: جمعية الصعيد للتربية والتنمية[٢١٩]: ويمكن توضيح بعض الأدوار التي قامت جمعية الصعيد للتربية والتنمية فيما يلي:

١ - جمعية الصعيد للتربية والتنمية هى منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٤١م. وعلى امتداد سنوات تواجدها فى قلب الصعيد، تعايشت جمعية الصعيد مع الفقراء فى بيئات ريفية نائية وبالغة الاحتياج، تراكمت فيها لدى الجمعية بعض الخبرات التنموية فى كيفية التضامن مع الإنسان فى مسعاه للنهوض بحياته وبيئته، وقد اتسمت التجربة بالتطور التدريجى والتلقائى وارتكزت على إيمان أساسى وراسخ بأن بداخل كل إنسان طاقة نمو وقدرة على تجاوز صعوبات الحياة، فتحولت التجربة إلى حركة ديناميكية متفاعلة تبدأ بالإنسان الأكثر احتياجاً وتمضى معه رحلة اكتشاف امكانياته بالداخل حتى يمكنه تغيير واقعه بالخارج.

٢ - ومنذ تأسست الجمعية كرست جهودها فى مجال التعليم الأساسى إلا أنها تطورت تطوراً طبيعياً باتجاه تنمية الإنسان بكل أبعاده أفراداً وجماعات داخل المجتمعات المحلية المتصلة بها، وتهدف الجمعية إلى التنمية الشاملة للإنسان فى الصعيد، حتى يبنى كل إنسان نفسه ويساهم فى بناء بيئته من خلال مدخلين أساسيين هما: التربية بمفهوم التعليم الأساسى، التنمية المتواصلة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

٣ - وفى ضوء ذلك تسعى الجمعية إلى تحقيق الأهداف التالية: العمل بروح التطوع، والإيمان بالكفاح من أجل النهوض بالإنسان، الإيمان بالعدالة من أجل تحسين ظروف الفقراء متضامنة معهم فى المبادرات لإحداث التغيير دون تمييز، تمكين الفقراء فى الصعيد، وتفعيل دور الفئات التى تعمل معها للانفتاح على المجتمع والتشابك مع قطاعاته، تنمية المجتمعات المحلية وتنظيم قدراتها.

مجالات نشاط الجمعية:

تقوم الجمعية بأنشطة متنوعة فيما مجالي التربية والتنمية وهو ما يمكن توضيحه كما يلي:

١ - ففى مجال التربية تملك الجمعية وتدير (٣٨) مدرسة ابتدائية مجانية خاصة غير معانة فى (٥) محافظات هى: القاهرة (الشرابية)، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا

والأقصر، يعمل بها (٤٢٢) مدرساً ومدرسة، وتضم (١١٥١١) تلميذاً وتلميذة، (٤٤٠/. بنات، ٥٦٠/. بنين). وتقدم إلى جانب المنهج المدرسى الرسمى، برامج تربوية لتنمية ملكات الطفل الفنية والرياضية وبرامج صحية لرفع مستواه الغذائى والصحى وعلاج الأمراض المتوطنة والمنتشرة.

٢ - وفى مجال التنمية تمارس دورها من خلال (٦) مجالات فرعية تتكامل فيما بينها باتصال شامل بالإنسان وبالبيئة، وهذه المجالات هى:

-مكافحة الأمية، وقد بدأ فيه العمل منذ (١٥) عاماً (٢٤) فصلاً للشباب، (٤٦) فصلاً للبنات، (١٢٣) منسقاً ومنسقة، (٢٠٥٠) مستفيداً ومستفيدة.

-تنمية المرأة الريفية، حيث بدأ العمل فيه منذ (٢٥) سنة فى (٣٨) مركزاً، (١٠٠) قائدة.

-الصحة، حيث بدأ العمل فى هذا المجال منذ نشأة الجمعية، (١٩) مستوصفاً، (٤٣) مركزاً للرعاية الصحية منها (٩) مراكز متخصصة لرعاية الأم والطفل، (١٠) قادة صحيين، (٣٠٠٠) مستفيد من مشروع التغذية، (٢٥٠٠) مستفيد من مشروع مكافحة الحشرات المضرة بالإنسان، (٧٥٠) مستفيدة من لقاء الأمهات، (٦٠٠٠) مستفيد من مشروع مكافحة أمراض العيون، (١٠٠٠) مستفيد من برنامج من طفل إلى طفل، (٣٠٠٠) متردد على المستوصفات.

-المشروعات الاقتصادية، حيث بدأ العمل فيها منذ (٤٠) عاماً بمشروعات حرفية متناثرة: نسيج، خزف، ثم تطورت لتشمل (٥٠٤) مستفيداً ومشروعاً فى (٢٣) قرية.

-رعاية الشباب وتدريب القادة، حيث بدأ العمل فى هذا المجال منذ (٢٠) سنة. (٢٩) مركزاً، (٣٣) فرقة كشفية، (٢٤٠) قائداً وقائدة، (٤٠٠٠) مستفيد ومستفيدة.

-التنمية الثقافية، حيث بدأ العمل فى هذا المجال منذ (٥) سنوات، (١٥) مكتبة ثقافية، (١٦) قائداً أو قائدة، كأمناء مكاتب، (٢٠٠) متردد شهرياً. بالإضافة إلى القوافل الثقافية السنوية التى تجوب قرى الصعيد.

ويتم تمويل أنشطة الجمعية اعتماداً على مصدرين هما:

-التبرعات الداخلية، وتغطى تلك التبرعات التى تزيد عاماً بعد عام حوالى ١٣٪ من المصروفات الإدارية.

-شركاء جمعية الصعيد بالخارج بأوربا وكندا من الهيئات غير الحكومية، من منطلق احساسهم بالتطور الحقيقى الذى يحدث من خلال الأنشطة المختلفة للجمعية.

وبالإضافة إلى المجال التربوي السابق الإشارة إليه تشير مراجعة الملفات الخاصة بأنشطة جمعية الصعيد للتربية والتنمية إلى قيامها بالعديد من الأنشطة، نذكر منها على سبيل المثال[٢٢٠]:

(١) مشروع التنشئة السياسية والثقافية لتنمية الشباب في المجتمع المحلي (عام ٢٠٠٠) ولمدة عام واحد: ويمكن عرض ملامح هذا المشروع كما يلي:

أ – الأهداف: وتتمثل في تفعيل دور الشباب لتنمية المجتمع المحلي، تفعيل دور الشباب في اختيار من يمثلهم في البرلمان عن طريق استخراج عدد (٤٠٠٠) بطاقة انتخابية للمواطنين.

ب – وصف المشروع:

- الأنشطة والاستراتيجيات الرئيسية: وتتمثل في تنظيم حلقات تدريبية نظرية وعملية، القيام بمشاريع خدمة اجتماعية وبيئية في القرية، مثل: نظافة البيئة، التوعية الصحية، مكافحة الأمية، أنشطة زراعية، الحصول على بطاقات انتخابية للمواطنين.
- دور الشباب في المشروع: ويتمثل في الحصول على بطاقات انتخابية، عقد لقاءات انتخابية مع المرشحين، المساهمة في نظافة الطرق وزرع الأشجار والشتلات في القرى، ربط بعض المنازل بشبكة الكهرباء، دهان وترميم بعض المنازل.

- قضايا النوع الاجتماعي (الجندر): وفيه يتم توعية الشباب بأهمية الدور الاجتماعي لكل إنسان (إمرأة/ رجل)، وتنفيذ الأنشطة والبرامج التدريبية القيادية للفتيات والفتيان.
- ويستهدف المشروع الشباب من سن (١٨) إلى (٢٢) سنة، بعدد (١٢٠) شاب وشابة من محافظات: المنيا، أسيوط، سوهاج، وقنا.
- وكان من أهم إنجازات المشروع: الحصول على (١٠,٠٠٠) بطاقة انتخابية للمواطنين في (٤) محافظات في الصعيد، المشاركة بإيجابية وتحفيز المواطنين على المشاركة الإيجابية في انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠م، توصيل الكهرباء لعدد (٣٦) منزلاً، تأهيل (٤٢) منزلاً بالصرف الصحي، دهن وترميم (٢٦) منزلاً.

وقد تم تمويل المشروع من هيئة السيدات الزنجيات الأمريكيات، ولعل أهم تحدي واجه المشروع هو قلة الدعم المالي.

(٢) مشروع البرنامج الكشفي للأشبال والزهرات والكشافة (عام ١٩٦٠) ولمدة زمنية غير محددة:

ويمكن عرض ملامح هذا المشروع كما يلي:

أ – الأهداف: وتتمثل في: الانتماء للوطن والإيمان بعقيدته، الاعتماد على النفس في كل نواحي الحياة، الإبداع والابتكار، الخدمة العامة لكل الناس دون تمييز.

ب – وصف المشروع:

- الأنشطة والاستراتيجيات الرئيسة وتتمثل في: أنشطة كشفية متنوعة منها اللقاءات الاسبوعية، الرحلات، المعسكرات، تنظيم أيام فنية ورياضية وروحية، حفلات السمر والمسرحيات تأليفاً وإخراجاً.
- دور الشباب في المشروع ويتمثل في: إدارة النشاط بأنفسهم مع توجيه من وقت لآخر من قبل مسئولي البرنامج، والمشاركة في تمويل بعض الأنشطة كالرحلات والمعسكرات.
- قضايا النوع الاجتماعي (الجندر): وتتم من خلال الأنشطة والمساواة التامة والاحترام المتبادل لممارسة هذا النشاط.

- ويستهدف المشروع الأولاد من سن (٦) على (١٨) سنة، من محافظات المنيا، أسيوط، سوهاج، قضاء الأقصر.
- وكان من أهم إنجازات المشروع أن يقوم كل فريق (هناك ما مجموعه ١٢٠ فريق) بنشاط خدمة عامة، وذلك كشرط أساسي للمشاركة في المعسكر التكويني الترفيهي.
- وكان يتم تمويل المشروع من بعض المتبرعين.
- ولعل أهم تحدي كان يواجه المشروع هو قلة الدعم المالي رغم مشاركة الشباب في تمويل بعض النشطة بنسبة تتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠٪ من كلفة المشروع.

وفي دراسته عن الإسهامات التربوية لجمعية الصعيد للتربية والتنمية، أشار عبد المعين سعدالدين، إلى أن الجمعية تواجه مجموعة من المشكلات لعل أهمها ما يلي:

(أ) في مجال التمويل تعاني الجمعية من المشكلات التالية[٢٢١]:

-نقص ميزانية الجمعية لا يساعد على تمويل كافة الأنشطة، بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تناقص ميزانية الجمعية مع التوسع في مشروعاتها التربوية.

-حجم الاحتياجات في البيئة الريفية كبير خاصة في صعيد مصر، نظراً للحرمان الذي عاش فيه الريف خاصة في الصعيد فمتطلباته واحتياجاته كثيرة وهذا يفوق قدرة وإمكانيات الجمعية للقيام بكل هذه الاحتياجات والمتطلبات التربوية.

-تعتمد الجمعية وفروعها في تمويل مدارسها ومشروعاتها التربوية والتنموية على التبرعات الداخلية والخارجية، وقد بدأ حجم التبرعات في الانخفاض فأصبحت لا تغطي نفقات المشروعات والأنشطة التربوية.

-وضعت الدولة كثيراً من القيود على تلقي التبرعات والأموال من خارج البلاد نظراً لتخوفها من استخدام هذه الأموال وتوظيفها في تحقيق أهداف سياسية أو دينية، وهذا يسبب مشكلة حادة للجمعية وفروعها.

-تساهم الدولة بمبالغ محدودة للجمعيات الأهلية عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية وهذه المساعدات ضعيفة ولا تسهم مساهمة فعالة في تنفيذ المشروعات التربوية والتنموية التي تقوم بها الجمعية.

-أن العملية التربوية ومؤسساتها تحتاج إلى مصادر تمويل كثيرة وإنشاء المدارس مكلف جداً بخلاف كثير من المشروعات الأخرى. وهذه من المشكلات الحادة التي تواجه الجمعية لأن المدارس التابعة للجمعية تحتاج إلى مبالغ كبيرة للإنفاق على أنشطتها التربوية.

-تناقص عدد الأفراد المقتنعين بالتبرع للمؤسسات التربوية، ويرجع ذلك إلى أن أفراد المجتمع يعتبرون أن الإنفاق على هذه المؤسسات من مسئوليات الدولة وليس الأفراد.

(ب) مشكلات مرتبطة بالعملية التربوية : من هذه المشكلات[٢٢٢]:

-حاجة كثير من القرى والنجوع في صعيد مصر إلى مدارس أكثر من الموجود حالياً، نظراً للزيادة السكانية، وعدم استطاعة المدارس الحكومية استيعاب جميع التلاميذ، وكثير من النجوع لا يوجد بها مدارس، وهو ما يمثل مشكلة حادة تواجه الجمعية ومدارسها.

-يترك كثير من المعلمين مدارس الجمعية بمجرد إتاحة فرصة عمل له بالمدارس الحكومية، فالغالبية العظمى من المعلمين يفضلون العمل بالمدارس الحكومية، ولذلك يلتحقون بالعمل بالمدارس الخاصة بالجمعية فترات مؤقتة حتى تتاح لهم فرص العمل بالمدارس الحكومية، وهو ما يسبب خللاً في العملية التربوية بمدارس الجمعية.

-الزيادة في احتياجات ومتطلبات مدارس الجمعية، بسبب التطوير والتجديد الذي تحتاجه العملية التربوية بمدارسها، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، كل ذلك بسبب مشكلات تربوية حادة لهذه المدارس.

-عدم تعاون كثير من الهيئات المعنية لضعف قناعتهم بالأدوار التربوية التي تقوم بها الجمعية، وهذا راجع إلى عدم تفهم كثير من الجهات والهيئات المعنية لأهداف الجمعية ومشروعاتها التربوية وأنشطتها المختلفة.

-قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين بمدارس الجمعية، بسبب محاولة الجمعية ترشيد نفقاتها لكي تستطيع أن تقوم بتغطية تكاليف هذه المدارس وأنشطتها التربوية.

-صغر حجم مدارس الجمعية، في مقابل الزيادة السكانية التي أدت إلى عدم مناسبة مباني مدارس الجمعية وعدم قدرتها على استيعاب الأعداد الكافية، وفي نفس الوقت لا يوجد بها أماكن لممارسة الأنشطة المختلفة.

-عدم اهمام الأسر الفقيرة بتعليم الفتيات بالقرى والنجوع، وهذا راجع للعادات والتقاليد التي تؤثر على تعليم الفتيات، فهناك تفضيل لتعليم الذكور على البنات في جميع الأحوال.

-عدم اهتمام أولياء الأمور بفكرة مجالس الآباء، لعدم وعيهم بأهمية هذه المجالس، بالإضافة إلى عدم متابعتهم لأبنائهم ومعرفة مدى تقدمهم في العملية التعليمية.

-ضعف المستوى الاقتصادي والمعيشي لأسر التلاميذ، ولذلك تسعى هذه الأسر إلى تشغيل أبنائهم في أعمال مختلفة لتحسين مستواها المعيشي والاقتصادي.

خلاصة الجهود المصرية:

يشير الاستعراض السابق للجهود المصرية في مجال دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) إلى مجموعة من الملامح لمميزة لهذه الجهود لعل أهمها ما يلي: مصر دولة أفريقية تقع في الركن الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا، وفي قلب العالم العربي، بين الدول الآسيوية في الشرق والدول الأفريقية في الغرب. وينقسم السطح المصري إلى الأقسام التالية: الوادي والدلتا ومنخفض الفيوم، الصحراء الغربية، الصحراء الشرقية، شبه جزيرة سيناء.

- يعتبر نهر النيل أكبر وأهم السمات الطبيعية في مصر، فمياهه المصدر الرئيس لشرب البشر ولري الأرض، وهو أطول أنهار العالم، وقناة السويس أحد

ذراعي البحر الأحمر، تختصر المسافة بين الموانئ الأوربية والأمريكية وبين موانئ جنوب آسيا وشرق أفريقيا والأوقيانوسا طولها ١٨٤كم.

-وتجاوز سكان مصر (١٠٠) مليون نسمة، والعاصمة هى القاهرة، ويوجد بها (٢٧) محافظة.

-وكانت مصر مهد واحدة من حضارات العالم القديم التي ازدهرت في وادي النيل الخصيب منذ أكثر من سبعة آلاف سنة. لقد تميز التاريخ المصري القديم بالسبق الزمني ووفرة المصادر المكتوبة وطابع المركزية واتصال الحلقات الحضارية، فضلاً روح المحافظة مع إيثار التطور البطيء والجمع بين الخصوصية الإقليمية والانفتاح على العالم الخارجي.

-وقد شهد التاريخ المصري على طوله مجموعة من الثورات الشعبية، من أشهرها في القرن العشرين ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بقيادة جمال عبد الناصر، وفي القرن الحادي والعشرين كانت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وأخيراً الثورة الشعبية في ٢٠١٣/٦/٣٠م والتي انتهت بوضع الدستور المصري الحالي الصادر عام ٢٠١٤، وتولى الرئيس السيسي مقاليد الحكم في مصر في ٨ يونيو ٢٠١٤م.

-نشأت الجمعيات الأهلية في مصر بشكل منظم عام ١٨٢١ حينما ظهرت الجمعية الخيرية اليونانية الأولى في الاسكندرية، ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة من الجمعيات الأخرى وإن كانت ذات صبغة دينية، وقد نشأت وزارة الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعية الآن) عام ١٩٣٩م، وكان دستور ١٩٢٣ سباقاً في تناول نشاط تلك الجمعيات ليظل معمولاً عليها في جميع الدساتير المصرية كأداة لتحقيق التنمية، وتعطي الجمعيات الأهلية وضعاً متقدماً في دستور مصر الحالي الصادر عام ٢٠١٤م.

-وقد حللت كثير من الدراسات والبحوث المجالات التي تعمل فيها مؤسسات المجتمع الأهلي، فهناك من حدد هذه المجالات بعدد (١٥) مجالاً، وهناك من حدد المجالات بـ (١٧) مجال، وهناك من حددها في (٤) مجالات هى: العمل الجماعي

الخيري، الصحة، التعليم، مشروعات توليد الدخل أو ما يعرف بالتنمية الاقتصادية، والتي كانت أهم وأشهر مجالات العمل العلامة البارزة فيها تجربة مشروع الأسر المنتجة الذي بدأ عام ١٩٦٤م، والصندوق الاجتماعي للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك اسهمت الجمعيات الأهلية بشكل فعال في تقديم الخدمات الصحية بأشكالها المختلفة لقطاعات كبيرة من المواطنين، وذلك من خلال إنشاء عدد كبير من المستشفيات العريقة والكبيرة ذات السمعة الطيبة في مصر.

-ويعتبر البرنامج القومي للتنمية الريفية شروق من أهم النماذج التي تعبر عن الدور الرائد للقطاع الأهلي في التنمية المحلية، هذا البرنامج بمثابة مشروع متكامل للتنمية المحلية أو الريفية يقوم على تكامل الأدوار بين الحكومة والقطاع الأهلي والقطاع الخاص.

-ويأتي المشروع القومي لتطوير الريف المصري، ضمن مبادرة حياة كريمة التي أطلقها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢ يناير ٢٠١٩م، لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجاً على مستوى الدولة، ويهدف المشروع إلى التدخل العاجل لتحسين جودة الحياة لمواطني الريف المصري من إجمالي سكان مصر بتكلفة تقديرية (٥١٥) مليار جنيه. وتهدف مبادرة حياة كريمة إلى:

- بناء الإنسان.
- تحسين جودة حياة المواطنين.
- تحسين مستوى معيشة المواطنين الأكثر احتياجاً.
- توفير فرص عمل لائق ومنتج.

وقد أشارت الجهود المصرية إلى بعض التجارب والخبرات المصرية التي تبرز دور المجتمع الأهلي في عملية التنمية في قطاعات جغرافية مختلفة لعمل من هذه الخبرات على سبيل المثال:

١ - جمعية كاريتاس مصر بالإسكندرية، والتي تنتشر فروعها في (١٤٤) دولة في العالم منها (١٤) دولة عربية، وقد تأسس فرع هذه الجمعية في مصر بالإسكندرية بعد حرب يونيو ١٩٦٧م والعدوان الإسرائيلي على مصر، لمعالجة مشاكل

المهجرين في ذلك الوقت، ويتمثل الهدف العام للجمعية الآن في تنمية الإنسان وكل ما يتعلق بالإنسان دون تمييز بين اللون أو الجنس أو الدين، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الاستراتيجيات منها: تقديم الدعم في حالة حدوث الكوارث والعناية باللاجئين، دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، يمكن المرأة المصرية في الريف والحضر، تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للضعفاء والمحتاجين.

ولعل من أشهر الأنشطة التي تمارسها الجمعية في المجالات التالية: تعليم الكبار (محو الأمية)، تمويل مشروعات متخصصة، التدريب والتشغيل.

٢ - الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، تأسست الجمعية عام ١٩٩١م تحت رقم (٣٨١٥) بالقاهرة. وتشير قراءة أهداف الجمعية إلى أن هذه الأهداف في مجملها تسعى إلى تحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات المصرية أو خارجها، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها: المؤتمرات السنوية، الإصدارات المختلفة خاصة الدوريات والتي منها: مجلة التربية المقارنة والدولية، الإدارة التربوية، بعض الكتب في مجالات محددة، بالإضافة إلى عقد الندوات الشهرية، وإصدار نشرة تحمل أخبار الجمعية.

٣ - جمعية الصعيد للتربية والتنمية:

-هى منظمة غير حكومية تأسست عام ١٩٤١م وعلى امتداد سنوات تواجدها في مكتب الصعيد تعايشت مع الفقراء في بيئات ريفية نائية وبالغة الاحتياج، تراكمت فيها لدى الجمعية بعض الخبرات التنموية في كيفية التضامن مع الإنسان في مسعاه للنهوض بحياته وبيئته.

-وتهدف الجمعية إلى التنمية الشاملة للإنسان في الصعيد، حتى يبني كل إنسان نفسه ويساهم في بناء بيئته من خلال مدخلين اساسيين هما: التربية بمفهوم التعليم الأساسي، التنمية المتواصلة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

ومن المجالات التي تعمل فيها الجمعية: التربية حيث تمتلك وتدير (٣٨) مدرسة ابتدائية مجانية خاصة غير معلنة في (٥) محافظات في الصعيد، وفي مجالات التنمية تعمل في مكافحة الأمية، تنمية المرأة الريفية، الصحة، المشروعات الاقتصادية، رعاية الشباب، التنمية الثقافية.

ومع تزايد أعداد الجمعيات الأهلية في مصر، والتي تجاوزت أعداد الجمعيات الأهلية في مصر، والتي تجاوزت نحو (٤٨) ألف جمعية، وبالرغم من الأدوار الإيجابية التي قامت بها هذه الجمعيات في إحداث تطور في العديد من المجالات المرتبطة بالتنمية، إلا أن كثير من الدراسات الميدانية أشارت إلى أن المجتمع الأهلي يواجه العديد من المشكلات التي تعوق تقدمه نحو تحقيق الأهداف المأمولة، لعل من أشهر هذه المشكلات على سبيل المثال:

-أن العلاقة بين الجمعيات الأهلية وصنع سياسة الرعاية الاجتماعية علاقة غير محددة، فالجمعيات الأهلية تفتقد التنسيق والتكامل فيها بينها، وبينها وبين الدولة.

-ضعف دور الجمعيات الأهلية التأثير على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بسبب بعض الأوضاع المجتمعية التي أوجدت العديد من المعوقات التي حالت دون قيام الجمعيات بالأدوار المنتظرة منها.

-نقص التمويل لا يساعد على تنفيذ كافة الأنشطة، وذلك بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية.

-حجم الاحتياجات في البيئات الريفية كبير نظراً للحرمان الذي عاش فيه الريف فترات طويلة.

-وجود كثير من القيود على تلقي التبرعات والأموال من خارج البلاد، خوفاً من استخدام هذه الأموال في تحقيق أهداف سياسية.

-عدم وجود مقر دائم لأغلب الجمعيات وهذا مما يعوق الجمعيات عن أداء نشاطها بصورة كاملة، وأغلب المقرات مؤجرة وهذا يمثل عبئاً مادياً على ميزانية هذه الجمعيات.

-تعدد الأجهزة الرقابية على الجمعيات: وزارة التضامن الاجتماعي، الجهاز المركزي للمحاسبات، مكتب العمل... الخ.

-عدم قيام الأعضاء في الجمعيات بتسديد الاشتراكات، مما يعوق الجمعيات في تأدية أنشطتها بصورة مُرضية.

-شكلية اجتماعات الجمعيات العمومية، وقلة المواظبة على الحضور من جانب عدد كبير من الأعضاء.

-تدني المستوى الثقافي والاجتماعي، وانخفاض الوعي بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني، وضعف مشاركة العديد من القيادات في الأنشطة التطوعية التي تقوم بها هذه المؤسسات.

خاتمة الدراسة

تتضمن خاتمة الدراسة بعدين رئيسيين، الأول عرض بعض النتائج العامة المستفادة من محاور الدراسة المختلفة، الثاني عرض بعض التوصيات أو المقترحات التي يمكن أن تفيد مؤسسات المجتمع المدني (خاصة الجمعيات الأهلية)، في تفعيل دورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، وهو ما نعرض له في الصفحات التالية:

البعد الأول: نتائج الدراسة: تتضمن نتائج الدراسة ما يلي:

أولاً: نتائج خاصة بتحليل مفهوم المجتمع المدني:

يشير العرض السابق لما كُتب عن المجتمع المدني إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١ - تعتبر الجمعيات الأهلية، إحدى مؤسسات المجتمع المدني، التي تقوم بأنشطتها في سبيل تقديم مجموعة من الخدمات للمجتمع المحيط بها، وذلك من خلال المساهمة في إحداث حزمة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢ - تتكون مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات الأهلية من مجموعة الأفراد المتطوعين يعملون معاً بهدف خدمة البيئة التي يعيشون فيها، ولا يسعون إلى تحقيق مكاسب مادية، لأنهم يعملون بدون مقابل.

٣ - تاريخياً بدأت بذور مؤسسات المجتمع المدني في مصر في القرن التاسع عشر الميلادي، وهناك من يعود بها تاريخياً إلى ما قبل ذلك من خلال النظام الحرفي ونظام الطوائف، والطرق الصوفية، والأوقاف، وهى كلها تنظيمات لعبت أدواراً هامة في إشباع بعض الحاجات المادية والمعنوية لدى كثير من فئات المجتمع.

٤ - الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات التي تنضوي تحت مظلة المجتمع المدني، واتساع وتنوع أنشطتها، وامتدادها إلى كل المحافظات المصرية.

٥ - لعل من أهم ما أشارت إليه الدراسة هو التعدد والتنوع في منظمات المجتمع المدني، سواء على المستوى العالمي (الخبرات الأجنبية مثلاً) أو على المستوى المصري، من أمثلة ذلك: الجمعيات الأهلية، الجمعيات الخيرية، الجمعيات النسوية المرتبطة بحقوق المرأة والأسرة، النقابات المهنية والعمالية، الجمعيات الدفاعية المرتبطة بحقوق الإنسان، الجمعيات الثقافية والفنية والأدبية، وبعض المراكز والمنتديات الفكرية والبحثية.

٦ - يلعب الإطار القانوني الذي يحكم حركة مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في فاعلية أو عدم فاعلية أدوار هذه المؤسسات، فالقراءة التاريخية لأنشطة هذه المؤسسات تشير إلى الحوار الدائم (الاختلاف) بين الدولة وهذه المؤسسات، بسبب ما تفرضه القوانين من قيود، كان نتيجة هذا الحوار صدور مجموعة من القوانين المتتابعة خاصة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، منها: القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤م، القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م، القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧م، وأخيراً القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م.

٧ - لعل من اهم ما يواجه منظمات المجتمع المدني بتنويعاته المختلفة في كل دول العالم، قضية العجز في التمويل، حيث يتم تمويل هذه المنظمات من خلال:

-ما توفره الحكومات من تمويل خاصة للمنظمات التي تدعم برامجها.

-ما يقدمه المجتمع من دعم للمنظمات غير الحكومية، وينظر لهذا الدعم على أنه المصدر الأساسي للتمويل.

٨ - تعمل الجمعيات الأهلية على ترسيخ قيم المواطنة الصالحة في نفوس الشباب، وذلك من خلال أنشطة متنوعة تغرس في نفوس الشباب قيم الحوار والمناقشة والاختلاف في الرأي وقبول الآخر رغم الاختلاف معه، وهو ما يحسب لهذه الجمعيات.

٩ - تواجه الجمعيات الأهلية على اختلافها، الكثير من الظواهر السلبية التي سادت في الوقت الحاضر بسبب ما نتج عن ظاهرة العولمة من قيم سلبية مثل: الفردية والأنانية وحب الذات، وهو ما يفرض عليها ضرورة البحث عن أنشطة غير تقليدية لمواجهة هذه السلبيات.

١٠ - تعتبر الجمعيات الأهلية نموذجاً للقنوات الشرعية التي يمكن من خلالها التعبير عن الرأي في قضايا المجتمع عامة، والبيئة المحيطة على وجه الخصوص، مثل: القضايا المرتبطة بالبيئة، والسكان، والأمومة والطفولة، والأمية... الخ.

١١ - أن الدولة بما تتيحه من حريات هى العامل الرئيس الذي يحدد خريطة المجتمع المدني، فانتشار القيم الديمقراطية وممارستها من العوامل الرئيسية في إحداث تطور مؤسسات المجتمع المدني، ولا يعتبر ذلك العامل الوحيد لتحقيق هذه الخريطة، بل هناك عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية، تلعب دوراً في تحديد مدى هذه الخريطة.

١٢ - أن التعاون الحقيقي بين المجتمع المدني والسلطة التنفيذية (الحكومات)، أمراً ضرورياً، إذا تم في ضوء خطة واضحة المعالم، تحدد حقوق وواجبات الطرفين، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية لكل الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: نتائج خاصة بتحليل مفهوم التنمية المستدامة:

يشير ما كُتب عن مفهوم التنمية المستدامة من حيث: التعريف، الأهداف، الأهمية، المؤشرات، الضوابط، دور المجتمع المدني في تحقيقها، إلى بعض النتائج

الهامة، نعرض منها مايلي:

١ - أصبحت التنمية بمفهومها الشامل هدفاً لكل الشعوب، ومن ثم فإن تحقيقها عن طريق الدولة وحدها، أصبح غاية في الصعوبة، وهو ما يفرض ضرورة تحقيقها بالشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، فدور الجمعيات الأهلية على سبيل المثال يتضمن سد الفجوة بين ما لا تقدر عليه الدولة وما لا يرغب فيه القطاع الخاص.

٢ - أن التنمية بمفهومها المستدام هى القادرة على مواجهة التحديات التي تهدد الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة: الأمن الصحي، الأمن الثقافي، الأمن الشخصي، الأمن البيئي، الأمن السياسي... وذلك من خلال خطط مدروسة ومحسوبة، يسهم في تحقيقها أكثر من طرف: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

٣ - يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في دول العالم من خلال مجموعة من المؤشرات المختلفة، تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدولة في تحقيقها، وقد حددت قمة الأرض عام ١٩٩٢م هذه المؤشرات في (١٣٠) مؤشراً موزعة على أربعة أبعاد رئيسية هى البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التكنولوجي.

٤ - أن نجاح عملية التنمية المستدامة لا يتم إلا من خلال مجموعة من الضوابط أهمها: الحفاظ على البيئة، واستمرارية خطط التنمية، ومشاركة أفراد المجتمع في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم الخاص بهذه الخطط، وأن تقوم خطط التنمية المستدامة على العدل الاجتماعي بين قطاعات المجتمع سواء على المستوى الجغرافي أو على المستوى الإنساني.

٥ - أكدت الأمم المتحدة على أهمية دور المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما أشارت إليه في ٢٠١٥/٩/٢٥م، من خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية، وثيقة (تحويل عالمنا - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)، حيث يمكن أن يقوم المجتمع المدني بأدوار متنوعة في هذا المجال، منها: جمع البيانات، ووضع السياسات والخطط، والقيام بمجموعة من الأنشطة المتنوعة.

٦ - أن هناك مجالات كثيرة يمكن من خلالها أن يساهم المجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) من خلالها، لعل من هذه المجالات: القضاء على الفقر بكل أشكاله، الأمن الغذائي، الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والصرف الصحي، الطاقة النظيفة، تعزيز النمو الاقتصادي، تحفيز الصناعة، وتشجيع الابتكار، تغير المناخ وآثاره، المياه والموارد البحرية، السلام والأمن والشراكة العالمية.

البعد الثاني: توصيات (مقترحات) الدراسة:

يتضمن البعد الثاني عرضاً لمجموعة من التوصيات (المقترحات) والتي يمكن أن تعمل على لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المصري في تحقيق التنمية المستدامة:

١ - الاهتمام بنشر الوعي بأهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية المجتمع وذلك من خلال عقد الندوات التثقيفية في أماكن مختلفة، ومن خلال برامج الإذاعة والتليفزيون على اختلافها.

٢ - الاهتمام بإدخال برامج تعليمية ومقررات دراسية في التعليم المصري على اختلاف مراحله، خاصة بالتربية المدنية، وذلك بهدف زيادة مساحة المشاركة المجتمعية في منظمات المجتمع المدني بصورة تجعلها مؤثرة كقطاع ثالث في مساعدة الحكومة وتوجيه سياساتها نحو تحقيق الصالح العام والتنمية المستدامة.

٣ - وضع برامج توعية مكثفة ومدروسة عبر وسائل الإعلام المتنوعة بالقضايا التي تهم المجتمع في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والمعلوماتية والقانونية للنهوض بالمجتمع.

٤ - نشر ثقافة المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي بين كافة فئات المجتمع، وهو ما يمكن أن يسهم في تقوية دور الجمعيات ودعمها بالقوى البشرية المثقفة وذات الخبرة.

٥ - تثقيف المواطنين في كل ربوع المجتمع، وتوعيتهم بحجم المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يعيشون فيه، مع إبراز أن مواجهته تلك المشكلات يجب أن تتم بمساهمتهم من خلال بذل الجهد والمال، مع إعطاء الأفراد الفرصة للمشاركة في وضع الخطط وبرامج الخدمات التي يحتاجون إليها.

٦ - العمل على توفير نظام تعليمي تحتل فيه المؤسسات غير الحكومية مكانة تليق بها عن طريق التعريف بها وبأدوارها التي يتوقعها المجتمع باعتبارها الضلع الثالث المشارك في إحداث التنمية المجتمعية.

٧ - الحرص على الاستفادة من الشخصيات المعروفة عن السياسيين والعلماء والفنانين والرياضيين - الذين يحظون بقبول الرأي العام – لنشر الفكر التطوعي والحديث عنه والحث عليه، من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٨ - الاهتمام بتعميق الإحساس الوطني لدى أفراد المجتمع على اختلافهم، بأهمية المشاركة الحقيقية والمستمر في الأنشطة التطوعية، على اعتبار أن ذلك أحد متطلبات التنمية، وهو ما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٩ - أن تهتم الدولة بالعمل على نشر المؤسسات غير الحكومية التنموية، في كل أرجاء المجتمع المصري، مع إعطاء أولوية خاصة للمناطق الريفية، وهو ما يعني التوزيع العادل لهذه المؤسسات في المناطق والأحياء والقرى الفقيرة.

١٠ - عقد ورش عمل وندوات متخصصة لكل الأفراد الراغبين في العمل التطوعي حول كيفية إدارة الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، وذلك بمشاركة أعضاء مجالس إدارات هذه الجمعيات والعاملين فيها، يشرف على هذه الورش والندوات أعضاء هيئة التدريس من الجامعات والمعاهد العليا المتخصصين في إدارة وتنمية المجتمعات المحلية.

١١ - الاهتمام بزيادة قيمة الدعم المالي المقدم لهذا القطاع بصورة مستمرة، سواء من خلال الأجهزة الحكومية المختلفة أو من خلال بعض المنظمات الدولية ذات الصلة بالمجال.

١٢ - العمل على زيادة قيمة الإعانات التي تقدم للجمعيات، وحث الجمعيات الأهلية على تنمية مواردها الذاتية، وذلك بجانب ما يقدم من الحكومة، مع تدعيم التبرعات المالية والعينية من المواطنين، والاهتمام بتنظيم حملات توعوية لدعم هذه الأنشطة من إدارة محترفة من وزارة التضامن الاجتماعي.

١٣ - الحرص على دعوة رجال الأعمال للمشاركة في تمويل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني المصري، سواء كانت هذه المشاركة في صورة تبرعات أو هبات أو وقف، وهو ما يسهم في سد العجز المالي الذي تعاني منه هذه المؤسسات.

١٤ - ألا تقتصر الجهات المانحة على تقديم المنح للجمعيات الكبيرة ذات السمعة فقط، بل تهتم وتدعم الجمعيات الصغيرة خاصة في مراحلها الأولى من بداية النشاط، وهو ما يساعدها على المساهمة في زيادة فاعلية الأنشطة التنموية التي تقوم بها.

١٥ - أن تحرص مؤسسات المجتمع المدني المصري بالإعلان عن أنشطتها التي تقوم بها، ومصادر تمويل هذه الأنشطة، حتى تضمن مساندة كل مؤسسات المجتمع الأخرى، وثقة الجهات الرقابية التي تراجع أعمال هذه المؤسسات.

١٦ - رسم خريطة معرفية لمؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، تهدف هذه الخريطة إلى: تحديد مواردها، وإمكانياتها المتاحة، وحجم اسهاماتها، وما تحدثه من تأثير في القضايا التي تتصدى لها، وفي نفس الوقت تهدف هذه الخريطة إلى تحديد الكيانات الكبيرة ذات التأثير الواضح في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، وأخيراً تبرز هذه الخريطة التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات في كل ربوع المجتمع.

١٧ - يستتبع ذلك الحث على توسيع منظومة التعاون والتكامل بين كافة مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تصبح هذه المنظومة مكوناً اساسياً في خطط التنمية المجتمعية، بالإضافة إلى الاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

١٨ - عدم الموافقة على تأسيس مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، إلا إذا كانت لها خطة ورؤية تنفيذية لكيفية ممارسة نشاطها، مع القدرة على تدبير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ.

١٩ - أن تهتم الدولة بتخصيص أراض لصالح مؤسسات المجتمع المدني تساعدها في ممارسة أنشطتها أو التوسع في مشروعاتها، على ألا تقوم هذه المؤسسات بالتصرف في هذه الأرض بالبيع أو التنازل، وفي حالة توقف المؤسسة عن ممارسة أنشطتها تؤول ملكية هذه الأرض إلى الدولة مرة أخرى.

٢٠ - أن تكون القاعدة الأساسية في هذا القطاع، التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية، والمساهمة معاً في تطوير الخدمات والأنشطة المختلفة، والعمل على استخدام أساليب التخطيط الجيد، والاهتمام بالمهارات والخبرات المتوفرة في المجتمع.

مراجع وهوامش الدراسة

١ - أماني قنديل: **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص التقديم.

٢ - راجع:

أ - محمد حافظ دياب: **الخطاب الأهلي مسائلة نقدية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٣.

ب - عبد الغفار شكر: **اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي**، في: الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٧٨.

٣ - راجع على سبيل المثال:

أ - محمود شريف بسيوني: **الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان**، ج(١)، الوثائق العالمية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ص٢٧ -٣٢.

ب - عبداللطيف الغامدي: **حقوق الإنسان في الإسلام**، مركز الدراسات والبحوث الأمنية بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٠م، ص٣٥

4- David Lewis: Nongovernmental Organizations, Definition and History, **Springer-Verlag**, Berlin Heidelberg, 2009, p. 3.

5- Alan Hudson: Advocacy by UK-based Development NgOs, **Nonprofit Volunatry Sector Quarterly**, Sep. 2002, p. 407.
- DOI: 10- 11710899764002313005.

٦ - أدريان راينرت: **المجتمع المدني والإشكاليات الاجتماعية**، في: توماس ماير، أودو فورهولت، (تحرير)، ترجمة راندا النشار وآخرين، مراجعة علا عبد الجواد، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص٦١.

٧ - أورسولاني نتهيلا، فيلد فورسر: **فكرة المجتمع المدني ومبدأ الإعانة**، التأسيس الاجتماعي انطلاقاً من التفكير بشأن إعادة بناء الدولة الاجتماعية، في: توماس ماير، أودو فورهولت (تحرير)، مرجع سابق، ص٩٩.

8- Asian Development Bank: **Civil Society Briefs**, Philippines, Publication Stock No. ARM 124416, February 2013.

9- Costanzo Ranci: The Long-term Evolution of the Government-Third Sector Partnership in Italy, Old Wine in a New Bottle? **International Society for Third Sector Research**, 2015, DOI 10, 1007/s 11266-014-9650-7, pp. 2313.

١٠ - جون بلويت: **فهم التنمية المستدامة**، ترجمة طارق راشد عليان، المركز القومي للترجمة، العدد (٣٠٨٩)، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٣٣٠.

١١ - علي الصاوي: المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي (مقدمة نظرية)، ورقة مقدمة إلى **مؤتمر المنظمات غير الحكومية العربية والشرق أوسطية في استراتيجية التنمية الوطنية**، القاهرة، أبريل ١٩٩٣م، ص٣.

١٢ - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: **رؤية مصر ٢٠٣٠م، استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠**، القاهرة، ٢٠١٦م، ص ص١٠ -١١.

١٣ - المرجع السابق، ص١١٤.

١٤ - صلاح الدين حسن السيسي: **برنامج الدول للتنمية الشاملة والمستدامة**، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٢٠م، ص٣١٥.

١٥ - عبد الحميد يونس زيد: واقع وإشكاليات القطاع الثالث، دراسة ميدانية لتحديات الجمعيات الأهلية في مصر، **حوليات آداب عين شمس**، كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد (٤٩)، سبتمبر ٢٠٢١م، ص ص٣٦ -٨١.

١٦ - عبد الغني أحمد عكاشة: موارد القوة في الجمعيات الأهلية، دراسة استكشافية بمحافظة بني سويف، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، العدد (٢٧)، يناير ٢٠٢١م، ص ص٣١ -٩٦.

١٧ - نها ممدوح مصطفى: آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع(٥٢)، ج(١)، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ص٢٦٩ -٣٠٣.

١٨ - عمرو هاشم ربيع: **التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠١٣ -٢٠١٤)**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٠٤.

١٩ - طارق اسماعيل محمد: المعوقات التخطيطية التي تواجه المشروعات البيئية في الجمعيات الأهلية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد (٢٩)، أكتوبر ٢٠١٠م، ص ص٣١٥٨ -٣١٨٨.

٢٠ - حسن سلامة: الجمعيات الأهلية ودور رأس المال الاجتماعي، **مجلة الديمقراطية**، مج(٩)، ع(٣٥)، مؤسسة الأهرام، يوليو ٢٠٠٩م، ص ص٨٥ -٩٦.

٢١ - أحمد ثابت: **الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص١١١ -١١٢.

٢٢ - فاطمة عبد الواحد الجاسور: **موسوعة علم السياسة**، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م، ص٣٢٤.

٢٣ - فرانك أدلوف: **المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٩م، ص١٠، ص١١٦.

٢٤ - أحمد ثابت: **الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتب الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٧٦.

٢٥ - بهاء الدين عياد: الدور التنموي للجمعيات الأهلية في مصر.. الواقع والآفاق، **مجلة أحوال مصرية**، ع(٦٨)، السنة (١٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ربيع ٢٠١٨م، ص٧٤.

٢٦ - وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية: **قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي، الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م، ولائحته التنفيذية**، ط٢، القاهرة، ٢٠٢١م، مادة (١).

٢٧ - تانيا فاغور: **التنمية البشرية المستدامة والتخطيط في المنطقة العربية**، المؤسسة الجغرافية، مركز السكان والتنمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م، ص ص٢٨، ٣٢ -٣٣.

٢٨ - عمرو حلمي: **المجتمعات المنتجة، النمو الشامل والتنافسية والتنمية المستدامة**، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٧م، ص ص٩٥ -٩٩.

٢٩ - صلاح الدين حسن السيسي: **برنامج الدول للتنمية الشاملة والمستدامة**، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٢٠م، ص٣١٦.

٣٠ - مصطفى محمد علي شديد: دور منظمات المجتمع المدني في تحسين مستوى العملية التعليمية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية الدولة (٢٠٣٠)، دراسة تطبيقية على الجمعيات الأهلية، **المجلة العربية للإدارة**، مج(٤٢)، ع(٤)، تحت النشر، ديسمبر ٢٠٢٢م.

٣١ - وفاء فؤاد شلبي، شيماء عبدالسلام عبدالواحد، أسماء صالح أحمد: دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة النوبية وعلاقته بقدرتها على اتخاذ القرارات، **مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية**، كلية التربية النوعية، جامعة المنيا، ع(٣٩)، مارس ٢٠٢٢م، ص ص٧٦١ -٨٢٩.

٣٢ - عبد الحميد يونس زيد: واقع وإشكاليات القطاع الثالث، دراسة ميدانية لتحديات الجمعيات الأهلية في مصر، **حوليات آداب عين شمس**، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج(٤٩)، سبتمبر ٢٠٢١، ص ص٣٦ -٨١.

٣٣ - عبد الغني أحمد عكاشة: موارد القوة في الجمعيات الأهلية، دراسة استكشافية بمحافظة بني سويف، **المجلة العربية لعلم الاجتماع**، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ع(٢٧)، يناير ٢٠٢١م، ص ص٣١ -٩٦.

٣٤ - محمد أحمد محمد أبو العلا الشريف: دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، دراسة حالة لجمعية كاريتاس مصر في مشروع الدمج التعليمي لذوي الإعاقة، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الفيوم، ع(٢٣)، ٢٠٢١م، ص ص٤٦٥ -٥١٦.

٣٥ - نها ممدوح مصطفى: مرجع سابق،ص ص٢٦٩ -٣٠٣.

٣٦ - أحمد محمد عبد الغني: الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة، دراسة استكشافية في قرية مصرية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة، مج(٧٨)، ج(٣)، أبريل ٢٠١٨م، (١٥٥ -٢١٠).

٣٧ - مرقص عبد المسيح عبده: دور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر، **حوليات آداب عين شمس**، جامعة عين شمس، مج(٤٢)، ديسمبر ٢٠١٤م، ص ص١٢٧ -١٤٧.

٣٨ - عبد المعين سعد الدين هندي: الإسهامات التربوية لجمعية الصعيد للتربية والتنمية، دراسة حالة، **حوليات آداب عين شمس**، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج(٤٢)، ديسمبر ٢٠١٤م، ص ص١٢٧ -١٤٧.

٣٩ - هناء أحمد محمود عبد العال: تفعيل الأنشطة العلمية للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية في ضوء خبرة الجمعيات العالمية للتربية المقارنة في كل من بلغاريا،

استراليا، نيوزيلندا، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، جامعة حلوان، مج(١٧)، ع(١)، ٢٠١١م، ص ص١٥٣ -٢٥٢.

٤٠ - طارق اسماعيل محمد: المعوقات التخطيطية التي تواجه المشروعات البيئية في الجمعيات الأهلية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ع(٢٩)، ج(٧)، أكتوبر ٢٠١٠، ص ص٣١٥٨ -٣١٨٨.

٤١ - منى هرموش: دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، العام الجامعي ٢٠٠٩ -٢٠١٠م.

٤٢ - عادل عزت محمد عيد: التخطيط لتكامل الخدمات الاجتماعية بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، ع(١٩)، ج(١)، ٢٠٠٨م، ص ص٢٤١ -٣١٢.

43- R-Mukamunana & P.A. Brynard.: The Role of Civil Society Organizations in Policy Making Process in Ruwanda, **Journal of Public Administration**, Vol. (40), No. (4-1) December, 2005, pp. 665-676.

44- Karl W. Simon: International Non-governmental Organizations, **International Lawer**, Vol. (4), No. (2), International Legal Development in Review, 2006, pp. 525-539.

45- Nike Cushman: From the Third Sector to the Big Society How Changing UK Government Policies Have Eroded Third Sector Trust, **International Journal of Voluntary and Nonprophite Organization**, June 2012, pp. 1-39.

46- Costanzo Ranci: The long-term Evolution of the Government-third Sector Partnership in Italy, Old Wine in a New Bottle? Published on Line: 10 September 2015, **International Society for Third Sector** Research and the Johns Hopkins University 2015, pp. 2311-2329.
- DOI: 10-1007/s 11266-015-9650-7.

47- Jacqueline Butcher & Breatriz Balian de Tagtachain: **International Society for Third-Sector,** Research and the Johans Hopkins University 2015, DoI 10-1007/s 11255-015-9659-Y.

48- Lazaro M. Bacallao-Pine: Agents for Change Orconfilct? Social movements, Democratic Dynamics, and Development in Latin America, **International Society for Third Sector** Research and the Johns Hopkins University 2015, DOI 10-1007/s 11266-957-2.

49- Ann Mitchell: Civil Society Organizations in the informal Settlements of Buenos Aires: Service Providers and Forces for change, **Argentia, annmitchell** @ UCa-edu-ar,+541143490200 ext 7069.
50- Cecelia Tortajad: Non-governmental Organizations and Influence on Global Public Policy, NgOs and Influence on Public Policy, **Asia & the Pacific Policy Studies**, Vol. (3), No. (2), 2016, pp. 266-274. DOI, 10-1002/app 5-134.
51- Nicola Banks & Dan Brockington: Mapping the U.K's Development NgOs: Income, Geography and Contributions to International Development, Global Development Institute, **Working Paper Series**, 2019, January, 2019.
52- Delber Andrade Lage & Leonardo Nemer Caldeira Brant: The Growing Influence of Non-Governmental Organization, Chance and Risks. (N.D).
53- Peter Willetts: What is a Non-Governmental Organization? . (N.D).

٥٤ - أماني قنديل: **مفهوم المجتمع المدني**، في الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٦٤.

٥٥ - طارق عثمان: **تقرير الحالة الليبرالية في مصر**، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧١.

٥٦ - حسنين توفيق ابراهيم: بناء العمل المدني العربي، دور العولمة الداخلية والخارجية، **ندوة بيروت: المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ص٦٩٤ -٦٩٩.

٥٧ - المرجع السابق، ص٧١١.

٥٨ - راجع في ذلك على سبيل المثال:

- مصطفى قاسم: **التعليم والمواطنة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ص٦٢ -٦٤.

٥٩ - سعد الدين ابراهيم، كريم صبحي، حمدي البصير: **دور الجامعات ومراكز البحث في دعم ثقافة المجتمع المدني (حلقات نقاشية)** ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص٢٥.

٦٠ - مصطفى قاسم: التعليم والمواطنة، مرجع سابق، ص ص٦٧ -٦٩.

٦١ - أماني قنديل: مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق، ص٦٦.

٦٢ - المرجع السابق، ص٦٧.

٦٣ - لتفاصيل أكثر راجع: علي الدين هلال: **النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل**، (١٩٨١ -٢٠١٠)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص٤١٠ -٤٩٩.

٦٤ - لتفاصيل أكثر راجع: هاني سليمان: خريطة مكونات المجتمع المدني في: يسري العزباوي (تحرير): **التحول في بنية المجتمع المدني بعد الثورات المصرية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الهرام، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ص٤٧ -٦١.

٦٥ - علي عبد الصادق: **مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص٨٢ -٨٤.

٦٦ - المرجع السابق، ص ص ٨٤ -٨٥.

٦٧ - المرجع السابق، ص٨٦.

٦٨ - المرجع السابق، ص٨٧.

٦٩ - علي الدين هلال: المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية.. أى علاقة؟ في: يسري العزباوي (تحرير): مرجع سابق، ص ص٢٩ -٣٠.

٧٠ - هاشم الحسيني، في: **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٧٢.

٧١ - المرجع السابق، ص٧٢.

72- David Lewis: Nongovernmental Organization, Defintion and History, **Springer-Veriag Berlin Heidelberg** 2009, p. 3. https://www.researchgate.net.publication/302391474.

٧٣ - عطية حسين أفندي: تنمية موارد المنظمات غير الحكومية، دليل عمل مع إشارات خاصة للحالة المصرية، **كتاب الأهرام الاقتصادي** (٢٣٦)، أول مايو ٢٠٠٧م، ص ص١٤ -١٥.

٧٤ - المرجع السابق، ص١٥.

٧٥ - المرجع السابق، ص١٥.

٧٦ - المرجع السابق، ص ص١٥ -١٦.

٧٧ - هاشم الحسيني: مرجع سابق، ص٧٤.

٧٨ - أماني قنديل: مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق، ص٧٥.

٧٩ - هاشم الحسيني: مرجع سابق، ص ص٧٥ -٧٧.

٨٠ - أماني قنديل: مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق، ص ص٧٩ -٨١.

٨١ - حافظ بن عمرو: البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس، العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس، **المستقبل العربي**، ع(٤٤٢)، السنة(٣٨)، ديسمبر ٢٠١٥م، ص٦٠.

٨٢ - هبة جمال الدين: استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ وموقع الجمعيات الأهلية والتعاونيات، **مجلة أحوال مصرية**، ع(٦٨)، السنة (١٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ربيع ٢٠١٨م، ص٣٩.

٨٣ - حسين أباظة: التوجهات المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة أحوال مصرية**، ع(٧٦)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أبريل ٢٠٢٠، ص٣٠.

٨٤ - أحمد حسين اللقاني، فارعة حسن: **التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣١٤.

٨٥ - محمد زكي عويس: التعليم والتنمية المستدامة "قضايا وحلول"، ط١- **سلسلة كراسات علمية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص٢٩ -٣٨.

٨٦ - جون بلويت: فهم التنمية المستدامة، ترجمة طارق راشد عليان، المركز القومي للترجمة، العدد (٣٠٨٩)، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص٤٤ -٤٥.

٨٧ - صلاح الدين حسن السيسي: برنامج الدول للتنمية الشاملة والمستدامة، ط١، بدون ناشر، ٢٠١٩م، ص ص٣٣٣ -٣٣٤.

٨٨ - المرجع السابق، ص ص٣٣٤ -٣٣٥.

٨٩ - حافظ بن عمرو: مرجع سابق، ص ص٦٢ -٦٣.

٩٠ - صلاح الدين حسن السيسي: مرجع سابق ص ص٣١٨ -٣٢٠ & ٣٢٨ -٣٢٩.

٩١ - رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: التربية البيئية والتنمية المتواصلة في مجال التعليم الفني والتدريب، مرجع سابق، ص ص٦٩ -٧٠.

٩٢ - محمد بسيوني أحمد: التنوير البيئي كدالة للدور الذي تشارك به كلية الاقتصاد المنزلي جامعة المنوفية في التنمية المستدامة، **المؤتمر القومي السنوي العاشر**، مركز تطوير التعليم الجامعي (جامعة المستقبل في الوطن العربي)، ٢٧ -٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ص٤٠٥ -٤٠٦.

٩٣ - مرفت رشماوي: **دور المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م**، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، بيروت، مايو ٢٠١٨م، ص١٧.

٩٤ - مجموعة الاستشارات الدولية: **دليل منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م**، مؤسسة آناليندا، الشبكة المصرية، القاهرة، ص ص١٧ -٢٥.

٩٥ - لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى:

- محمد عتريس: **معجم بلدان العالم**، ط٦، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ص٤٣٥ -٤٣٨.

- محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد، (محرران): **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ج(٢)، ص ص١٣٤٠ -١٣٤٢.

٩٦ - لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى:

- محمد عتريس: مرجع سابق، ص ص٤٣٥ -٤٣٨.
- محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد، (محرران): مرجع سابق، ص ص١٣٤٠ -١٣٤٢.

97- R. Mukamunana & P.A-Brynard: The Role of Civil Society Organizations in Policy Making Process in Rwanda, **Journal of Public Administration**, Vol. (40), No (4.1), December, 2005, pp. 668-669.

98- Ibid., pp. 669-670.

99- Ibid., pp. 670-671.

100- Ibid., p. 671.

101- Ibid., p. 671.

102- Ibid., pp. 672-673.

١٠٣ - راجع في ذلك:

- محمد خميس الزوكة: **آسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، ط٤، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦، ص ص٣١٥ -٣١٦.
- محمود السيد: **تاريخ دول جنوب شرق آسيا**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٢، ص ص٦٥ -٨١.

١٠٤ - محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد (محرران): **موسوعة العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص ص١٢٥٥ -١٢٥٩.

١٠٥ - حول الأوضاع السكانية في ماليزيا راجع على سبيل المثال:

- محمد خميس الزوكة: مرجع سابق، ص ص٣١٩ -٣٢٠.
- محمد عتريس: مرجع سابق، ص٧٩٣.

١٠٦ - ماليزيا، في: **الموسوعة العربية العالمية**، ط٢، الرياض، مؤسسة أعمال للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م، ص١٣٢.

١٠٧ - راجع على سبيل المثال:

- الدار العربية (ناشر): **دليلك إلى ماليزيا**، لبنان، بيروت، ٢٠٠٢م، ص١٨٠.
- جامعة محمد جان (ناشر): **ماليزيا حقائق وصور**، ماليزيا، مصلحة الخدمات الإعلامية، محور الأطبور، ٢٠٠٤م، ص٣٠.

١٠٨ - لتفاصيل أكثر راجع:

- أماني فهمي (ترجمة وتعليق): **دساتير العالم**، مج(٨)، دستور ماليزيا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣م، المواد: ٤٤، ٤٥، ٤٦.

109- Norhasni Zainal Abiddin et al.: Non-Governmental Organizations (NgOs) and their part Towards Sustainable Community Development, **Sustainability** 2022, 14, 4386,
- https//doi.Org//0.3390/Su/4084386, p. 4.

110- Ibid., p. 4.

111- Ibid., p. 5.

112- Ibid., p. 5.

113- Khoo Ying Hooi: The NgO-Government Relations in Malaysia, Historical Context and Contemporary Discourse, **Malaysian Journal of Democracy and Election Studies**, Vol. 1, Issu 1, 2013, pp. 82-83.

١١٤ - راجع في ذلك:

- أماني فهمي (ترجمة وتعليق): **دساتير العالم**، مج(٨)، دستور ماليزيا، مرجع سابق، المادة (١٠).

115- Khoo Ying Hooi, The NgO-Government Relations in Malaysia, Op. cit, p. 83.

116- Norhasni Zainal Abidden et al., Op. Cit, p. 9.

١١٧ - لتفاصيل أكثر راجع:

- محمد عتريس: مرجع سابق، ص ص٢٣٩ -٢٤٥.

١١٨ - محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد (محرران): مرجع سابق، ص١٥٧٤.

١١٩ - دومينك شنابر، كريستيان باشولييه: **ما المواطنة**، ترجمة: سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، ع٢٦١٨، القاهرة، ٢٠١٦، ص٢٤٧.

١٢٠ - لمزيد من التفاصيل حول هذه السلطات راجع:

- محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد (محرران): مرجع سابق، ص ص١٥٧٤ -١٥٧٥.

121- Costanzo Ranci: The Long-term Evolution of the Government-Third Sector Partnership in Italy, Old wine in a New Bottle? **International Society for third-Sector Reseach**, Voluntas, (2015) 26: 2311-2329. DOI-10-1007/511266-015-9650-7, pp. 2312-2314.

122- Ibid., pp. 2313-2314.

123- Ibid., pp. 2314-2315.

124- Ibid., pp. 2316-2318.
125- Ibid., pp. 2318-2319.
126- Ibid., pp. 2319-2321.
127- Ibid., p. 2321.
128- Costanzo Ranci, OP. Cit., pp. 2322-2325.

١٢٩ - أماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مرجع سابق، ص١٧٣.

١٣٠ - لمعرفة تفاصيل هذه المفاهيم، يمكن الرجوع إلى: أماني قنديل: المرجع السابق، ص ص١٧٤ - ١٧٩.

١٣١ - عمار علي حسن: حال المجتمع المدني، **جريدة الوطن** يوم ٢٠١٥/١٠/١٤م، ص٢٨، ويوم ٢٠١٥/١٠/١٥م، ص٥.

١٣٢ - فريد زهران: النشاط الأهلي أو المجتمع المدني في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ص٧١ -٨٢.

١٣٣ - شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧، ص ص١٩٧ -٢٢٧.

١٣٤ - وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، **دساتير** مصر، ط٢، دستور مصر ١٩٢٣م، مادة (٢١).

١٣٥ - وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، **دساتير مصر**، ط٢، دستور الجمهورية المصرية الصادر سنة ١٩٥٦م.

١٣٦ - وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، **دساتير مصر**، ط٢، دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر عام ١٩٦٤م، المواد: ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٥.

١٣٧ - وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، **دساتير مصر**، دستور ١٩٧١م وتعديلاته، مادة (٥٥).

١٣٨ - أسامة أنور العربي (إعداد ومراجعة): **دستور جمهورية مصر العربية والقوانين الأساسية المكملة**، والصادر عام ٢٠١٤م، مادة (٧٥).

١٣٩ - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م، بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، **الجريدة الرسمية**، العدد (٣٧)، الصادر في ١٢ فبراير ١٩٦٤م، مادة (١).

١٤٠ - لمعرفة تفاصيل هذه الموضوعات راجع القانون السابق.

١٤١ - أماني قنديل: التاريخ الاجتماعي والسياسي للجمعيات الأهلية في مصر، في: أماني قنديل، سارة بن نفيسة، **الجمعيات الأهلية في مصر**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٦٠.

١٤٢ - للوقوف على تفاصيل الحوار حول هذا القانون وملابسات صدوره يمكن الرجوع إلى:

- أمجد خليل الجباس: **البرلمان والجمعيات الأهلية**، دراسة حالة لمشروعي قانوني الجمعيات الأهلية رقمي ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م، و٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، مرجع سابق، ص ص٩١ وما بعدها.

١٤٣ - أنور العربي (إعداد وتعليق): قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م، عن: **الجريدة الرسمية**، العدد (٢١)، تابع (ب)، في ٢٧ مايو ١٩٩٩م، مادة(١).

١٤٤ - لمعرفة هذه الضوابط راجع القانون السابق.

١٤٥ نقلاً عن: أمجد خليل الجباس: **البرلمان والجمعيات الأهلية**، دراسة حالة لمشروعي قانون الجمعيات الأهلية رقمي ١٥٣ لسنة ١٩٩٩م، و٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص٩٥ -٩٦.

١٤٦ - وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م**، بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية، ط٨، ٢٠٠٨م، مادة(١).

١٤٧ - لمعرفة هذه الضوابط راجع القانون السابق.

١٤٨ - راجع في ذلك:

أ - صفوت صلاح الدين النحاس: الجمعيات الأهلية المشاكل والحلول، **مجلة الإدارة**، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، المجلد (جـ) العدد (١)، أكتوبر ٢٠١٢، ص١١.

ب - وزارة التجارة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م**، بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية، ط٨، القاهرة، ٢٠٠٨م.

١٤٩ - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: **رؤية مصر ٢٠٣٠**، مرجع سابق، ص ص١٢٠ - ١٢١.

١٥٠ - دار العربي للنشر والتوزيع: قانون رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧م، بإصدار قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي، عن: **الجريدة الرسمية**، ع(٢٠)، مكرر (و) في ٢٤ مايو ٢٠١٧م، المادة (١٣).

١٥١ - المرجع السابق، المادة (١٤).

١٥٢ - لمعرفة هذه الضوابط راجع القانون السابق.

١٥٣ - شريف هلالي: تعديل قانون الجمعيات الأهلية بين توجيه الرئيس ورؤية المجتمع المدني، **قضايا برلمانية**، العدد (٧٩)، ديسمبر ٢٠١٨م، ص٨.

١٥٤ - دار العربي للنشر والتوزيع: قانون تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧م الجديد، مادة (١).

١٥٥ - شريف الهلالي: مرجع سابق، ص٩.

١٥٦ - دار العربي للنشر والتوزيع: مرجع سابق، مادة (١٤).

١٥٧ - دار العربي للنشر والتوزيع: مرجع سابق، مادة (٢٣).

١٥٨ - لمعرفة هذه المخالفات يمكن الرجوع إلى:

- شريف هلالي، مرجع سابق، ص ص١٠ -١١.

١٥٩ - للوقوف على تفاصيل هذه القضايا راجع:

- هويدا عدلي: تعديل قانون الجمعيات الأهلية، ومحاولة بناء توافق وطني، **قضايا برلمانية**، السنة (٥)، ع(٨٢)، مارس ٢٠١٩م، ص ص٦ -١٢.

١٦٠ - للوقوف على تفاصيل هذه الإشكاليات راجع:

- محمد العجاتي: قراءة في قانون الجمعيات الأهلية، إجهاض جديد لإرهاصات الإصلاح، **مجلة الديمقراطية**، العدد (٦٥)، يناير ٢٠١٧م، ص ص١٠٣ -١٠٩.

١٦١ - وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م، ط٢، ٢٠٢١، مادة (١٤).

١٦٢ - لمعرفة تفاصيل هذه الموضوعات راجع القانون السابق.

١٦٣ - بهاء الدين عماد: الدور التنموي للجمعيات الأهلية في مصر، الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص٧٦.

١٦٤ - أسامه أنور العربي (إعداد ومراجعة): دستور جمهورية مصر العربية والقوانين الأساسية المكملة، مرجع سابق، مادة (٧٥).

١٦٥ - هويدا عدلي: خصخصة الخدمات المدنية ودور الجمعيات الأهلية الجديدة، **الملف المصري**، العدد (٣٤)، يونيو ٢٠١٧م، ص١٥.

١٦٦ - للوقوف على تفاصيل هذه الأبعاد راجع:

- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، **رؤية مصر ٢٠٣٠م**، مرجع سابق.

١٦٧ - للوقوف على تفاصيل هذه الأهداف راجع:

- مجموعة الاستشارات الدولية (إعداد): **دليل منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص ص١٣ -١٦.

١٦٨ - شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص٣٤ -٣٥.

١٦٩ - حسن سلامة: الجمعيات ودور رأس المال الاجتماعي، مرجع سابق، ص٨٩.

١٧٠ - محمد حافظ دياب: **الخطاب الأهلي مساءلة نقدية**، مرجع سابق، ص ص٢٦ -٤٤.

١٧١ - أحمد ثابت: **الدور السياسي - الثقافي للقطاع الأهلي**، مرجع سابق، ص ص٧٦ -٧٧.

١٧٢ - راجع تفصيلاً: أشرف حسين: **الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر** في: عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، القاهرة، مركز البحوث العربية، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ص٥٩ -٦٧.

١٧٣ - هاني سليمان: **خريطة مكونات المجتمع المدني**، في: يسري العزباوي (تحرير)، مرجع سابق، ص٤٨.

١٧٤ - أيمن السيد عبد الوهاب: الجمعيات الأهلية في مصر، اختلالات الدور، **الملف المصري**، ع(٣٤)، يوليو ٢٠١٧م، ص ص١٢ -١٣.

١٧٥ - أشرف حسين: الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر، في: عبد الغفار شكر (تحرير)، مرجع سابق، ص ص٦٤ -٦٥.

١٧٦ - المرجع السابق، ص ص٦٥ -٦٧.

١٧٧ - عبد الغفار شكر: **الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ص٤٩ -٥٠.

١٧٨ - المرجع السابق، ص ص٥١ -٥٦.

١٧٩ - المرجع السابق، ص٥٤.

١٨٠ - المرجع السابق، ص ص٥٥ -٥٦.

١٨١ - المرجع السابق، ص ص٥٦ -٦٧.

١٨٢ - للوقوف على بعض تفاصيل برنامج شروق، راجع:

- ابراهيم محرم: **نهضة الريف**، ط١، مطبعة أشرف، أسيوط، ٢٠٠٤م، ص ص١ - ٢٩.

١٨٣ - ابراهيم محرم: تجربتي في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق، في: محمد رياض الغنيمي (تحرير وإشراف) **أصول التنمية الريفية، المبادئ والدروس المستفادة من تجارب سابقة**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠١٠م، ص ص١٢٩ -١٣٤.

١٨٤ - عبد الغفار شكر: "الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر"، مرجع سابق، ص ص٦٥ -٦٦.

١٨٥ - ابراهيم محرم: **شروق البرنامج الوطني المصري للتنمية الريفية المتكاملة**، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٨م، ص ص٢١ -٢٣.

١٨٦ - عبد الغفار شكر: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، مرجع سابق، ص٦٦.

١٨٧ - ابراهيم محرم: نهضة الريف، مرجع سابق، ص ص٦ -٧.

١٨٨ - المرجع السابق، ص ص٨ -١١.

١٨٩ - أحمد ثابت: الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، مرجع سابق، ص ص ١٠١ -١٠٢.

١٩٠ - راجع في ذلك على سبيل المثال:

- ابراهيم محرم: تجربتي في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق، مرجع سابق، ص ص١٣١ -١٣٢.
- ابراهيم محرم: دور المنظمات الأهلية في التنمية الريفية في: عبد الغفار شكر (تحرير)، **الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر**، مرجع سابق، ص ص١١٥ -١٢١.

١٩١ - ابراهيم محرم: **تجربتي في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق**، مرجع سابق، ص١٣٢.

١٩٢ - عبد الغفار شكر: الدور التنموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، مرجع سابق، ص ص٦٦ -٦٧.

١٩٣ - ابراهيم محرم: تجربتي في البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة شروق، مرجع سابق، ص ص١٣٢ -١٣٣.

١٩٤ - راجع في ذلك:

- ابراهيم محرم: شروق البرنامج الوطني المصري للتنمية الريفية المتكاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص ص٦٦ -٦٧.

١٩٥ - لتفاصيل أكثر حول تطوير القرى المصرية، راجع:

- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، متاح على: https://cutt.US/CT.hd/

١٩٦ - هويدا عدلي: الاستدامة في تطوير الريف.. التحديات والمتطلبات، **مجلة أحوال مصرية**، ع(٨٢)، السنة (٢٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر ٢٠٢١م، ص ص٣٣ -٣٧.

١٩٧ - المرجع السابق: ص ص٣٨ -٣٩.

١٩٨ - وزارة التنمية المحلية، **المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصري**، الصفحة الرئيسية، في ٢٠٢٢/٥/١٣م.

١٩٩ - المرجع السابق.

٢٠٠ - لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى:

- وزارة التنمية المحلية، **المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية**، مرجع سابق.

٢٠١ - نبيل صموئيل: تنمية الريف المصري، رؤية مجتمعة، **مجلة أحوال مصرية**، ع(٨٢) السنة (٢٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٢١م، ص ص٤٠ -٤٤.

٢٠٢ لتفاصيل أكثر راجع: هنري حبيب عيروط: **الفلاحون**، ترجمة محي الدين اللبان، وليم داود مرقص، المركز القومي للترجمة، العدد ٢/٤٤٨، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص٢٩٢ -٢٩٩.

٢٠٣ - عماد عصام، كاريتاس: نشر قيم المواطنة من خلال الخدمات، في: الأب وليم سيدهم اليسوعي: **المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ص١٢٨ -١٤٠.

٢٠٤ - عماد عصام: المرجع السابق

205- See: http: //ennaa-org/alex.php?id=3
206- See: http: //ennaa-org/alex.php?id=3
207- See: http://www.Seti-Center.com/sett-btml
208- https://Caritas-egypt-org/ar/education.
209- https://Caritas-egypt-org/ar/pro/ect/literacy.
210- Ibid.
211- https://wwed-msme-eg/ar/caritas/pages/service.info.aspx?serviceld=1.
212- https://msme-eg/ar/caritas/pages/catagory-services-aspx?Catogryid=4.

٢١٣ - لمزيد من التفاصيل حول هذه النتائج راجع:

- محمد أحمد محمد أبو العلا الشريف: دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، دراسة حالة لجمعية كاريتاس مصر في مشروع الدمج التعليمي لذوي الإعاقة، **مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الفيوم، ع(٢٣)، ٢٠٢١، ص ص٤٩٣ -٥٠٠.

٢١٤ - لمزيد من التفاصيل حول نتائج دليل المقابلة راجع:

- محمد أحمد محمد أبو العلا الشريف: المرجع السابق، ص ص٥٠٠ -٥٠٦.

٢١٥ - راجع في ذلك:

أ - **لائحة النظام الأساسي للجمعية والصادرة بالقرار رقم ٣٨١٥ لسنة ١٩٩١م**، القاهرة.

ب - السجلات والمؤتمرات الخاصة بالجمعية.

٢١٦ - وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م ولائحته التنفيذية**، مرجع سابق، مادة (٢).

٢١٧ - وزارة التجارة في الصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، **قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٢١م**، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي الصادر بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩م.

٢١٨ - للوقوف على تفاصيل ما تم في هذا الاجتماع يمكن الرجوع إلى:

- الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، المشهرة برقم ٣٨١٠ لسنة ٢٠٠٣م، **محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية**، الأربعاء ٢٠٢١/١١/٣م.

٢١٩ - راجع في ذلك:

أ - نادر حسن واصف: جمعية الصعيد للتربية والتنمية في: عبد الغفار شكر (تحرير)، **الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر**، مركز البحوث العربية، دار الأمين، ط١، ١٩٩٨م، ص ص١٥٧ -١٦٣.

ب - جمعية الصعيد للتربية والتنمية، الكنيسة الكاثوليكية بمصر، ٢٠١٥/١٠/١١م.
http://catholic-eg.com.

٢٢٠ - الكنيسة الكاثوليكية بمصر، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، ٢٠١٤.
- Available at: hhtp:"Catholic-eg.com/

٢٢١ - عبدالمعين سعد الدين هندي: الاسهامات التربوية لجمعية الصعيد للتربية والتنمية، دراسة حالة، **المؤتمر السنوي الثاني عشر، التعليم غير النظامي في القرن الواحد والعشرون، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ومركز تطوير التعليم الجامعي**، جامعة عين شمس، ٢٤ -٢٥ يناير ٢٠٠٤م، ص ص٥٠٦ -٥٠٧.

٢٢٢ - المرجع السابق، ص ص٥٠٨ -٥١٠.